المدينة العربية

يناير / فبراير / مارس 2019
العدد 181

المَدينة العربيَّة
مجلة دورية متخصصة
تصدرها منظمة المدن العربية

- استغلال الموارد الطبيعية مدخل للتنمية الشاملة
- منتدى المدن العربية الصينية: البناء المشترك لمجتمعات طريق الحرير
- نحو عالم أكثر سلماً وجمالاً...
- التنقل الذكي في المناطق الحضرية

الاعلان عن تمديد
جائـزة المـدن العـربيـة

بناء على موافقة الامانة العامة لمنظمة المدن العربية ، ورئيس مؤسسة الجائزة

تعلن مؤسسة جائزة المدن العربية عن تمديد فترة قبول ترشيحات الدورة الرابع عشر حتى ٣١نوفمبر ٢٠١٩ لجوائز هذه الدورة والتي تشمل:

- جوائـز المـدن المستـدامـة : - جائـزة المدينة المستدامة والمرنة
  - جائـزة المـديـنـة المبـدعـة
- جائـزة التميز للتحول الإلكتروني والذكي

تدعوة مؤسسة الجائزة كافة المدن العربية والمؤسسات الحكومية والخاصة والجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز البحث العلمي والأتحادات والنقابات المهنية والأفراد للترشيح لجوائز هذه الدورة.

يمكن الحصول على استمارات الترشيح والوثائق الأخرى من خلال

المـوقـع الإلكـترونـي : www.aljaiza.org

أو على العنوان التالي :

Tel : +974 44347484 - 44347492 - 44347488 - Fax :+974 44864202 - Digital Fax +974 44347310

P.O. Box : 9905 Doha , QATAR

Email: atoaward@aljaiza.org

Email: aljaiza@live.com - nalnaemi6@mme.gov.qa

والله ولي التوفيق...

معاً .. لتطوير المدينة العربية

الافتتاحية

مدن المستقبل

التطورات العالمية السريعة لم تعد تسمح بضياع الوقت أن من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو تحقيق طموحات الناس في العيش بكرامة وأمن وسعادة.

ومع التطور الرقمي والتقني والتكنولوجي، لم يعد مقبولا الدفع بالأعذار والحجج لتبرير التقصير وتفادي الخوض في المسائل الجوهرية التي تتصل ببناء مدن فيها حياة.. مدن ذكية.. مدن نظيفة: مدن المستقبل.

لقد أدى التطور الحضاري والعمراني الذي مرت به مدن العالم على مر السنين إلى حدوث الكثير من المشاكل الحضرية ومنها مشكلات النقل والمتمثلة بشكل رئيسي بازدحام الشوارع والاختناقات المرورية والضوضاء والتلوث البيئي بكافة أشكاله البصرية والسمعية. ومن خلال ذلك ظهرت الحاجة إلى وجود الكثير من النظم والوسائل المسيرة لأمور الحياة داخل هذه المدن من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن بينها نظم النقل والمواصلات التي تعتبر من أهم أسباب الاستقرار الحضري في المدن ، حيث يعتبر قطاع النقل من القطاعات الهامة والذي يقوم بدور أساسي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني لكل المدن.

ولقد أكدنا في كلمتنا في قمة النقل الحضري في مدينة شانلي اورفا التركية أن التنقل في المناطق الحضرية يعد حقاً من حقوق الإنسان... وأداة تمكين للتنمية المستدامة، إذ ينبغي علينا أن ندرك الدور المحوري لنظم النقل المتطورة في تحقيق الأهداف الإنمائية. وقد تم الإقرار بذلك في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في البند 11-2 والذي يسعى إلى «إتاحة إمكانية الوصول إلى نظم نقل مستدامة وآمنه وبأسعار معقولة والتى يمكن للجميع الوصول اليها، وتحسين السلامة على الطرق، لا سيما من خلال التوسع في النقل العام، مع إعطاء اهتمام خاص للفئات الأكثر احتياجاً: النساء والاطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن» بحلول عام 2030.

أن مجلس البلديات والمناطق الأوروبية يعتبر التنقل الحضري المستدام حق من حقوق الإنسان، معلناً أن «الحق في التنقل هو حق عالمي لجميع البشر، وهو ضروري للتحقيق العملي والفعال لمعظم حقوق الإنسان الأساسية الأخرى.»

وعليه فأن مسؤوليتنا جميعا العمل على توفير تنقل حضري لائق من خلال تحديد العوامل التي تسهم في التنقل الملائم في المناطق الحضرية من أجل التغلب على كافة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والمادية للتحرك في المدن وترسيخها كحق لسكان المدينة.

الأمين العام

الفهرس

	صفحة
من أنشطة المنظمة	
زيارات واستقبالات الأمين العام	06
الدورة الثانية للمدن العربية الصينية في مراكش	08
اجتماع المكتب التنفيذي والمجلس المشترك لـ UCLG - MEWA	13
الاجتماع السنوي لـ AIMF	16
اجتماع المجلس العالمي لـ UCLG	18
احتفالية بغداد بيومها السنوي: نجدد العهد لبناء الغد	19
من أنشطة المؤسسات	
منتدى الثقافة والسياحة بين المدن الصينية العربية	20
ورشة عمل التحول الإلكتروني الذكي في المدن والبلديات العربية	22
أبحاث	
منهجية التمكين الاقتصادي في تنفيذ المشروعات الصغيرة	24
العمران المستديم والمعلوماتية المكانية في منطقة الجفرة الليبية	38
التنمية الاقتصادية باستغلال الموارد الطبيعية	46
تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم المشروعات الصغيرة	56
البيئة والتنمية المستدامة	66
اكتشافات	
مواقع أثرية في جنوب الرياض والباحة	80

المَدينة العربيَّة

مقالات	صفحة
مدن ذكية لتنمية مستدامة	82
الصين ورؤية طريق الحرير	84
الوعد العالمي بالصحة الرقمية	86
أفعالنا هي مستقبلنا	88
اعرف مدينتك	
بعلبك.. مدينة الشمس	90
إصدارات	92
متابعات	93
مدن حول العالم	94
من أخبار المدن العربية	96
الأخيرة	98

رئيس التحرير
م. أحمد حمد الصبيح
أمين عام منظمة المدن العربية

مدير التحرير
غسان سمان
رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام

هيئة التحرير
- مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن
- مدير جائزة المدن العربية
- مدير مركز البيئة للمدن العربية
- مدير المنتدى العربي للمدن الذكية
- مدير مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية
- مدير مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية

الإشتراكات
قيمة الإشتراك السنوي شاملة أجور البريد كما يلي:
- المؤسسات الرسمية 15 دينار كويتي
- الأفراد 8 دنانير كويتية
- الأفراد في الدول الأجنبية: 10 دنانير كويتية

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن آراء كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي منظمة المدن العربية

الإعلانات
يتفق بشأنها مع الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية

المراسلات
كافة الخطابات ترسل باسم الأمانة العامة
ص.ب: 68160 كيفان - 71962 الكويت
هاتـــف: 24849705 / 24849706 / 2489708
فاكس: 24849322 / 24849319
موقع المنظمة الالكتروني: www.arabtowns.org
البريـــد الإلكـــترونـــي: ato@arabtowns.org

اجتماع تحضيري للدورة الـ 56 للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام الثامن عشر في العاصمة الأردنية

بدعوة كريمة من العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني حضر معالي أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح احتفالية الأعياد ورأس السنة الميلادية في مركز الحسين الثقافي بالعاصمة الأردنية عمّان بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، والرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي كان في زيارة للأردن، وعدد من ممثلي الأوقاف والهيئات المقدسية و الشخصيات المسيحية الرسمية والشعبية من مختلف محافظات المملكة.

وأكد الملك عبد الله في كلمته أن العالم أجمع يعمل مِن أجل السلام العادل لكل البشر وترسيخ أواصر الأُخُوَةِ والعيشِ معاً.. وتقبل الآخر والانفتاح على العالم من أجل تعزيز روح الأخوة والمحبة.

وقد عقد الأمين العام مع أمين عمّان الدكتور يوسف الشواربه اجتماعاً تم خلاله البحث في الاستعدادات لعقد المؤتمر العام الثامن عشر والدورة السادسة والخمسين للمجلس التنفيذي للمنظمة. حيث رحب أمين عمّان باستضافة المملكة الأردنية الهاشمية لاجتماعات الدورة في يونيو 2019 .. وقال أن المدن والبلديات الأردنية الأعضاء في المنظمة تلعب دوراً نشطاً في هذه المنظمة الإقليمية التي تتخذ من الكويت مقراً دائماً لها.

من جانبه أكد أمين عام المنظمة حرصه على التعاون والتضامن في كل ما من شأنه أن يحقق النجاح. كما أشار إلى ما تبذله منظمة المدن العربية من جهود لدعم المدن العربية ومساعدتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تم في الاجتماع استعراض جملة من المواضيع تتصل بأنشطة المنظمة ومؤسساتها بما في ذلك الاستعدادات الجارية لعقد الدورة.

العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني يستقبل الأمين العام م. احمد حمد الصبيح

أمين عمّان د. الشواربه يستقبل الأمين العام م. احمد حمد الصبيح

مدير عام الصندوق الكويتي يستقبل أمين عام المنظمة

استقبل مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبد الوهاب البدر معالي أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح في مكتبه بحضور مساعد المدير الإقليمي للدول العربية نصف المصف.

تناول الاجتماع عدة موضوعات تتصل بدعم المشاريع الإنمائية وتنمية المدن العربية كما تم بحث تعزيز سبل التعاون بين الصندوق الكويتي والمنظمة في مجالات دراسة المشاريع والبرامج التنموية وخطط العمل.

مدير عام الصندزق الكويتي يستقبل أمين عام المنظمة

الأمين العام يستقبل رئيس المجلس البلدي

استقبل معالي الأمين العام المهندس احمد حمد الصبيح رئيس المجلس البلدي لمدينة الكويت المهندس أسامة العتيبي في مكتبه بمقر الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية.

تم خلال اللقاء بحث تعزيز التعاون بين المنظمة والمجلس التنفيذي في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث أكد أمين عام المنظمة حرصه على دعم البرامج والخطط التي من شأنها أن تحقق النمو المستدام للمدن العربية.

الأمين العام يستقبل رئيس المجلس البلدي

مراكش احتضنت الدورة الثانية للمدن العربية الصينية

البناء المشترك لمجتمعات طريق الحرير

تعزيز التعاون والشراكة لتحقيق التنمية والإندماج

الصبيح: المنتدى قيمة مضافة للسلام والتنمية

بتنظيم من منظمة المدن العربية والمعهد العربي لإنماء المدن ووزارة الداخلية المغربية ممثلة بالمديرية العامة للجماعات المحلية، وجمعية الصداقة للشعب الصيني مع البلدان الأجنبية وبشراكة مع جمعية جهات المغرب والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات تم عقد الدورة الثانية لمنتدى المدن العربية الصينية في مدينة مراكش بالمملكة المغربية 8-9 نوفمبر 2018 تحت عنوان « البناء المشترك لمجتمعات طريق الحرير: دور المدن العربية والصينية» شارك في المنتدى عمداء ورؤساء مدن وبلديات عربية وصينية بالإضافة إلى مشاركين من المغرب يمثلون رؤساء مجالس الجهات ورؤساء الجماعات الترابية وممثلي الإدارة المركزية وممثلي بعض القطاعات الحكومية والوكالات والمؤسسات العمومية ذات الصلة وعدد من الخبراء والأكاديميين.

الأمين العام لمنظمة المدن العربية يلقي كلمته في افتتاح أعمال المنتدى

هدف المنتدى إلى دعم أهداف التنمية المشتركة بين المدن العربية والصينية في العديد من المجالات وتعميق الصداقة الصينية العربية، بالإضافة إلى إرساء منصة للحوار بين مدبري الشأن المحلي، بغية تبادل وجهات النظر والتجارب الرائدة حول قضايا التنمية المستدامة الشاملة.

افتتح أعمال المنتدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة عزيز الرباح حيث أكد في كلمته إن المملكة المغربية على استعداد دائم للإسهام الفعال في كل المبادرات الهادفة إلى وضع الأسس القوية والمتناسقة لشراكة مندمجة بين المدن الصينية والمدن العربية، من خلال تفعيل مبادرة "الحزام والطريق"

على أرض الواقع. لافتا إلى أن هذه الشراكة تنبني عبر تطوير آليات العمل المشترك وتشجيع الاستثمار وتأهيل المدن والمواطن في المنطقتين، على أساس الاحترام المتبادل.

وأبرز الوزير الرباح أن ما يجمع الدول العربية بالصين لا ينحصر في العلاقات الدبلوماسية فحسب، وإنما ينبني، أكثر من ذلك، على روابط تاريخية وحضارية استندت في نشأتها على طريق الحرير القديم، الذي كان له الفضل في زيادة مساحة الاختلاط والتجاذب الثقافي والتأثير الإيجابي المتبادل بين شعوب المنطقتين. وقال: أن حضور هذه النخبة في فعاليات هذا المنتدى، يعبر بحق عن الإرادة القوية التي تحدو المشرفين عليه من أجل السير قدما بالمدن العربية والصينية وتطويرها والاستفادة من التجارب الرائدة في المجالات التي تهم الحواضر العربية والصينية.

وأشار إلى أن موضوع المنتدى يحظى بأهمية قصوى باعتباره يجسد إحدى انشغالات السلطات العمومية والمحلية في البلدان العربية والصين، سواء في إطار الشراكات الاستراتيجية التي تجمع بين مجموعة من الدول العربية وبين الصين، أو في إطار اتفاقيات التوأمة التي تجمع بين مجموعة مهمة من المدن العربية والمدن الصينية، مبرزا أن الأداء القوي للتنمية الحضرية في الصين يثير الاهتمام والتفكير ويدعو البلدان العربية إلى الاستفادة من هذه التجربة من خلال تضافر الجهود المشتركة بين الدولة والجماعات الترابية لتحسين القدرة التنافسية الوطنية، واعتماد استراتيجية للتنمية الحضرية الشاملة.

من جانبه، أكد رئيس الوفد الصيني، أن جمعية الصداقة الصينية العربية تقوم على أساس تعزيز التعاون والشراكة المثمرة في جميع المجالات، مذكرا بعمق وقدم هذه العلاقات التي تعود إلى 2000 سنة. مؤكداً أن التعاون بين المدن العربية والصين أصبح أكثر من واجب، مع التمسك بمبادئ تبادل المنافع والتشاركية لتحقيق التنمية والاندماج بالمدن الصينية والعربية، وضرورة دعم الروابط والعلاقات الآسيوية والإفريقية لترقى إلى مستوى جيد.

الأمين العام يتوسط الوفود المشاركة

كلمة المنظمة

من جهته أكد أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح على أهمية تعزيز التعاون المشترك كمدن عربية وصينية من أجل فتح أفاق جديدة من العمل لتحقيق التنمية المستدامة التي باتت مطلباً دولياً، خاصة وأن المدن تسعى لتنفيذ الأجندة العالمية للتنمية التي أقرتها الأمم المتحدة في العام 2015.

وقال: منذ تأسيس منظمة المدن العربية في الخامس عشر من مارس 1967 دأبت على تنويع شراكاتها وتعزيز علاقاتها من أجل النهوض بالمدينة العربية وتحقيق الازدهار والتنمية لساكنيها وقد ساهمت هذه الرؤية في تحقيق نقلة نوعية في مدننا العربية أسهمت في إضفاء قيمة مضافة إلى السلام والتنمية وعززت التعاون بين المدن من خلال تبادل المنفعة والاستفادة من الخبرات لمصلحة الساكنين.

وأضاف الصبيح: أن اجتماعنا اليوم، تحت مظلة الملتقى الثاني للمدن العربية – الصينية سيضيف جديداً إلى إنجازاتنا ويساعد المدن العربية والصينية في طرح ومناقشة المشاكل والتحديات التي تواجه المدن والإدارات المحلية والبلديات وسيكون منصة للحوار تساعد المشاركين والمهتمين بالشأن المحلي في تبادل وجهات النظر حول قضايا التنمية المستدامة... وتسلط الضوء على دور المدن العربية والصينية في بناء مجتمعات طريق الحرير. مؤكداً أن منظمة المدن العربية تعمل وبالتعاون مع شركائها الإقليمين والدوليين على مواكبة الركب الحضاري العالمي عبر تشييد مدن ذكية قادرة على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للساكنين.

وقال: لقد أنشأت المنظمة مؤسسات فاعلة تعنى بقضايا المدن وتنميتها وتساعدها في

التقدم والابتكار والتحضر.. والعبرة هنا ليست في وجود كيانات ومؤسسات تابعة لنا، وإنما العبرة في مواكبة النمو الحضري المتسارع، لتكون المدن قادرة على التكيف مع منظومة واسعة ومنسجمة عبر إقامة مشاريع تنموية تهم الإنسان والتنمية البيئية.

واختتم الصبيح كلمته لافتاً إلى أن المدن العربية والصينية سجلت نجاحات وإنجازات كبيرة وهي جديرة بالاستثمار من خلال عقد مثل هذه الملتقيات والمنتديات لتلبية حاجيات الإنسان الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة.

من جانبه دعا رئيس مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة إلياس العماري باسم جمعية جهات المغرب الى استثمار التجارب المشتركة العربية-الصينية لتدبير أفضل للمدن. ونوه في كلمته إلى أن المنتدى سيمكن من اقتسام التجارب بين الحضارتين العربية والصينية العريقة في التاريخ، موضحا أن المدن الصينية عرفت تحولا سريعا بفضل التكنولوجيا الرقمية. كما اعتبرالمنتدى فرصة لتقديم تجارب رائدة في تدبير المدن، سواء من داخل الفضاء الجغرافي العربي، أو من جمهورية الصين الشعبية. وهي فرصة سانحة للتبادل بين تجربتين ضاربتين في التاريخ والحضارة، يجمعهما تاريخ طويل من الاحتكاك والتقارب، رغم بعد المسافات.

وأكد رئيس الجمعية المغربية لرؤساء الجماعات الترابية محمد بودرا، أن المدن الصينية والعربية تواجه نفس التحديات، تتجلى بالخصوص في التفاوتات بين المدن من جهة والمدن والمجال القروي من جهة أخرى، والمشاكل المرتبطة بالتلاحم الاجتماعي، والسكن، وأن هذه التحديات هي مشتركة بين المدن الصينية والعربية، مع بعض الاختلاف، داعيا المسؤولين الصينيين والعرب إلى العمل على إعادة الإعتبار للدور الذي كانت تضطلع به هذه المدن في الماضي باعتبارها فضاء مرور وتبادل متميز وجسر بين المشرق والمغرب.

جلسات العمل

تضمنت أعمال المنتدى خمس جلسات عمل تناولت عدد من الموضوعات المهمة. جاءت الجلسة الأولى بعنوان «المدن الذكية»، وتطرقت لأهميتها باعتبارها فرص استثمارية هائلة لتكثيف الأنشطة العمرانية وتجهيز المدن بالوحدات السكنية والخدمات العامة وتحديث شبكات البنية التحتية بها وإقامة مشاريع تهم التنمية البشرية والتنمية البيئية، اعتمادا على وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. وتناولت الجلسة الثانية « دور البنيات التحتية في تنمية المدن»باعتبارها مقياسا لمدى تحضر الدول ومدى تقدم مدنها من خلال اهتمامها بالبنية التحتية، حيث تعتبر العمود الفقري والعامل الأساسي الذي تعتمد عليه الاستثمارات والمشاريع الكبرى التي تساهم في تنمية المجتمع.

أما الجلسة الثالثة «قطاع الإسكان» استعرضت دراسة إشكالية توفير سكن يلبي حاجيات الإنسان الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والبيئية، والإنسانية، والترفيهية.

والجلسة الرابعة «التسويق الترابي» استعرضت دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتسويق للوحدات الترابية سواء كانت مدنا، أو جهات أو جماعات ترابية، كإطار لجذب الاستثمارات، وخلق نوع من الدينامية التنموية التي تعيد رسم معالم المجال، وجعله في خدمة الإنسان بالدرجة الأولى ويضمن له الرفاه والطمأنينة.

وتطرقت الجلسة الخامسة «المحافظة على التراث» عبر دراسة إشكالية المحافظة على المناطق الأثرية داخل المدن، من خلال تحديثها عمرانيا ومعماريا، وبث الروح فيها من جديد، وجعلها مناطق جذب اقتصاديا، واجتماعيا، وسياحيا وثقافيا.

اختتام أعمال الدورة الثانية للمدن العربية الصينية

أجمع المشاركون في أعمال الدورة الثانية لمنتدى المدن العربية الصينية على ضرورة اعتماد معايير مرجعية للإنتقال نحو مدن عربية مستدامة وأقطاب اقتصادية ذات جاذبية للاستثمارات ومنتجة لفرص الشغل.

وأكدوا خلال الجلسة الختامية للمنتدى الذي

كلمة الجانب الصيني في الافتتاح

الجانب الصيني يكرم الأمين العام

انعقد على مدى يومين، على أهمية تطوير الخبرة والمهارات في المدن الذكية وتعزيز بنياتها التحتية في التدبير الرقمي واستخدام التكنولوجيا الحديثة مع الأخذ بعين الاعتبار مشروع هذه المدن الذكية بعد التراث الذكي.

وشددوا على ضرورة معالجة القضايا الناشئة المتعلقة بالخصوص بالبيئة وإدارة الطاقة والتعليم والتراث مع العمل على وضع مخططات للتنقلات الحضرية صديقة للبيئة وتحسين قدرات المدن بغرض مواجهة آثار

رئيس بلدية ظفار ورئيس مجلس محافظة ظفار يكرم الأمين العام

الأمين العام مع رئيس بلدية بعلبك

التغيرات المناخية ونهج ممارسات تدبيرية ناجعة للطاقة واستحضار مقومات الهوية والقيم الروحية بها.

وبخصوص العلاقات العربية-الصينية أكد المشاركون على أهمية تقوية هذه العلاقات من خلال التنسيق وعقد اتفاقيات تعاون وشراكة بينية، والتفكير في إحداث شبكة للمدن التاريخية الصينية العربية ورد الاعتبار لها وتنميتها سياحيا وثقافيا، مبرزين ضرورة تعزيز الاندماج والرفع من اتفاقيات التوأمة

مع نائب رئيس جماعة القنيطرة

والشراكة بين المدن العربية - الصينية في إطار مبادرة "الحزام الطريق" ودعم المبادرات والمبادلات بين الشعبين في مختلف المجالات.

وتضمنت التوصيات ، أيضا، دعوة المسؤولين الصينيين والعرب وأصحاب القرار السياسي إلى ضرورة الأخذ بعين الإعتبار مجمل هذه التوصيات والبحث عن أفضل السبل لجلب المزيد من الاستثمارات الصينية نحو المدن العربية، من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة بها.

كلمة الصبيح

وفي كلمة ختامية لأمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح اعتبر المنتدى بمثابة انطلاقة للعمل المشترك بين المدن العربية والصينية في مجالات التنمية المستدامة.. لاسيما وأن الملتقى كان منصة للحوارات والنقاشات وتبادل وجهات النظر حول البرامج والاستراتيجيات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة لمدننا. مؤكدا على أن التعاون بين مدن وبلديات عربية صينية سوف يفتح أفاقاً جديدة ومساحات أكبر لمناقشة القضايا ذات الصلة بالفضاءات العمرانية والاجتماعية والبيئية لمصلحة الإنسان ساكن الريف والمدينة.

البيان الختامي

خلص المشاركون في منتدى المدن العربية الصينية في دورته الثانية إلى ضرورة :

- تقوية الشراكة والتعاون العربي-الصيني، عبر إنجازات عملية وتعزيز الاندماج وتبادل المنافع بينهم في إطار مبادرة «الحزام والطريق؛
- تشجيع الشراكة والتعاون بين المدن الصينية

الجلسة الختامية

والعربية وتبادل التجارب بينها في إطار منتدى التعاون الصيني العربي وفقا لمنطق رابح – رابح

-تطوير أشكال التعاون بين جمعية الصداقة الصينية العربية ومنظمة المدن العربية من خلال تكثيف التنسيق والتعاون المشترك حول الشؤون التنظيمية لمنتدى المدن الصينية والعربية؛

-العمل على ضمان استمرارية عقد منتدى المدن العربية والصينية بشكل دوري وتناوبي بين المدن العربية والصينية؛

-الرفع من عدد اتفاقيات التوأمة والشراكة بين المدن الصينية والمدن العربية على أساس ضمان فعالية التواصل والتعاون؛

-تبادل التجارب الرائدة والخبرات وتعميق التعاون وتقديم المساعدات اللازمة بين الجانبين الصيني والعربي في المجالات التي تهم تدبير الشأن المحلي وتحقيق التنمية الحضرية الشاملة؛

كما عبر المشاركون عن شكرهم وامتنانهم للمملكة المغربية من خلال وزارة الداخلية / المديرية العامة للجماعات المحلية ولمنظمة المدن العربية ولجمعية الصداقة للشعب الصيني مع البلدان الأجنبية، ولجمعية جهات المغرب، وللجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات لتنظيم المنتدى وتوفير جميع شروط نجاحه ، كما نوهوا بالمجهودات التي بدلتها السلطات المحلية والمنتخبة بمدينة مراكش على حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

وخلصت أشغال المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات، التي يتوخى أن يجد فيها المسؤولون ومتخذو القرار الفائدة المرجوة وأن تكون محل اهتمام المدن والأجهزة المسؤولة في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وقد انبثقت عن أشغال المنتدى عدد من التوصيات التي يؤمل أن تترجم إلى قرارات عملية ومن أهمها:

1- تطوير الخبرة والمهارات الوطنية في مجال خدمات المدن الذكية (Smart cities)، من خلال تعزيز البنيات التحتية للتدبير الرقمي للمدن، لاسيما المدن الكبرى، واستخدام التكنولوجيات الحديثة في الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين؛مع جعل هذه المدن أكثر ذكاء وإطارا للابتكار والإبداع والبحث التطبيقي لفائدة الشباب على الخصوص.

2- إحداث مراصد في المدن لتطوير الأنظمة الذكية والتخطيط والإدارة الحضرية المستدامة ومعالجة القضايا الناشئة مثل: تغير المناخ ، السلام والأمن، والوقاية من الكوارث، إدارة الطاقة، مراقبة المياه والنفايات، التعليم، التراث الثقافي،

3- العمل على تسهيل مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص في عمليات مراقبة السياسات من خلال المراصد الذكية؛

4- نهج ممارسات تدبيرية جديدة في مجال الطاقة بالمدن، من خلال اعتماد المعايير المتعارف عليها في تدبير الطاقة على مستوى البنى التحتية الجماعية؛

5- وضع مخططات للتنقلات الحضرية مع توفير وسائل النقل صديقة للبيئة بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الربط بين وسائل النقل المتعددة.

6- تحسين قدرات المدن على تخفيف آثار التغيرات المناخية والتكيف معها وتحملها مع البحث عن مصادر تمويل المناخ وتنويع التمويلات الخضراء ودعوة بشكل ملح المدينة إلى ترشيد نفقاتها الخاصة بالتسيير؛

7- استحضار مقومات الهوية والقيم الروحية من خلال التخطيط وإنجاز مشاريع السكن والتجهيزات العمومية، والمعالم التراثية والمساحات الخضراء وتجهيزات الفضاء الحضري؛

8- اعتماد المعايير كآلية مرجعية لتدبير الانتقال نحو مدن مستدامة وتنزيل أهداف التنمية المستدامة؛

9- جعل المدن أقطابا اقتصادية وصناعية تنافسية منتجة للثروة وفرص الشغل وتتمتع بالقدرة على التكيف والصمود على الصعيد الوطني والدولي.

10- إحداث شبكة للمدن التاريخية العربية – الصينية من أجل تبادل التجارب والخبرات ورد الاعتبار لها بالحفاظ على تراثها العمراني والثقافي وتثمينها سياحيا وثقافيا.

11- اعتماد التكوين والبحث العلمي من اجل المحافظة على الموروث العمراني والثقافي للمدن التاريخية والعتيقة وتطوير طرق تدبيرها من خلال تبني النظم الذكية.

في مدينة شانلي اورفا التركية

قمة التنقل الحضري: «دعنا نتحرك بطريقة ذكية»

اجتماع المكتب التنفيذي والمجلس المشترك لمنظمة UCLG-MEWA

شاركت منظمة المدن العربية في قمة التنقل الحضري التي انعقدت تحت عنوان «دعنا نتحرك بطريقة ذكية» في مدينة شانلي اورفا التركية 20-22 نوفمبر 2018 بالتزامن مع انعقاد اجتماع المكتب التنفيذي والمجلس المشترك لمنظمة UCLG-MEWA بحضور المدن الأعضاء وعدد من ممثلي الإدارات المحلية في المدن التركية وعدد من الخبراء والاستشاريين في مجال النقل الحضري.

الافتتاح الرسمي

اكتسبت أهمية انعقاد قمة التنقل الحضري أنها أتاحت الفرصة لممثلي الإدارات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص للنقاش وتبادل الأراء والاستفادة من الخبرات وعرض الدراسات الناجحة في مجال التنقل الحضري.

أمين عام منظمة UCLG-MEWA محمد دومان أكد في كلمته على أن النقل الحضري أصبح ضرورة ملحة في مختلف مدن العالم ولم يعد مقتصرا على مدينة دون أخرى. وأشار إلى التطور التكنولوجي في العالم وأهمية مواكبته الذي بات جزءا أساسياً في مختلف القطاعات لاسيما في وسائل التنقل والاستفادة من التقنيات في توفير وتسهيل التنقل لساكني المدينة. وقال: تحتاج المدن لتخطيط صحيح يؤهل المدينة لتكون خالية من المشاكل وتكمن أهمية التنقل الحضري في الحد من التلوث لاسيما في العواصم الكبيرة حيث لا توجد تدابير كافية لمواجهة الزيادة في عدد السكان لذا علينا جميعا العمل على تخطي المعوقات والعمل على تنفيذ تطبيقات تقنية حديثة في وسائل النقل المختلفة. وأشار إلى أهمية وضع خارطة طريق لتحقيق التنقل الحضري بشكل أوسع. فالاستدامة تعني العيش بالمدن بطريقة صحيحة وحضرية.

من جانبه أكد أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح على أهمية الشراكة بين المدن والانفتاح على العالم ونقل

الأمين العام يلقي كلمته في الافتتاح

التجارب والخبرات التي من شأنها أن تدعم البرامج والاستراتيجيات الخاصة بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة.. لاسيما ما يتعلق بالتنقل الحضري والذي بات مطلبا أساسياً في تحضر المدن. وقال: لقد أدى التطور الحضاري والعمراني الذي مرت به مدن العالم بشكل عام ومنها المدن العربية على مر السنين إلى حدوث الكثير من المشاكل الحضرية ومنها مشكلات النقل والمتمثلة بشكل رئيسي بازدحام الشوارع والاختناقات المرورية والضوضاء والتلوث البيئي بكافة أشكاله البصرية والسمعية. ومن خلال ذلك ظهرت الحاجة إلى وجود الكثير من النظم والوسائل المسيرة لأمور الحياة داخل هذه المدن من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن بينها نظم النقل والمواصلات التي تعتبر من أهم أسباب الاستقرار الحضري في المدن ، حيث يعتبر قطاع النقل من القطاعات الهامة والذي يقوم بدور أساسي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني لكل المدن.

ولفت الصبيح إلى أن التنقل في المناطق الحضرية يعد حقاً من حقوق الإنسان... وأداة تمكين للتنمية المستدامة وعلينا أن ندرك الدور المحوري لنظم النقل المتطورة في تحقيق الأهداف الإنمائية. مؤكداً أن مسؤوليتنا جميعا العمل على توفير تنقل حضري لائق من خلال تحديد العوامل التي تسهم في التنقل الملائم في المناطق الحضرية من أجل التغلب على كافة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والمادية للتحرك في المدن وترسيخها كحق لسكان المدينة.

واعتبر الصبيح قطاع النقل بمثابة شريان ناقل وممول لجميع الفعاليات والأنشطة المختلفة في المدينة. خاصة وأن جميع الأعمال في المدينة متوقفة على مرونة وكفاءة حركة النقل مما يتطلب اعتماد سياسات واضحة لحل مشاكل النقل داخل المدن لتقليل مشاكل الازدحام المروري وتسهيل الحركة قدر الإمكان وتقليل الاعتماد على مركبات النقل الشخصية وتشجيع النقل العام الجماعي.... وإيجاد نظام نقل حضري من خلال تقسيم المناطق ما بين النقل الجماعي الخاص والنقل الجماعي العام.

واختتم كلمته مؤكداً حرص منظمة المدن العربية على تعزيز التعاون والشراكة بين المدن للاستفادة من التجارب والخبرات والمضي قدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما فيه خير المدن والساكنين.

من جهته أكد رئيس بلدية شانلي اورفا نهاد تشيفتشي حرص مدينته على مواكبة الجديد حيث تم العمل بالعديد من الأنظمة التقنية لاسيما في النقل الحضري في ظل ما تشهده من كثافة سكانية حيث تم تخصيص شعبة لإدارة النقل عملت على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها في التنقل والمراكز الذكية التي تعمل بشكل سليم. وقال: أن التنقل الحضري يتم من خلال أفضل التطبيقات وتخطي الصعوبات، فنحن نعزز استخداماتنا التكنولوجية ونعمل على تطبيقها بشكل امثل كي نحقق للمواطنين الرفاهية وتكون مدننا صديقة للبيئة.

وقال محافظ شانلي اورفا عبد الله ارين في كلمته أن التنقل الحضري أصبح اليوم له تأثير كبير على المدن والحاجة لهذا النوع من التنقل يزداد يوماً بعد يوم في ظل الزيادة السكانية والتوسع العمراني فلابد من مواجهتها واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق التنقل الحضري. وأشار إلى أن مدينة شانلي اورفا استفادت من تطبيقات تقنية من أجل تقديم أفضل

الخدمـات للسـاكنين. وأكـد حـرص مدينتـه عـلى الانفتـاح عـلى العـالم وتبـادل الخـبرات والاسـتفادة مـن تجـارب المـدن في مختلـف المجـالات باعتبـار أن مفهـوم التنميـة مفهـوم شـمولي وعليـه يجـب العمـل عـلى تقديـم الأفضـل.

وقـال أريـن: العـالم اليـوم يتحـرك ويتطـور سريعـا ولابـد مـن التحـرك ومواكبـة هـذا التغـير السريـع.. فنحـن نعيـش وسـط العولمـة ويـوم بعـد يـوم هنـاك تحـول رقمـي ويجـب الأخـذ بعـين الاعتبـار هـذا التوجـه العالمـي وضرورة الاهتـمام بـالإدارات المحليـة. نحـن نحـاول الوصـول لرؤيتنـا 2020 وفـق الإمكانيـات المتاحـة والتـي نعمـل عـلى أفضلهـا للوصـول للعيـش بجـودة عاليـة.

تضمنـت القمـة أربـع جلسـات عمـل تركـزت حـول التنقـل الحـضري، حيـث عقـدت الجلسـة الأولى تحـت عنـوان « النقـل الـذكي» والجلسـة الثانيـة « تمويـل وحوكمـة وتشـغيل النقـل». وجـاءت الجلسـة الثالثـة بعنـوان « النقـل صديـق للبيئـة» أمـا الجلسـة الرابعـة كانـت بعنـوان «أفضـل ممارسـات النقـل في مـدن منطقـة الـشرق الأوسـط».

المكتـب التنفيـذي والمجلـس المشـترك لـ UCLG-MEWA

عقـد المكتـب التنفيـذي والمجلـس المشـترك لمنظمـة UCLG-MEWA اجتماعـا مشـتركا تـم خلالـه عـرض جملـة مـن التقاريـر الإداريـة تتصـل بالأولويـات الاسـتراتيجية واجتماعـات الهيئـة الرقابيـة ولجنـة الإدارة الماليـة للمنظمـة.. كـما تـم عـرض واعتـماد برنامـج الأنشـطة للعـام 2019.. والعضويـات الجديـدة.. كـما تـم اعتـماد إنشـاء مؤسسـة تجاريـة ودار نـشر.

رئيس بلدية شانلي اورفا يكرم الأمين العام

اجتماع ثنائي

تـم عقـد اجتـماع ثنـائي بـين أمـين عـام منظمـة المـدن العربيـة المهنـدس احمـد حمـد الصبيـح ووكيـل وزارة الحكـم المحـلي –حكومـة الوفـاق الوطنـي لدولـة ليبيـا عبـد البـارى شـنبارو والوفـد المرافـق لـه. تـم بحـث عـدة موضوعـات تتصـل باسـتقرار المـدن الليبيـة وتعزيـز التعـاون بـين الجانبـين. وأكـد الأمـين العـام الصبيـح حـرص المنظمـة عـلى تفعيـل مشـاركة المـدن الليبيـة في أنشـطة وفعاليـات المنظمـة ومؤسسـاتها والمؤتمـرات الإقليميـة والدوليـة، وعـلى أهميـة التعـاون في اطـار تنفيـذ أجنـدة التنميـة المسـتدامة .

مـن جانبـه قـال وكيـل وزارة الحكـم المحـلي شـنبارو أن لـدى المـدن والبلديـات الليبيـة العديـد مـن الخطـط والبرامـج وحاليـا يتـم العمـل مـع القطـاع الخـاص لتنفيذهـا حيـث تـم تشـكيل لجنـة عليـا تختـص بالتعـاون بـين القطـاع الخـاص والقطـاع العـام. كـما تـم خـلال الاجتـماع عـرض عـدد مـن المقترحـات التـي مـن شـأنها أن تعـزز مشـاركة المـدن الليبيـة وحضورهـا فعاليـات المنظمـة إلى جانـب المـدن العربيـة الشـقيقة. وأكـد شـنبارو حـرص بـلاده عـلى عـودة المـدن الليبيـة للمحافـل العربيـة والإقليميـة والدوليـة.

كـما تـم دعـوة أمـين عـام منظمـة المـدن العربيـة لزيـارة ليبيـا بهـدف تعزيـز التعـاون والعمـل المشـترك لمـا فيـه خـير للمـدن الليبيـة والسـاكنين.

مدينة ليل تستضيف الاجتماع السنوي الـ AIMF

«الرياضة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية»

شاركت منظمة المدن العربية في الاجتماع السنوي للجمعية الدولية لعمداء ومسؤولي العواصم والمدن الناطقة كليا أو جزئيا بالفرنسية AIMF في مدينة ليل الفرنسية 5-8 نوفمبر 2018 تحت عنوان «الرياضة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية» بحضور المدن الأعضاء وعدد من الخبراء والباحثين.

رئيسة بلدية ليل الفرنسية

اكد أمين عام الـ AIMF بيير باييه أن الجمعية حريصة على طرح الموضوعات التي تهم المدن بمختلف المجالات وتم اختيار عنوان اجتماع هذا العام حول الرياضة ليأتي متماشياً مع التوجه الدولي نحو الرياضة كقطاع حيوي وهام.

وقال: نجتمع اليوم لنؤكد تضامننا معاً من اجل التعاون المشترك والعمل يدا بيد لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة.. فالتنمية لا تقتصر على جانب دون الأخر بل أصبحت مطلباً أساسياً لكافة القطاعات.

من جهتها أشارت رئيسة بلدية ليل مارتن أوبري إلى أن مدينة ليل عرفت كمدينة ناشطة في المجال الرياضي وأن الرياضة أصبحت اليوم مجالاً هاماً في حياة الناس والمدن وباتت الرياضة مفهوماً حديثاً علينا مواكبته وتطويره. وقالت: نحن نفكر في المستقبل ونعمل من أجل ذلك من خلال الاهتمام بالمدينة وسكانها من حيث العدالة الاجتماعية والتركيز على مختلف فئات السكان وهذا ينعكس على اهتمامنا بالرياضة والتركيز على المعاقين والفرق النسائية حيث نقدم لهم الدعم في مختلف المحافل.

وتحدثت رئيسة بلدية باريس آن هيدالغو قائلة: عنوان اجتماعنا اليوم يعتبر عنواناً حيوياً.. يجعلنا ننفتح على العالم ونزور مدن وأماكن جديدة من أجل المشاركة في الفعاليات والأنشطة الرياضية وهناك أمثلة عديدة في هذا الشأن.

أن ما يعيشه العالم اليوم من متغيرات وأحداث يتطلب منا التضامن وأن نعمل بمسؤولية واحدة ونشعر بالالتزام تجاه الآخر. علينا أن نتعايش مع كل جديد وبما يؤمن لنا التنمية المستدامة.

ولفتت إلى أن للرياضة قيمة اجتماعية واقتصادية ولها أبعاد على المدن التي تتميز بأنشطتها كما أن أهميتها تنعكس على جوانب الحياة اليومية بشكل مباشر.

وأكدت هيدالغو أن التعاون بين المدن يسرع عملية تنفيذ أجندة التنمية المستدامة باعتبار أن المدن تتشابه في الاحتياجات والتحديات التي تواجهها.

كما أشارت وزيرة الرياضة الفرنسية روكسانا ماراسينو إلى ما حققته بلادها من نجاحات في مجال الرياضة وكان أخرها الفوز بكأس العالم وقالت: الرياضة تعني الكثير وليست مجرد ألعاب نمارسها بل انفتاح على العالم، وثقافة واقتصاد وحياة اجتماعية.. وهي مجال واسع ومتنوع.

وأكـدت اهتـمام بلادهـا بالرياضـة بمختلـف مجالاتهـا وبالناشـئين لاسـيما وأن الرياضـة تفتـح الأبـواب أمـام الجميـع للتعـرف عـلى ثقافـات جديـدة وأنمـاط مختلفـة كـما تحقـق اقتصـاداً قويـاً مـن خـلال الزيـارات والجـولات التـي يقـوم بهـا زوار المدينـة لحضـور المناسـبات الرياضيـة.

ورقة عمل

وكان لمدينـة الدوحـة مشـاركة بورقـة عمـل ضمـن الجلسـات حيـث تحـدث مديـر بلديـة الدوحـة المهنـدس جـمال مطـر النعيمـي عـن اسـتعداد بـلاده وتحديـدا مدينـة الدوحـة لاسـتقبال كأس العـالم وكيفيـة تأثـير الأحـداث الرياضيـة عـلى الركائـز الاقتصاديـة والاجتماعيـة. وقـال: هنـاك عوامـل خارجيـة لعبـت دوراً فعـالاً في تسريـع وتـيرة النمـو الحـضري في قطـر، وكان تنظيـم الأحـداث الرياضيـة أحـد أهـم هـذه العوامـل... فاسـتضافة دورة الألعـاب الآسـيوية الخامسـة عـشرة عـام 2006 كانـت خطـوة رئيسـية اضطلعـت بهـا قطـر للدخـول في عـالم الرياضـة الـدولي، وتـلى ذلـك العديـد مـن الاسـتضافات الأخـرى، مثـل كأس آسـيا 2011 ،وبطولـة كأس العـالم لكـرة اليـد للرجـال. وكان نجـاح الألعـاب الآسـيوية ملهـمًا وأدى إلى الخطـوة الثانيـة الكـبرى في تنظيـم الأحـداث الرياضيـة الدوليـة. وقـد تُرجـم ذلـك مـن خـلال اسـتحقاق قطـر لاسـتضافة كأس العـالم لكـرة القـدم عـام 2022. ومـع هـذه الفـرص الكبـيرة للتنميـة الحضريـة تـأتي التحديـات المحفـزة.

وأشـار مديـر بلديـة الدوحـة إلى أن قطـر تعمـل حاليـاً عـلى تحقيـق هدفهـا باسـتضافة البطولـة اسـتكمالاً لتنفيـذ الخطـط التطويريـة والتنمويـة المسـتدامة، وقـد تـم تشـكيل اللجنـة العليـا للمشـاريع وللتخطيـط والتنسـيق مـع جميـع مؤسسـات الدولـة ومواءمـة المشـاريع ذات الصلـة لتحقيـق التنميـة والنمـو المسـتدام للمـدن القطريـة.

واختتـم النعيمـي كلمتـه بالقـول أن اسـتضافة بـلاده بطولـة كأس العـالم لكـرة القـدم «قطـر 2022 «مـن ضمـن أكـثر المنشـآت طموحـاً وخطفـاً للأنظـار في العـالم، حيـث أبـدع تصاميمهـا عـدد مـن أشـهر المعماريـين في العـالم.

تضمـن الاجتـماع ثـلاث جلسـات عمـل : الرياضـة والعيـش معـاً، الرياضـة والتنميـة الاقتصاديـة المحليـة ، المـدن والأحـداث الرياضيـة الدوليـة حيـث تـم خلالهـا عـرض تجـارب المـدن.

تـم خـلال الاجتـماع السـنوي إصـدار جائـزة سـنوية يتـم تقديمهـا للمتميزيـن في مجـالات مختلفـة وكانـت هـذه الـدورة مختصـة في مجـال الرياضـة.

الأمين العام يتوسط مدير بلدية الدوحة ومدير مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية

رئيس جمعية الفرانكفونية بيير باييه

وزيرة الرياضة روكسانا ماراسينو تلقي كلمتها في الافتتاح

اجتماع المجلس العالمي لـــ UCLG في مدريد

والمنتدى المعني بالعنف في المناطق الحضرية

شاركت منظمة المدن العربية في اجتماع المجلس العالمي لمنظمة UCLG - 5 - 8 نوفمبر 2018 في العاصمة الإسبانية مدريد، وذلك بالتوازي مع المنتدى العالمي المعني بالعنف في المناطق الحضرية والتعليم من أجل التعايش والسلام.

من الافتتاح الرسمي

جانب من جلسات العمل

وقد كان يوم السادس من نوفمبر يوماً رئيسياً لمنظمة UCLG حيث انعقد المكتب التنفيذي والمجلس العالمي في جلسات عمل ومناقشات تركزت على ما تقوم به UCLG وفروعها العالمية من أنشطة.

وقد تضمن الاجتماع المشترك للمنظمة العالمية عرض جملة تقارير تناولت قضايا وموضوعات فنية وإدارية ومالية حيث تناوب رؤساء الفروع التسعة التابعة لـــ UCLG على تسليط الضوء على جملة الأنشطة التي تتصل بدور المدن والتحديات والمشكلات التي تواجهها مع الزيادة المتصاعدة في اتساع النمو والتحضر والحاجة إلى مواكبة العصرنة والتحولات الرقمية والذكية في إدارة المدن والبلديات فيما يتصل بإدارة المرافق واستقطاب المشاريع وتوفير الأمن والرفاهية للساكنين.

وقد شهدت جلسات العمل مناقشات مستفيضة ركزت على دور المدن والبلديات كمناطق جاذبة للعيش والعمل وكذلك دور الحواضر والأريـاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لجهة المساواة والتعليم وخلق فرص العمل والقضاء على الفقر والادمـاج الاجتماعي وتنمية الموارد والحفاظ على البيئة.

وغير ذلك مما يدخل تحت مظلة أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الحادي عشر.

هذا وقد تقرر عقد المكتب التنفيذي للمنظمة العالمية في ابريل 2019 في مونتيفيديو بأرغواي والمجلس العالمي في نوفمبر 2019 دوربان بجنوب افريقيا.

من الحضور

من المدن المشاركة

احتفالية بغداد بيومها السنوي:

« نجدد العهد لبناء الغد»

بدعوة رسمية من أمانة بغداد شاركت منظمة المدن العربية في يوم بغداد السنوي 22-24 نوفمبر 2018 في العاصمة العراقية بغداد والذي اقيم تحت شعار « نجدد العهد لبناء الغد».

انطلقت فعاليات الاحتفالية بحضور الأمين العام لمجلس الوزراء العراقي مهدي العلاق والنائب الأول لرئيس البرلمان حسن الكعبي وأمينة بغداد د. ذكرى علوش وعدد من المسؤولين وكبار الشخصيات وأمناء ورؤساء المنظمات الإقليمية والدولية والسفراء العرب والأجانب المعتمدين في جمهورية العراق في مبنى جامعة بغداد.

أكدت أمينة بغداد د. ذكرى علوش على أهمية النهوض بواقع مدينة بغداد نحو الأفضل في المرحلة المقبلة لتعويض سنوات عدم الاستقرار الأمني وما أصابها من إهمال وعدم اهتمام.. مشيرة إلى حرص أمانة بغداد في تقديم أفضل الخدمات للساكنين ومواكبة التطورات والمتغيرات التي تعيشها مدن وعواصم مختلفة خاصة وأن أهداف التنمية المستدامة باتت مطلباً رئيسياً للمدن.

وقالت: أن الاحتفال بيوم بغداد يدعونا جميعا حكومة ومواطنين إلى أن ننهض بمسؤولية الحفاظ على بغداد ورفع المظاهر السلبية عنها.. وان الاحتفال بيوم بغداد هو يوم الافتخار بهذه المدينة العريقة التي صمدت أمام كل التحديات التي حاولت طمس تراثها وتاريخها.

ونوهت إلى أن اختيار منظمة اليونسكو بغداد عاصمة للأبداع الأدبي يجعلنا أمام مسؤولية مضاعفة للحفاظ على مكانة بغداد عربيا ودوليا. مؤكدة أن أمانة بغداد أحيت المراكز الثقافية وحافظت على ديمومة نشاطها كما أن الأمانة وإيمانا منها بدور القطاع الخاص في بناء المدينة احتضنت العديد من المشاريع الاستثمارية.

من جانبه قال الأمين العام لمجلس الوزراء العراقي مهدي العلاق أن الاحتفال بيوم بغداد هو الاحتفال بالمدينة العريقة صاحبة التاريخ المشرق وملاذ الشعراء ومنبع العلماء. وأضاف : لقد عانت بغداد في السنوات الماضية من عدة أزمات واستطاعت أن تتغلب عليها بتكاتف جهود أبنائها. واكد أن من أولويات الحكومة للسنوات المقبلة الاهتمام ببغداد وباقي المدن العراقية عبر تنفيذ مشاريع خدمية وتنموية وتشجيع الاستثمار.

واكد رئيس جامعة بغداد الأستاذ الدكتور علاء عبد الحسين عبد الرسول خلال كلمته ضرورة التركيز على العمق التاريخي لمدينة بغداد من خلال ربط الفعالية بالتراث ، وإظهار تاريخ بغداد العريق مثل الأغاني التراثية البغدادية ومعارض الصور، مشيراً إلى أن هذا العام كان متميزا بدخول جامعة بغداد تصنيف التايمز العالمي لأفضل الجامعات العالمية لعام 2019.

يذكر أن أمانة بغداد تقيم هذه الاحتفالية منذ عام 1943 وهو تقليد سنوي يعبر عن عمق تاريخ بغداد وارثها الحضاري. حيث يتم تقديم عدد من الأعمال والعروض الفنية والثقافية ومهرجانات متنوعة.

الافتتاح الرسمي ليوم بغداد السنوي

منتدى الثقافة والسياحة بين المدن الصينية العربية

«نحو عالم أكثر سلماً وجمالاً»

وزير الثقافة والسياحة الصيني يتوسط الأمين العام ومدير بلدية الدوحة بحضور الوفود المشاركة

نظمت مؤسسة مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية، إحدى مؤسسات منظمة المدن العربية بالتعاون مع وزارة الثقافة والسياحة الصينية وحكومة مقاطعة سيشوان الشعبية منتدى الثقافة والسياحة بين المدن الصينية العربية تحت عنوان « نحو عالم أكثر سلماً وجمالاً» في مدينة شنغدو الصينية 24-26 أكتوبر 2018 بحضور عمداء ورؤساء بلديات عربية وصينية.

شاركت عدة مدن عربية في المنتدى من بينها عمّان، بغداد، الدوحة، دبي، اربد، مراكش، الرباط، فاس، اريحا، الخليل. ومن الجانب الصيني مدن: تيانجين، شنغهاي، نانجينغ، تشونغتشينغ، هانجو، نينغبو، شيامن، شنغدو، ووهان، شيان، تشانغشا، تشيوانتشو، دينغشي.

تخلل المنتدى عروض تقديمية عن الجانب الثقافي من المدن المشاركة حيث قدمت كل مدينة عرضاً موجزاً عن ما تقوم به من خطط وأنشطة وفعاليات ثقافية متنوعة.

كما ناقش المنتدى إمكانية الاستفادة من التنمية الاندماجية ثقافيا وسياحيا والتعاون المشترك لإقامة ألية طويلة الأجل للتبادل والتعاون الثقافي والسياحي بين المدن الصينية والعربية في إطار طريق الحرير.

افتتحت أعمال المنتدى بكلمة وزير الثقافة والسياحة الصيني لو شو قانغ أكد فيها على أهمية التعاون بين المدن العربية والمدن الصينية على طريق الحرير «الحزام والطريق» لافتا إلى أن العلاقات العربية - الصينية متجذرة ولها تاريخ طويل واليوم يقوم الجانبين بتعزيز هذه العلاقات من خلال تعاون مشترك ومثمر. وقال : نجتمع في مدينة شنغدو بصفتها مدينة تاريخية وثقافية مشهورة ومحطة مهمة لطريق الحرير في جنوب الصين. ومنذ خمس سنوات تم إقامة عدة منتديات لتعزيز تضامننا وتعاوننا المشترك ولإبراز المنافع الإنسانية والسياحية والثقافية... مؤكداً أهمية طريق الحرير في تحقيق السلام والتعاون والانفتاح والتسامح والمنفعة المتبادلة.

وقال الوزير الصيني: علينا أن نضع أجندة لتعاوننا وفق ما يربطنا من علاقات تاريخية خاصة وأن المدن هي أماكن لتجمع سكان العالم ومقاصد للسياحة والثقافة. وأن الصين والعالم العربي يعتبران منابع للحضارات الإنسانية وطريق الحرير يربط بينهم. فاليوم نحن نحرص على توطيد أواصر التعاون لإقامة منصة لتعزيز التنافسية بين مجالات الثقافة والسياحة.

من جهته اعتبر عمدة مدينة تشنغدو لو تشيانغ المنتدى منصة للإنطلاق نحو عالم أكثر سلما وجمالا وهو العنوان الرئيسي للمنتدى. وأشار إلى أن التعاون بين الجانب الصيني والجانب العربي سيحقق طموحاتنا وأمنياتنا في العيش بسلام وأمن وسعادة. وقال: نعمل معاً من أجل تفعيل البعد الثقافي والسياحي في المدن العربية والصينية مما ينعكس على تعاوننا المشترك.

أمين عام منظمة المدن العربية يلقي كلمته في الافتتاح

كلمة المنظمة

مـن جانبـه أكـد أمـين عـام منظمـة المـدن العربيـة المهنـدس احمـد حمـد الصبيـح أن عـالم اليـوم هـو عـالم المـدن.. عـالم المبـادرات.. عـالم الاسـتدامة. والعـالم الـذي ينشـأ اليـوم هـو أقـرب إلى القيـم المشـتركة: الاحـترام، خدمـة المجتمـع، والقـدوة للأجيـال الصاعـدة.. لافتـا إلى أن واقعنـا الجديـد يتطلـب البحـث في الوسـائل الحديثـة لتطويـر الأماكـن العامـة ومراكـز المـدن، وتحسـين الفراغـات الحضريـة، ورفـع مسـتوى جـودة الحيـاة، وجعـل المـدن صديقـة للإنسـان وملائمـة للعيـش والعمـل. وفي هـذا السـياق يـبرز دور الثقافـة مـن خـلال مشروعـات ذات ملامـح اجتماعيـة وبيئيـة وثقافيـة تتجـاوز الجانـب النظـري إلى الواقـع الملمـوس. وأشـار الصبيـح إلى أهميـة منتـدى الثقافـة والسـياحة للمـدن العربيـة والصينيـة باعتبـاره سـوف يسـهم في بنـاء منصـة ثقافيـة لتبـادل وجهـات النظـر وتفعيـل البعـد الثقـافي في عمـل المعنيـين بالشـأن المحـلي وتبـادل وجهـات النظـر حـول قضايـا التنميـة المسـتدامة.

ولفـت إلى إطـلاق منظمـة المـدن العربيـة مؤسسـة تعنـى بالجانـب الثقـافي « مجموعـة العمـل الثقـافي للمـدن العربيـة « في العاصمـة الأردنيـة عـمّان وتهـدف إلى تفعيـل البعـد الثقافي في عمـل المنظمـة، لجهـة اسـتقطاب الشـباب واسـتثمار طاقاتهـم وامكاناتهـم الإبداعيـة في المجـالات الفنيـة والفكريـة والتطوعيـة وحـث المـدن والبلديـات العربيـة عـلى نـشر الوعـي الإنسـاني العميـق بـين النخـب وصنـاع الـرأي العـام في المجتمـع.

واختتـم الصبيـح كلمتـه مؤكـداً عـلى أهميـة المنتـدى الـذي مـن شـأنه أن يؤسـس لمرحلـة جديـدة مـن التعـاون المشـترك عـلى طريـق دعـم برامـج وأنشـطة العمـل الثقـافي عـلى مسـتوى المـدن والبلديـات العربيـة، والاسـتفادة مـن التجـارب والخـبرات الصينيـة في اسـتقطاب المبدعـين والخـبراء في تنظيـم المعـارض والفعاليـات الثقافيـة والفنيـة التـي مـن شـأنها أن تحقـق لمدننـا مجتمعـات متحـضرة وعـلى مسـتوى مـن المعرفـة والثقافـة.

تناولـت عـروض المـدن العديـد مـن النقـاط المهمـة في مجـال الثقافـة مـن اسـتعراض للحضـارات القديمـة والتجـارب التنمويـة المختلفـة والمواضيـع ذات الاهتـمام المشـترك والإصـدارات والبرامـج التـي تقـوم بهـا المدينـة والإدارات المحليـة.

صـدر عـن المنتـدى التوصيـات التاليـة:

1- تعزيـز روح طريـق الحريـر وتعميـق التعـاون الثقـافي والسـياحي في اطـار « الحـزام والطريـق».

2- اسـتمرار تعزيـز التبـادل السـياحي ونـشر التوافـق الثقـافي المنفتـح والمتسـامح.

3- اسـتمرار إثـراء مضمـون التعـاون والارتقـاء بمسـتوى التبـادل الثقـافي والسـياحي.

4- التركيـز عـلى التعـاون بـين المـدن ورفـع قـدرة المـدن التنافسـية وجاذبيتهـا في الثقافـة والسـياحة باسـتمرار.

5- إبـداع نمـوذج التعـاون وتعزيـز اندمـاج التنميـة الثقافيـة والسـياحية.

مدير بلدية الدوحة

ورشة عمل نظمها المنتدى العربي للمدن الذكية:

التحول الإلكتروني والذكي في المدن والبلديات العربية
الواقع واستشراف المستقبل

صورة جماعية

نظم المنتدى العربي للمدن الذكية «احدى مؤسسات منظمة المدن العربية» ورشة عمل بعنوان «التحول الإلكتروني والذكي في المدن والبلديات العربية : الواقع واستشراف المستقبل « بالتعاون مع بلدية جونيه في الجمهورية اللبنانية وتحت رعاية رئيس الوزراء سعد الحريري .

ثمنت النائب في البرلمان اللبناني ديما جمالي المندوبة عن رئيس الوزراء اللبناني ما تقوم به منظمة المدن العربية والمؤسسات التابعة لها من أنشطة وفعاليات تهم قضايا المدن وتدعم عملية التنمية المستدامة. وأشارت في كلمة القتها في افتتاح أعمال الورشة إلى أهمية تكاتف الجهود والعمل المشترك لتحقيق أفضل الإنجازات لمدننا العربية خاصة من خلال التكنولوجيا التي باتت اليوم أداة هامة في تقدم وتطور المدن.

من جانبه أشار رئيس بلدية جونيه جوان حبيش إلى ورشة العمل وما تتضمنه من أوراق عمل هامة ومتنوعة لافتا إلى تطلعات وتوجهات بلدية جونية نحو التحول الإلكتروني والذكي من أجل تحقيق النمو المستدام.

كما أشارت مدير عام المنتدى العربي للمدن الذكية م. جمانة عطيات إلى أهمية التحول الإلكتروني والذكي وقالت: علينا جميعا العمل على نشر مفهوم المدن الذكية ومواجهة التحديات التي تواجه المدن في هذا الجانب والعمل من أجل وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات المتبعة في عملية التحول.

تم خلال الورشة مناقشة 12 ورقة عمل تضمنت مجموعة من الموضوعات الهامة التي استعرضها المشاركون من بينهم وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان وأمين عام منظمة UCLG-MEWA والمعهد العربي لإنماء المدن «احدى مؤسسات منظمة المدن العربية» والمكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات من مصر. كما

جانب من الورشة

تـم اسـتعراض عـدد مـن تجـارب المـدن بينهـا أمانـة عـمّان وأمانـة العاصمـة المنامـة وتجربـة بلديـة الكويـت وبلديـة رام اللـه مـن فلسـطين.

صدر عن ورشة العمل التوصيات التالية:

-الدعـم المطلـق والمسـتمر مـن القيـادة مـن أهـم عنـاصر نجـاح عمليـة التحـول الإلكـتروني والـذكي.

-وجـود خارطـة اسـتراتيجية للتحـول الإلكـتروني والـذكي تحـاكي المسـتقبل وتلبـي الاحتياجـات.

-إيجاد نظام إدارة أداء متكاملة خاص بالمدينة/ البلدية.

-وضـع مـؤشرات أداء مؤسسـية شـاملة وقابلـة للقيـاس للتحـول الإلكـتروني والـذكي.

-إجـراء مقارنـات معياريـة لنتائـج الخطـط والمبـادرات والبرامـج والمـؤشرات مـع الجهـات المتميـزة إقليميـاً وعالميـاً، والاسـتفادة مـن نتائـج المقارنـات لتحسـين وتطويـر الخدمـات المقدمـة.

-توفـير المخصصـات الماليـة لضـمان تسريـع عمليـة التحـول الإلكـتروني.

-الاستثمار في رأس المال البشري.

-خطـة تدريـب وتأهيـل موجهـة في عمليـات التحـول الإلكـتروني والـذكي.

-تطوير البنية التحتية الإلكترونية ومواكبتها للمستجدات.

-تطبيـق تعليـمات أمـن وسريـة المعلومـات وضـمان اسـتدامتها وحداثتهـا.

-اعتـماد منهجيـة موثقـة ومطبقـة لإدارة التغيـير الإلكـتروني والـذكي.

- مشاركة الموظفين والمعنيين في عملية التغيير.

- تطويـر فكـر وسـلوك الموظفـين والمجتمـع باتجـاه التحـول الإلكـتروني والـذكي.

- وجـود خطـة فاعلـة لتسـويق وترويـج الخدمـات الإلكترونيـة والذكيـة تحـت كافـة الأطـراف عـلى اسـتخدامها.

- تبنـي وتطبيـق مجموعـة مـن المبـادرات الإبداعيـة ذات القيمـة المضافـة للمواطنـين.

- إيجاد منصة فاعلة للإبداع والابتكار.

-إيجـاد تطبيقـات ذكيـة مبدعـة ومبتكـرة ومتنوعـة خاصـة بالبلديـات.

-تبنـي تطبيقـات متقدمـة لنظـم إدارة المعلومـات الجغرافيـة(GIS).

-اعتـماد الهويـة الإلكترونيـة كمدخـل أسـاسي في التعامـلات الإلكترونيـة.

-التوسع في استخدام المواقف الذكية للسيارات.

-توفـير خدمـات الاتصـالات (WiFi) في المواقـع العامـة والمواقـع السـياحية.

-خدمات إلكترونية لذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة.

-مشـاركة الأطفـال والشـباب في عمليـة التحـول الإلكـتروني والـذكي مـن خـلال التعليـم والتدريـب.

-الربط الإلكتروني مع الشركاء والجهات الحكومية.

-إلزامية استخدام وتطبيق الخدمات الإلكترونية والذكية.

-مشـاركة القطـاع العـام والخـاص في جوائـز التحـول الإلكـتروني والـذكي عـلى المسـتوى المحـلي والإقليمـي والعالمـي.

-لا يوجد بلدية / مدينة / حكومة إلكترونية / ذكية، بدون تشريعات متطورة تضمن التعامل الإلكتروني والذكي بشكل آمن وسليم بالشكل المنشود.

-توفـير التشريعـات لحمايـة الخصوصيـة وحمايـة البيانـات الشـخصية.

-توفير التشريعات التي تساعد في الوصول إلى المعلومات.

-تشـجيع المـدن والبلديـات العربيـة عـلى المشـاركة الفاعلـة في الجوائـز المختصـة بالمـدن الذكيـة ومحاورهـا والتـي تعقـد وتنظـم مـن قبـل مؤسسـات منظمـة المـدن العربيـة.

من الحضور

منهجية التمكين الاقتصادي كآلية فعالة على المستوى الدولي في تنفيذ المشروعات الصغيرة

برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المنتجة «نموذج نجاح»

عادل بن محمد الشريف ونواف عبدالله عطاونه
البنك الإسلامي للتنمية

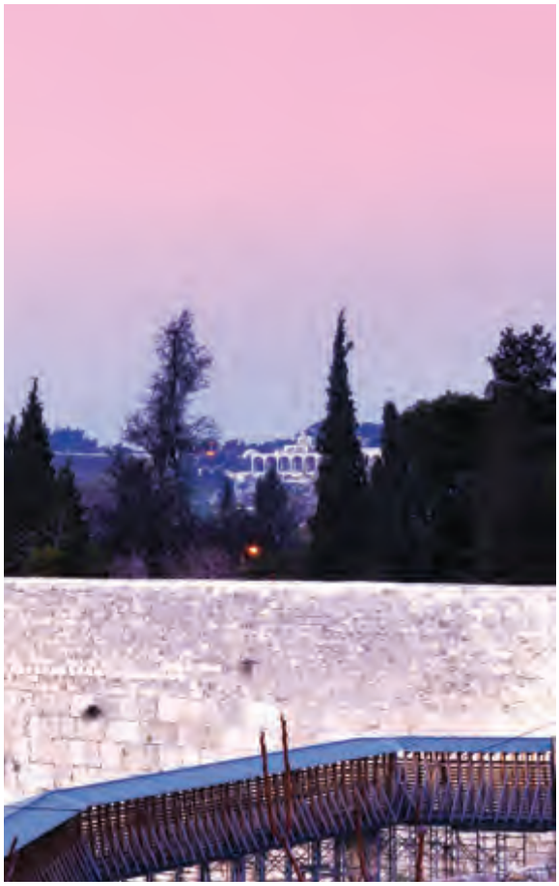

ملخص الورقة:

تتعرض هذه الورقة الى تعريف مفهوم التمكين الاقتصادي من وجهة نظر البنك الإسلامي للتنمية ومن خلال تجارب ومشاريعه في الدول الأعضاء كما تتعرض الورقة لأحد أهم نماذج البنك في التمكين الاقتصادي في دولة فلسطين من خلال استعرض أهم أهداف ونتائج برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المنتجة. وقد حاول الباحثان من خلال مراجعة تقارير البرنامج وأدبيات البنك حول هذا الموضوع التركيز على توضيح مفهوم التمكين الاقتصادي باستخدام أدوات التمويل المتفقة مع الشريعة الإسلامية، وكذلك عرض نتائج برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية كنموذج يحتذى في التمكين وحفظ الكرامة ومكافحة الفقر.

تقوم منهجية التمكين الاقتصادي وانطلاقا من وجهة النظر الإسلامية، بأنها تنظر الفقراء على انهم عبئا، بل كشركاء محتملين للقيام بأعمال تجارية. عندما تعطى لهم الأدوات المالية المصممة خصيصا لاحتياجاتهم وفق الرؤية الشاملة للتمويل المتوافق مع الشريعة (التمويل الأصغر الاسلامي)، وبها يكون الفقراء هم أصحاب المشاريع ويملكونها وهذا يدفع بالتنمية الاقتصادية لأنفسهم ومجتمعاتهم.

وهذه الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر الاسلامي هي ما نسميه بالتمكين الاقتصادي للفقراء والفئات الاجتماعية المهمشة، والتي تتطلب استخدام مختلف الصيغ الاسلامية خاصة منها المبنية على الشراكة مع الفقير. وبعبارة أخرى مختصرة، التمويل الأصغر الاسلامي يهدف الى المشاركة الفعالة مع الفقراء في العملية الانتاجية وتنمية قدارهم وأدائهم الى حين خروجهم من الفقر وتملكهم الكفاءات الضرورية كي يقودوا مصيرهم بأنفسهم ويصبحوا فاعلين في محيطهم وفي مجتمعهم.

برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المنتجة أطلق كنموذج تجريبي استطلاعي منذ عام 2017 الى 2012 ثم بعد تقيمه وقياس أثره على المجتمع انطلق بمرحلة جديدة منذ 2013 ومستمرة ويخطط الى تخريجها عبر انشاء وقف التمكين الاقتصادي الإنمائي للشعب الفلسطيني لضمان استمراريته لصالح فقراء فلسطين.

تميز هذا البرنامج بحالة شراكة واسعة شملت المنظمات الدولية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وهو أول برنامج من هذا النوع في فلسطين، وكان الهدف الأساسي منه، كما سطره بوضوح تام مصممو هو بالأساس «مكافحة الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال تمكين اقتصادي للأسر الفقيرة للخروج من حالة الاعتمادية الاقتصادية الى توفير دخل مستقل ومستقر ومستدام. ، لهذا لم يغفل مصممو البرنامج من الإشارة الى كونه لا يعدو أن يكون برنامجا نموذجيا استطلاعيا يتم تقييمه وتطويره مستقبلا لبناء مؤسسة رائدة لإدماج الفقراء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفلسطين، إذا كانت نتائج التجربة النموذجية مشجعة في ذلك.

تعريف بمنهجية التمكين الاقتصادي

يعيش اكثر من 2.5 مليار شخص حول العالم على أقل من دولارين في اليوم، وهؤلاء يفتقرون إلى الوسائل الأساسية للإنتاج أو الخدمات التي تولد الدخل - بما في ذلك الوصول إلى الخدمات المالية ومعرفة كيفية بدء وتشغيل مشروع تجاري ناجح. نتيجة للتهميش او المرض وكذلك نقص مشاريع الانعاش المبكر.

لقد التزم البنك الإسلامي للتنمية (IDB) بمساعدة الناس على التخلص من الفقر وبناء حياة أفضل. وعلى مدى العقد الماضي، استثمر خبراء البنك الكثير من الوقت والجهد لتصميم برامج قائمة على منهج التمكين الاقتصادي باستخدام ادوات تمويل متوافقة مع الشريعة الاسلامية مثل برامج تشغيل الشباب وتمكين الاسر المنتجة مصممة لتوفر فرص العمل والتدريب لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. وتشمل محفظة التمويل الأصغر البنك الإسلامي للتنمية في أكثر من 40 مشروعا في 18 بلدا، وهذه البرامج تلامس حياة أكثر من 50 مليون شخص.

تقوم منهجية التمكين الاقتصادي وانطلاقا من وجهة النظر الإسلامية، بأنها تنظر الفقراء على انهم عبئا، بل كشركاء محتملين للقيام بأعمال تجارية. عندما تعطى لهم الأدوات المالية المصممة خصيصا لاحتياجاتهم، وبها يكون الفقراء هم أصحاب المشاريع ويملكونها وهذا يدفع بالتنمية الاقتصادية لأنفسهم ومجتمعاتهم.

لقد تم اختيار هذه المنهجية استنادا لما تقدمه من حلول عملية للعقبات التي تقف في وجه ادماج الفقراء والشباب العاطلين عن العمل والخرجين الجدد في التنمية الاقتصادية في بلدانهم، وسنحاول في هذه المقدمة توضيح الاسس النظرية والتطبيقية التي تستند عليها منهجية التمكين الاقتصادي، والتي تستند على هدف اساسي هو خلق مشاريع تنموية مدرة للدخل تضمن عيشا كريما ودخلا مستداما وتتمتع بجدوى اقتصادية وربحية مالية.

ويستند فكر التمكين الاقتصادي الى أن هناك أربع حواجز اساسية يجب رفعها أمام المستهدفين اذا ما اردنا ادماجهم في التنمية والعمليات الاستثمارية الاقتصادية :

الحاجز الاول: فرص الاستثمار - عدم القدرة على استكشاف الفرص الاستثمارية امام المستهدف ووفقا لطبيعة الثقافة الاقتصادية والمناخ المؤسساتي في الدولة المعنية.

الحاجز الثاني: الاستثمارات الداعمة – وهذه تشمل البنيات التحتية اللازمة لقيام مشاريع استثمارية (الكهرباء، الماء، الورشات، النية التحتية، التجهيزات الاساسية،.....) مما يشجع الاستثمارات الفردية والجماعية كما هو الحال في المناطق الصناعية مثلا.

الحاجز الثالث: التشبيك – هناك الكثير من المشاريع تحتاج لنجاحها الى تعمل في اطار شبكة متعاونة لتوفير محيط ملائم في التسويق والتصدير والاستفادة من مشاريع مشتركة داعمة. كما تحتاج الى التشبيك والتعاون الاقتصادي مع القطاع الخاص ورجال الاعمال من اجل فتح الاسواق الخارجية وغيرها.

الحاجز الرابع: التمويل – التمويل عامل هام جدا وان انواع التمويل وطرقه المختلفة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ظروف الفئات المستهدفة من حيث الضمانات والتأمين والتكافل وغيرها مع العلم ان جميع طرق التمويل المستخدمة هي ملائمة ومطابقة للشريعة الاسلامية. ولتجاوز هذه الحواجز فان منهجية التمكين الاقتصادي تركز على أربعة توجهات اساسية:

• المبادرة في خلق فرص استثمارية ملائمة وتوفير الدعم التقني اللازم
• القيام باستثمارات داعمة للمشاريع الصغرى من مناطق اقتصادية وصناعية ومخازن وحاضنات

• ربط العلاقة مع ذوي المصلحة من القطاع الخاص والأهلي وتجميع المشاريع الصغرى في وحدات انتاجية
• تمويل المشاريع بأدوات تمويل مختلفة وملائمة لحاجيات المستفيدين وملائمة للشريعة الاسلامية

أنواع المشاريع الاستثمارية المستهدفة

أولاً: المشاريع الفردية التي تكون ملكيتها لمستفيد واحد

ثانياً: المشاريع الجماعية وهي التي تكون في ملكيتها عدد كبير من المستفيدين

ولكل نوع من هذه المشاريع منهجية عمل تفصيلية متبعة من مرحلة الاعلان واستقبال الطلبات الى مرحلة التنفيذ الانتاج والمراقبة والتقييم وقياس الاثر.

أهداف التمكين الاقتصادي

يهدف التمكين الاقتصادي الى مساعدة الناس على بناء حياة أفضل من خلال توفير الخدمات المالية والمعرفة التي لا غنى عنها لتحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ولكن عادة ما تكون غير متوفرة للفقراء. ويقدم التمكين الاقتصادي عبر التمويل الأصغر طريقا إلى:

• تطوير أصول سبل العيش للمستهدفين، مثل الأعمال التجارية الصغيرة، التي يمكن أن تنمو وتنويع مصادر الدخل.
• تخفيف أثر التقلبات الدورية في الدخل، بحيث يمكن تلبية الاحتياجات الأساسية خلال الأوقات العجاف.
• إنشاء قاعدة مالية للمستهدف بطريقة يمكنها أن تحمل الصدمات المفاجئة.

على مدى السنوات الماضية، تطورت منهجية التمكين إلى أداة قوية للتنمية الاقتصادية لصالح الفقراء وذلك من منظور شامل للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر وتعزيز قدرات الصمود على الأرض والتمكين يرتكز على أصغر وأفقر وحدة اجتماعية على الأرض وهي الأسرة وان تمكين الأسرة الفقيرة وإخراجها من وحل

الاعتماد الاقتصادي على المساعدات الدورية إلى توفير دخل مستقل ومستقر ومستدام.

ان أحدث التجارب الرائدة للبنك الاسلامي للتنمية لإدماج الفقراء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفلسطين- برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الذي وصل الى الاف الاسر ويسعى البرنامج الى الوصول الى 240 الف أسرة فقيرة منتجة والقضاء على الفقر في أفق 10 سنوات من خلال الانتقال من مرحلة دعم الفقراء لتحقيق التنمية الى مرحلة تحقيق التنمية مع الفقراء باستثمارات داعمة للصمود وحفظ الكرامة وتعزيز المكتسبات وفيما يلي نستعرض بشيء من التفصل منهجية عمل هذا البرنامج وكيفية استخدامه كأداة للتمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر.

برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المنتجة: خلفية عامة عن البرنامج

برنامج التمكين الاقتصادي للعائلات الفلسطينية المحرومة «DEEP» والممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية وبعض الصناديق العربية الأخرى والمنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني وبالشراكة مع السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، وزارة العمل) هو برنامج يهدف بشكل أساسي إلى تمكين العائلات الفلسطينية التي تعاني من الفقر والفقر المدقع ومساعدتها على الخروج من هذه الحالة ومن حالة الاعتماد الاقتصادي لتصل إلى حالة اعتماد اقتصادي ذاتي كامل ومستدام. وذلك عن طريق إنماء رأس المال البشري، والطبيعي والمالي والاجتماعي والفيزيائي. كما أن البرنامج يهدف إلى تطوير قدرات المؤسسات العاملة في هذا المجال، بحيث تحقق أهدافها بكفاءة وفعالية أكبر، وتساند الفقراء بطريقة أفضل. ويصب ذلك كله في المساهمة بتقليل نسبة الفقر على المستوى الوطني.

يتكون برنامج الرائد من مكونين رئيسين؛ المكون الأول هو مكون التمويل الأصغر (الخدمات المالية) والذي يستهدف الأسر تحت وقريبة من خط الفقر المطلق، والمكون الثاني منح التمكين الاقتصادي (خدمات غير مالية) والذي يستهدف الأسر تحت خط الفقر المدقع. يعتمد برنامج الرائد منهجية المشاركة بشكل كبير سواءً في التخطيط والتنفيذ وأخذ القرار. ويشرف على البرنامج لجان رئيسية وهي (مجلس الأمناء، ولجنة الضمان الفني). تضم اللجان صناع القرار على المستوى الوطني، إضافة إلى ممثلين عن الهيئات والمؤسسات العاملة في هذا المجال أو ذات العلاقة. كما أن البرنامج يعتمد على مؤسسات محلية وطنية شريكة لتنفيذ البرنامج لتنفيذ النشاطات والتدخلات المختلفة مع الأسر المستهدفة، فتعمل تلك بشكل مباشر وتشاركي مع العائلات لتصميم أشكال التداخلات المناسبة، سواء كانت في التمويل الأصغر، أو منح التمكين الاقتصادي.

بدأ البرنامج بمرحلة استطلاعية تجريبية نت العان 2007 الى العام 2012 ثم بدأ العمل في المرحلة الثانية من برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية مع بدايات سنة 2013 حتى الان. فقد تم التعاقد مع مجموعة كبيرة من مؤسسات المجتمع المدني بهدف التنفيذ كافة انشطة المشروع من استهداف وتحليل اسر وصولا إلى فكرة مشروع الأسرة ومن ثم اعداد خطط الأعمال وتدريب المستفيدين ومتابعتهم بعد تسليم بضائع ومشتريات المشروع لكل اسرة.

سلسة النتائج للبرنامج

الأثر

يعمل برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المحرومة على مجموعة من المحاور بهدف

تـرك أثـر ملمـوس عـلى حيـاة الأسر الفلسـطينية المسـتهدفة يتمثـل بتحسـن مخرجـات سـبل عيـش هـذه الأسر. إن صياغـة الأثـر عـلى هـذه الشـاكلة يهـدف إلى الإحاطـة بالطبيعـة متعـددة الأبعـاد للفقـر. يـأتي تحسـن مخرجـات سـبل عيـش الأسر كنتيجـة بعيـدة المـدى للأنشـطة الهادفـة للتمكـين الأسر المسـتهدفة اقتصاديـاً. حيـث مـن المتوقـع أن يـؤدي التمكـين الاقتصـادي، إضافـة إلى زيـادة الدخـل، إلى تحسـن في مسـتويات المعيشـة وانخفـاض حساسـية التعـرض لسـياق الانكشـاف، وتحسـين الأمـن الغـذائي، وزيـادة الاسـتخدام المسـتدام لقاعـدة المـوارد، حيـث تقـوم الاسر المسـتفيدة مـن البرنامـج بتوجيـه نفقاتهـا نحـو أهـداف تخـدم هـذه المخرجـات. مـن الممكـن التحقـق مـن هـذا الأثـر عـلى الأسر المسـتهدفة عـن طريـق دراسـة المـؤشرات الصحيـة والتعليميـة لهـا بعـد حصولهـا عـلى التدخـل ومراجعـة التطـورات التـي حصلـت عـلى المسـكن مـن ناحيـة الصيانـة أو شراء سـلع معمـرة جديـدة إضافـة إلى مـؤشرات توفـر الغـذاء. أمـا أهـم التغـيرات التـي تحصـل بتأثـير تدخـلات البرنامـج فهـي تعزيـز قـدرة الأسر المسـتفيدة عـلى الصمـود والتعـافي مـن الصدمـات والنزعـات التـي يولدهـا سـياق الانكشـاف، إضافـة إلى قدرتهـا عـلى الاسـتثمار في قاعـدة مواردهـا وإعـادة اسـتخدام هـذه المـوارد بشـكل مسـتدام.

النتيجـة

النتيجـة المبـاشرة التـي يسـعى البرنامـج لتحقيقهـا عـلى المـدى المتوسـط هـي أن تكـون الأسر المسـتهدفة طـورت اسـتراتيجيات سـبل عيـش إيجابيـة مسـتدامة. تشـير اسـتراتيجيات سـبل العيـش إلى تلـك الأنشـطة التـي تتخذهـا الأسر كمصـدر لمعيشـتها وتعتمـد فيهـا عـلى المـوارد المتوفـرة لديهـا أو تلـك التـي تسـتطيع الوصـول إليهـا. بهـذا فـإن المشـاريع الزراعيـة والصناعيـة والتجاريـة (كمحـال البقالـة وتربيـة المـواشي والحـرف) والأنشـطة الأخـرى (كالأعـمال الإنشـائية والخدمـات المرتبطـة بهـا) والتـي تعتمـد عليهـا الأسر في معيشـتها تعتـبر اسـتراتيجيات سـبل عيـش إيجابيـة حيـث أنهـا تسـاهم في تحسـين الوضـع المعيـشي لهـذه الأسر عـلى المـدى الطويـل، وتخرجهـا مـن حالـة الاعتماديـة إلى حالـة الاسـتقلال المـالي.

المخرجات

1- أنشطة مدرة للدخل أنشأت للأسر الفقيرة
2- برنامج تمويل إسلامي أصغر يستهدف الأسر الفقيرة
3- برنامج تنمية قدرات المؤسسات العاملة في خدمة الفقراء
4- آليات ومنهجيات تنظم العمل على تدخلات التمكين الاقتصادي قائمة ومستخدمة

منهجية العمل في البرنامج

تـم تصميـم برنامـج التمكـين الاقتصـادي لـلأسر الفلسـطينية المحرومـة وفقـاً لمنهجيـة سـبل العيـش المسـتدامة. تعتـبر هـذه المنهجيـة أبـرز الأطـر التحليليـة التـي تسـتخدم في مجـال دراسـة واقـع الأسر الفقـيرة وتحديـد التدخـلات التـي يتـم تنفيذهـا مـع هـذه الأسر. عـلى صعيـد آخـر فقـد تبنـت إدارة البرنامـج إجـراءات خاصـة بنظـام العمـل تتفـق مـع هـذه المنهجيـة مـن ناحيـة اختيـار المؤسسـات، ودراسـة قدراتهـا، وسـبل تحديـد الأسر التـي يتـم اختيارهـا للاسـتفادة مـن المـشروع سـواء في مكـون التمكـين الاقتصـادي أو التمويـل الأصغـر الإسـلامي. سـيعمد هـذا الفصـل إلى توضيـح مختـصر لمنهجيـة سـبل العيـش المسـتدامة.

منهجية سبل العيش المستدامة

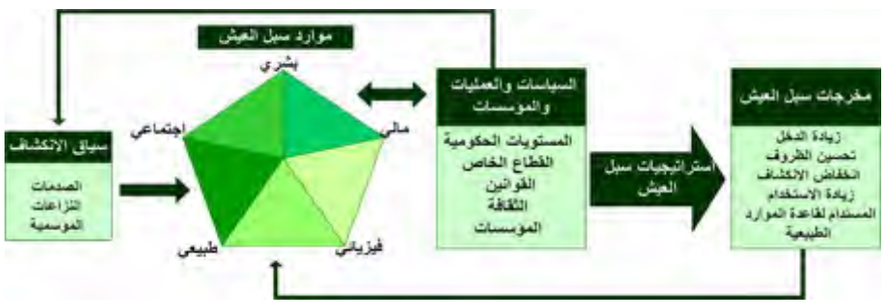

توفـر المنهجيـة إمكانيـة تحليـل قـدرات ومـوارد الأسر مـن خـلال «مخمـس المـوارد» الـذي يحتـوي عـلى خمسـة مـوارد رئيسـية هـي البشريـة (الأفـراد القادريـن ومسـتوى تعليمهـم ومهاراتهـم وتوجهاتهـم)، الاجتماعيـة (علاقـات الأفـراد والأسر بأفـراد وأسر ومؤسسـات أخـرى ومـدى إمكانيـة الاعتـماد عـلى هـذه العلاقـات في تطويـر اسـتراتيجيات تمكنهـا مـن تحسـين واقعهـا المعيـشي)، الطبيعيـة (الأراضي والمـوارد المائيـة

والـثروات الطبيعيـة الأخـرى)، الفيزيائية/الماديـة (كالمبـاني والآلات والمعـدات)، إضافـة إلى المـوارد الماليـة لـلأسر.

تأخـذ المنهجيـة في عـين الاعتبـار أيضـاً المحـددات التـي تقيـد الأسر والتـي قـد تسـاهم في نضـوب قاعـدة مواردهـا المتمثلـة بسـياق الانكشـاف مـن جهـة والفـرص أو التهديـدات التـي تنتـج عـن المؤسسـات والعمليـات والسياسـات التـي تؤثـر عـلى الفقـراء.

أمـا بالنسـبة لسـياق الانكشـاف، فإنـه يضـم كافـة العوامـل التـي مـن الممكـن أن تأثـر عـلى قاعـدة المـوارد المتاحـة للفقـراء وعـلى سـبل عيشـهم واختيارهـم لهـا والتـي لا يتحكـم بهـا النـاس أنفسـهم، مثـل الموسـمية والصدمـات والنزعـات. إن سـياق الانكشـاف يضيـف إلى الفكـر التنمـوي العوامـل التـي مـن الممكـن أن تزيـد مـن فقـر الفقـراء، أو تدخـل غـير الفقـراء في حالـة الفقـر. وينضـوي تحـت إطـار سـياق الانكشـاف كافـة الصدمـات التـي مـن الممكـن أن يمـر بهـا الأفـراد والعائـلات كالصدمـات الصحيـة، أو النزاعـات والحـروب التـي مـن الممكـن أن تقـوض قاعـدة المـوارد المتاحـة. كـما يشـمل هـذا السـياق الموسـمية (خصوصـاً في سـبل العيـش التـي تعتمـد عـلى مواسـم معينـة كالزراعـة والسـياحة).

أمـا فيـما يخـص عنـصر السياسـات والعمليـات والمؤسسـات مـن المنهجيـة، فـإن المجتمـع بمؤسسـاته وهياكلـه المختلفـة، يضـع سياسـات أو عمليـات أو إجـراءات ذات علاقـة بسـبل عيـش الأسر. هـذه السياسـات والإجـراءات يمكـن أن تسـاهم في تحسـن أو في تدهـور المـوارد لـلأسر، كذلـك يمكـن أن تزيـد أو أن تقلـل مـن مجـال الانكشـاف أو التعـرض لـلأسر، كـما أنهـا تؤثـر أيضـاً عـلى اسـتراتيجيات سـبل العيـش التـي يمكـن لـلأسر اتباعهـا. وتعـرف السياسـات بأنهـا سـير الأعـمال المصممـة لتحقيـق أهـداف أو غايـات معينـة، حيـث تنفـذ السياسـات العامـة مـن خـلال المنظـمات والمؤسسـات التـي تضـع الأدوات التـي تلتـزم في تحقيـق هـذه السياسـات. فقـد تعمـل المؤسسـات ضمـن سياسـات تمكينيـه تشـاهم في الحـد مـن الفقـر وآثـاره أو سياسـات معوقـة، تعمـل عـلى زيـادة الفقـر أو زيـادة سـياق الانكشـاف والتعـرض وتحـد مـن قـدرات المواطنـين عـلى الوصـول إلى المـوارد.

المنهجية في تدخلات مكافحة الفقر

تسـاعد منهجيـة سـبل العيـش المسـتدامة المؤسسـات التنمويـة عـلى تحديـد التدخـلات اللازمـة للتعامـل مـع الأسر الفقـيرة. مـن الممكـن أن تعمـل هـذه المؤسسـات عـلى ثلاثـة أنمـاط مـن التدخـلات بعضهـا يتـم بشـكل مبـاشر مـع الفقـراء، والبعـض الآخـر يسـتوجب العمـل مـع المؤسسـات الرسـمية والأهليـة لخلـق بيئـة ملائمـة لمكافحـة الفقـر. هـذه الأنمـاط مـن التدخـلات هـي:

- بنـاء مـوارد الفقـراء وتصميـم اسـتراتيجيات سـبل عيـش إيجابيـة.
- الحد من الانكشاف.
- خلـق سياسـات وعمليـات تسـاهم في سـبل عيـش مسـتدامة.

مراحل التنفيذ

بالاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى فريق البرنامج تم تصميم مراحل العمل للبرنامج للحصول على أفضل اختيار للمرشحين لهذا البرنامج من ناحية، وإلى ضمان تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين من جهة أخرى.

المراحل الرئيسية لهذه العملية هي:

الاستهداف: يتم استخدام بطاقة قياس الفقر لاحتساب الدخل Poverty Scoring Card

التحليل: باستخدام منهجية سبل المعيشة المستدامة (SLA) من أجل تحديد قدراتهم والأصول التي يمكن أن يبنى عليها من أجل وضع استراتيجية إيجابية لسبل العيش المستدامة.

التصميم الذي يتضمن تدريب وإعداد خطة الأعمال: خلال هذه المرحلة يتلقى المستفيدين التدريب على مهارات العمل، وفي الوقت نفسه يتم تطوير خطة عمل سليمة لأفكار أعمالهم «مشاريعهم الاقتصادية».

المشتريات وأعمال التأسيس: يقوم الشركاء المنفذين ببدء شراء الأصول والسلع اللازمة لتأسيس شركات للمستفيدين «مدخلات المشروع» وفقا لنظم وقواعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المالية والتنظيمية.

المتابعة والتدريب: للتأكد من أن المستفيدين يقومون بإدارة أعمالهم على أكمل وجه، وضمان استمرارية الشركات كما ويجرى تدريب لتطوير الأعمال لمساعدة المستفيدين على التعامل مع مختلف القضايا التي يوجهونها.

ملخص إنجازات البرنامج:

تميز البرنامج بحالة شراكة على المستوى الدولي بين البنك الإسلامي للتنمية والحكومة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كذلك شراكة شملت ثلاثين منظمة غير حكومية المنفذة لمكون المنح في التمكين الاقتصادي، بالإضافة الى ستة مؤسسات لمكون التمويل الأصغر واثنين وعشرين مؤسسة للخدمات الاجتماعية المساندة (صحة، تعليم، وسكن) ومؤسستين لتقديم خدمات تطوير الأعمال. كذلك، توجد شراكة قوية مع القطاع الحكومي ممثلاً بشكل رئيسي بوزارتي التنمية الاجتماعية والعمل، بالإضافة إلى شراكة مع وزارة الزراعة من خلال مشروع إدارة المصادر الطبيعية بالمشاركة وبتمويل من مؤسسة التمويل الدولية لتطوير الزراعة (إيفاد) والمجلس الأعلى للرياضة والشباب من خلال مبادرة تمكين الشباب الفلسطيني.

انجازات البرنامج الكلية لغاية نهاية 2017 (للمرحلتين الأولى والثانية):

- 8,733 مشاريع تمكين اقتصادي من خلال مكون المنح للأسر شديدة الفقر.
- 6,321 تمكين اقتصادي من خلال مكون التمويل الأصغر للأسر الفقيرة.
- خدمات صحية لـ 331 اسرة.
- خدمات اصلاح وتأهيل مساكن لـ 201 اسرة.
- اعاشة ومنح سلع منزلية معمرة لـ 141 اسرة.
- منح تعليمية ودورات تدريب مهني لـ 3,299 طالب\ة.
- تشغيل مؤقت لـ 2,401 خريج\ة وعمال.
- حقائب مدرسية ولباس مدرسي لـ 6,400 طالب\ة.

دراسة جامعة بيرزيت، تبين فرص العمل التي أوجدت من المشاريع حوالي 45,162 يضاف الى ذلك فرص العمل التي اوجدت من خلال التدريب والتشغيل التنموي وإعادة تشغيل المشاريع التي تضررت بعد الحرب على غزة والتي بلغت حوالي 5928، وبهذا يكون مجموع فرص العمل التي أوجدت مع الأخذ بعين الاعتبار نسب التعثر في المشاريع حوالي 50,000 فرصة عمل.

استطاع البرنامج أن ينوع استراتيجيات ونماذج التمكين الاقتصادي مراعياً السياقات المختلفة في فلسطين، حيث يمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

- الحاضنات الريادية التي تستهدف تحريك الامكانيات الابداعية لدى الشباب وخصوصاً الخريجين الجدد.
- العمل عن بعد لتمكين الشباب الفلسطيني من التشبيك والتواصل مع فضاءات الفرص خارج فلسطين.
- التشغيل التنموي الذي يعتمد على تحريك الاحتياجات التنموية الكامنة لدى المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- التمهير المؤدي للتشغيل وخصوصاً في مدينة القدس.
- نمذجة التمكين الاقتصادي لذوي الاعاقة وتمثلت بشكل رئيس في مشروع إرادة.
- المشاريع الجماعية والشراكة مع القطاع الخاص.
- تطوير نظام تكنولوجيا المعلومات بحيث يستطيع الشركاء المختلفون من الولوج إلى المعلومات ذات العلاقة.
- اعتماد التمكين الاقتصادي للفقراء كخيار رئيس في سياسة الحماية الاجتماعية ضمن السياسات الوطنية لمكافحة الفقر.
- تعزيز مشاركة المرأة حيث بلغت نسبة المشاريع التي تملكها وتديرها النساء 49%.
- المساهمة في بناء قدرات وزارة التنمية الاجتماعية في مجال التمكين الاقتصادي من خلال تأهيل الكوادر.

- إعـداد الدليـل الإجـرائي للتمويـل الأصغـر المتوافـق مـع الشريعـة لمؤسسـات التمويـل الأصغـر العاملـة في فلسـطين.

- تطويـر قـدرات مؤسسـات التمويـل في أسـس التمويـل الإسـلامي والإجـراءات التنفيذيـة لهـذه الأدوات (المرابحـة والمضاربـة والاسـتصناع والمشـاركة المنتهيـة بالتملـك والإجـارة المنتهيـة بالتملـك) وأسـس دراسـة المشـاريع (دراسـة الجـدوى الاقتصاديـة).

- فضـلاً عـن المرافقـة الميدانيـة لضبـاط التمويـل في المؤسسـات الشريكـة وجلسـات التوجيـه الفـردي والجماعـي والتـي مـن شـأنها أن تسـاهم في تطويـر كل مـن الأداء والمهـارات اللازمـة لتحقيـق النتائـج المرجـوة للبرنامـج ضمـن التمكـين الاقتصـادي – مكـون التمويـل الصغـير.

عمـل وانجـازات المرحلـة الثانيـة مـن البرنامـج 2013-2018:

إن تقـدم سـير العمـل عـلى الأرض رغـم التحديـات الميدانيـة مـن ظـروف سياسـية وأمنيـة، خاصـة في القـدس الشرقيـة داخـل الجـدار وفي قطـاع غـزة، يدلـل عـلى قـدرة البرنامـج عـلى العمـل في جميـع الظـروف والتأقلـم مـع الواقـع وفهمـه جيـدا لتصميـم وتنفيـذ تدخـلات مبنيـة عـلى مـوارد الأسرة والظـروف المحيطـة بهـا.

أولاً: التمكيـن الاقتصـادي – مكـون المنـح.

بلـغ عـدد الأسر المسـتهدفة ضمـن عقـود المؤسسـات المنفـذة لأنشـطة التمكـين الاقتصـادي 7,140 اسرة تقريبـا، قامـت فـرق المؤسسـات الشريكـة بزيارتهـا بهـدف فحـص الفقـر وتحليـل مـوارد الأسرة للتحقـق مـن قابليـة التمكـين ولتنفيـذ مشـاريع صغـيرة مـع 2,905 اسرة فقـيرة قابلـة للتمكـين.

جدول 1: الأسر التي تم العمل معها من أيار 2013 ولنهاية أيلول 2017

المنطقة الجغرافية	عدد التدخلات المطلوبة	عدد التدخلات المنفذة
الضفة الغربية	1095	1,055
قطاع غزة	859	785
القدس	179	183
المجموع الكلي	2,133	2,023

إن اضافة ما تم تنفيذه من مشاريع صغيرة مدرة للدخل ضمن مشروع التمكين الاقتصادي للنساء الرياديات الممول من الوكالة السويدية الدولية للتنمية إلى المنفذ ضمن المرحلة الثانية من برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المنتجة سترفع نسبة مشاركة السيدات في محفظة المشاريع المنفذة لتصبح 49% من المشاريع المنفذة خلال هذه الفترة والتي يبلغ عددها الإجمالي للبرنامجين معا 2,816 مشروع صغير.

اما نسب المشاريع التي تديرها السيدات موزعة على المناطق الجغرافية فهي كالتالي:

- بلغت نسبة المشاريع المدارة من قبل السيدات في محفظة الضفة الغربية 57% من المنفذ.
- بلغت نسبة المشاريع المدارة من قبل السيدات في محفظة قطاع غزة 31% من المنفذ.
- بلغت نسبة المشاريع المدارة من قبل السيدات في محفظة القدس 61% من المنفذ.

جدول 2: توزيع النوع الاجتماعي للتدخلات المنفذة من 2013 ولنهاية أيلول 2017

المنطقة الجغرافية	عدد التدخلات المنفذة	النوع الاجتماعي	
		نساء	رجال
الضفة الغربية	1,582	906	676
قطاع غزة	950	299	651
القدس	284	173	111
المجموع الكلي	2,816	1,378	1,438
%	100%	49%	51%

تنوعت توزيعات المشاريع الصغيرة المنفذة للأسر المنتجة من بداية المرحلة ولغاية نهاية أيلول 2017 على مختلف القطاعات الاقتصادية، بحيث شكلت اعلى نسبة للمشاريع التجارية 52%، تليها مشاريع الثروة الحيوانية بنسبة 22% والمشاريع الخدماتية التي بلغت 21% ضمن محفظة المشاريع. ولم تتجاوز المشاريع الحرفية والصناعية 5% من مشاريع المرحلة الثانية المنفذة ضمن الفترة.

جدول 3: توزيع التدخلات المنفذة من أيار 2013 ولنهاية 2017 على القطاعات الاقتصادية

المنطقة الجغرافية	عدد التدخلات المنفذة	القطاع الاقتصادي			
		زراعي	خدماتي	تجاري	صناعي
الضفة الغربية	1,582	544	230	753	55
قطاع غزة	950	73	257	551	69
القدس	284	7	117	154	6
المجموع الكلي	2,816	624	604	1,458	130

جدول4: عقود تطوير التمويل الإسلامي من 2013 ولنهاية أيلول 2017

اسم المؤسسة الشريكة المنفذة	قيمة العقد الإجمالية	تمويل ايفاد	تمويل البنك الإسلامي والصندوق الدوار	مشاركة المؤسسة في التمويل	قيمة التمويل الإجمالية	عدد المشاريع المستهدفة	عدد المشاريع المنجزة لنهاية أيلول 2017
مؤسسة الريف للتمويل	1,528,000	226,400	1,301,600	259,760	1,787,760	150	153
مؤسسة فاتن للتمويل	2,750,000	1,000,000	1,750,000	467,500	3,217,500	471	507
المركز العربي للتطوير الزراعي	700,000	439,600	260,400	119,000	819,000	120	109
المركز العربي للتطوير الزراعي	1,000,000		1,000,000	200,000	1,200,000	175	194
مؤسسة الإبداع	500,000		500,000	100,000	600,000	125	99
صندوق المرأة - بكدار	250,000		250,000		250,000	75	0
مؤسسة وافا الدولية للتنمية	1,000,000		1,000,000		1,000,000	140	82
مؤسسة فاتن للتمويل	1,000,000		1,000,000		1,000,000	200	218
مؤسسة الريف للتمويل	1,000,000		1,000,000		1,000,000	100	29
الضفة الغربية -المجموع	9,728,000$	1,666,000$	8,062,000$	1,146,260$	10,874,260$	1,556	1,391
مؤسسة الريف للتمويل	300,000		300,000		300,000	71	85
مؤسسة فاتن للتمويل	500,000		500,000		500,000	100	97
المركز العربي للتطوير الزراعي	200,000		200,000		200,000	50	51
قطاع غزة -المجموع	1,000,000$	0$	1,000,000$	-	1,000,000$	221	233
مؤسسة فاتن للتمويل	500,000		500,000		500,000	35	0
القدس الشرقية - المجموع	500,000$	0$	500,000$	-	500,000$	35	0
المجموع الكلي	11,228,000$	1,666,000$	9,562,000$	1,146,260$	12,374,260$	1,812	1,624

كما حقق البرنامج استهدافاً واسعاً لكافة محافظات الوطن في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، مستفيداً من تمركز مكاتب الشركاء المنفذين في مختلف المحافظات وتوفر كوادر فريق التمكين الاقتصادي لوزارة الشؤون الاجتماعية في مكاتب مديريات الوزارة في هذه المحافظات.

ثانيا: التمكين الاقتصادي - مكون التمويل الأصغر.

لقد تم إعداد الدليل الإجرائي للتمويل الأصغر وتم إدخال هذا المكون لعدد من مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في فلسطين، وبدأت عملية استهداف المستفيدين بعد تنفيذ سلسلة من التدريبات التالية:

- أسس التمويل الإسلامي.
- الإجراءات التنفيذية للأدوات (المرابحة والمضاربة والاستصناع والمشاركة المنتهية بالتملك والإجارة المنتهية بالتملك).
- أسس دراسة المشاريع (دراسة الجدوى الاقتصادية).

فضلاً عن المرافقة الميدانية لضباط التمويل في المؤسسات الشريكة وجلسات التوجيه الفردي والجماعي والتي من شأنها أن تساهم في تطوير كل من الأداء والمهارات اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة للبرنامج ضمن التمكين الاقتصادي – مكون التمويل الصغير.

كما بلغت نسبة المشاريع الممولة والتي تملكها وتديرها النساء 26% من حجم محفظة التمويل الإسلامي لدى المؤسسات الشريكة لغاية نهاية أيلول 2017.

توزعت المشاريع الاقتصادية حسب الشكل التالي فكانت المشاريع الزراعية هي المشاريع الأوفر حظا حيث بلغت نسبة المشاريع الممولة ضمنها 62% ويعاز ذلك لكون المحفظة تشمل المشاريع الممولة ضمن برنامج المصادر الطبيعية والممول بالشراكة مع IFAD والمختصة بالمشاريع الزراعية وفي المناطق الريفية. يلي مشاريع الزراعية، المشاريع التجارية وقد بلغت نسبة المشاريع الممولة ضمنها 26% يليها مشاريع الخدمات 7% والمشاريع الصناعية 5%.

توزعت المشاريع الاقتصادية الممولة من مكون التمكين الاقتصادي -التمويل الإسلامي على مختلف محافظات الوطن وقد شملت قطاع غزة والقدس الشرقية حسب الشكل التالي:

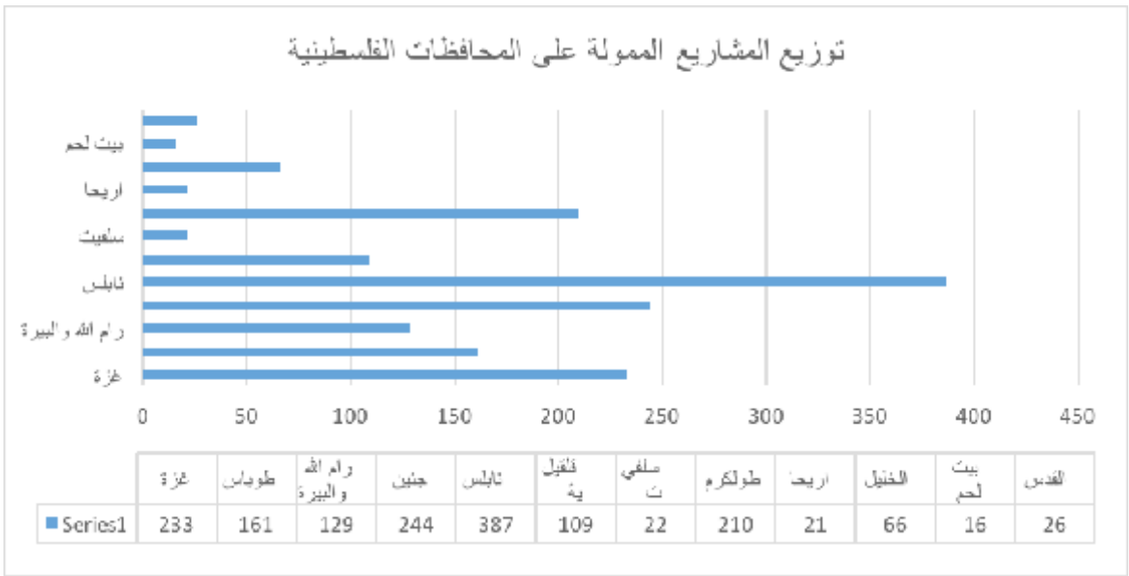

ثالثا: الخدمات الاجتماعية الداعمة للأسر الفقيرة

من أجل إحداث تمكين اقتصادي مستدام يقلص حجم الانكشاف الذي يمكن أن تتعرض له الأسر الفقيرة بعد إنشاء المشروع المدر للدخل، اعتمد البرنامج على تقديم مجموعة من الخدمات الصحية والتعليمية بالإضافة إلى خدمة اعادة تأهيل المساكن للأسر الفقيرة.

رابعا: مكون بناء قدرات الوزارات والجهات الشريكة

كما قام برنامج التمكين الاقتصادي بعقد عده ورشات عمل وايام تدريبيه لتطوير قدرات الطواقم العاملة في المؤسسات لضمان العمل حسب الخطة والاليه المعدة للعمل. وشملت هذه التدريبات :

1- تدريب الطواقم على تحليل الفقر / الاستهداف وسبل العيش المستدام.

2- اليات الشراكة مع القيادات المجتمعية حسب دليل العمل المعد للقدس.

3- تدريب على استخدام نظم المعلومات والذي صمم ليوائم مع متطلبات عمل برنامج التمكين الاقتصادي.

4- التدريب على الأنظمة المالية المتبعة من البرنامج.

5- مرافقه المؤسسات والمتابعة الميدانية لكل مؤسسه للتأكد من تطبيق الدليل على ارض الواقع.

تقييم المرحلة الأولي من البرنامج:

تؤكد نتائج التقييم ملائمة البرنامج لواقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من مشكلة البطالة والفقر وتذبذب النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسطة للفرد الواحد.

جدول: الخدمات الاجتماعية الداعمة المنفذة

نوع الخدمة الاجتماعية الداعمة	عدد الأسر المستفيدة
منح دراسية	2603
خدمات صحية	125
حقائب مدرسية	4,500
حقائب مدرسية ولباس مدرسي	1,900
تأهيل واصلاح مساكن	117
مبادرات التوظيف المؤقت والتدريب المهني	1,704

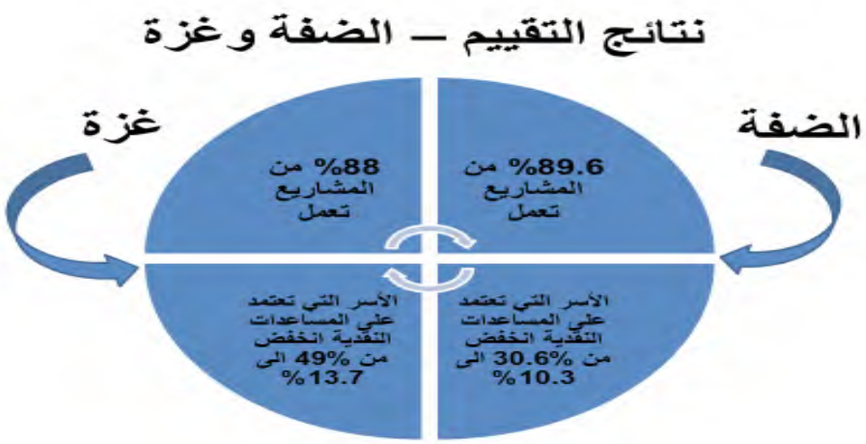

التوافقية مع أهداف التنمية المستدامة: البرنامج يساهم في تحقيق الأهداف التالية:

1- المساهمة في القضاء على الفقر

2- المساهمة في القضاء التام على الجوع

3- المساهمة في الصحة الجيدة والرفاه

4- المساهمة في المساواة بين الجنسين

5- العمل اللائق ونمو الاقتصاد

6- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

7- الحد من أوجه عدم المساواة

8- الحياة في البر على الأرض

شركاء البنك الإسلامي للتنمية في البرنامج

1- الحكومة الفلسطينية

2- برنامج الأمم المتحدة الانمائي

3- صندوقي الأقصى والقدس.

4- برنامج دول مجلس التعاون لإعادة إعمار غزة.

5- الصندوق السعودي للتنمية

6- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا.

7- صندوق أوبيك للتنمية الدولية.

8- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

9- صندوق النقد العربي.

10- الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي.

11- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

12- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

13- قطر الخيرية.

14- مؤسسة وافا لبناء القدرات والتمويل الأصغر.

15- مؤسسة عفيف للأعمال الخيرية.

16- الوكالة السويدية للتنموية الدولية

17- حكومة اليابان

18- حكومة نيوزيلاندا

تسويق البرنامج:

شارك البرنامج في الكثير من المحافل العربية القادرة على الدعم، وبخاصة الاجتماع السنوي للصناديق العربية، ومحافل رجال الأعمال ومنظمات العمل الطوعي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية بهدف التسويق وحشد الموارد والتعميم والتعميق.

جوائز البرنامج:

1- فاز البرنامج بجائزة الابداع الفكري العربي للعام 2007

2- فاز البرنامج بجائزة فلسطين الدولية للتميز والابداع للعام 2012

الاستدامة واستراتيجية الخروج:

بعد اطلاع مجلس أمناء البرنامج، على نتائج التقييم قرر المجلس الشروع في إعداد إنشاء وقف عالمي لفقراء فلسطين برأس مال أولي بـ 500 مليون دولار أمريكي. وكلف البنك المستشارين ببدء الاجراءات واستكشاف فرص المساهمات لإنشاء هذا الوقف العالمي الكبير. وذلك بهدف ضمان استمرارية البرنامج وفق منهجه التنموي، عن طريق إنشاء مؤسسة متخصصة كامتداد للتجربة السابقة الناجحة. وتوفير موارد إضافية لتغطية أوسع للحاجيات.

المراجع

التقارير الدورية للبرنامج

التقرير الختامي للمرحلة الأولى 2012.

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. 2006.

الموقع الالكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الموقع الإلكتروني للبرنامج WWW.DEEP.PS

الموقع الالكتروني للبنك الإسلامي للتنمية

بلانت فايينس. مسح سوق الاقراض الصغير ومتناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله 2007.

تقرير تقييم المرحلة الأولى للبرنامج 2012.

تقرير تقييم المرحلة الثانية للبرنامج 2016.

حسناوي، أنس. الوقف الإنمائي ,دوره في التمكين الاقتصادي، ورقة غير منشورة.

وثيقة تصميم البرنامج 2006.

Makhool, Basim. Evaluation of the Deprived Economic Empowerment Program – DEEP, UNDP 2011.

Makhool, Basim. Scaling Up the DEEP program study – DEEP- UNDP, 2013.

UNDP. SPEED: Sweden-Palestine Economic Empowerment & Development Program. A Proposal.

العمران المستديم والمعلوماتية المكانية في منطقة الجفرة بالصحراء الليبية

د. احمد عبد الكريم احمد
أستاذ مشارك بجامعة سرت- ليبيا

تساؤلات شديدة الأهمية عن التحولات المعاصرة نحو الاعتماد على أنظمة التقنيات المكانية ومدى الإفادة منها في إدارة واستدامة العمران بالمناطق ذات الحساسية للبيئة مثل المناطق الصحراوية أو القاحلة، ومنها أجزاء واسعة من التراب الليبي كمنطقة الجفرة التي تمثل مجالاً دراسياً هنا. إن اخضاع مثل هذه المناطق للبحث بغرض وضع حلول أو خيارات لجعلها أكثر استدامة وأقرب انتماءً لمحيطها الطبيعي يصبح من الأهمية بمكان، سيما في ظل الاعتماد المتنامي على الأنظمة المذكورة في إدارة وتخطيط الموارد والرفاه البشري المستديم. وعطفاً على ذلك فان الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على ما تمتلكه منطقة الجفرة من إمكانات، وتقييم تجربة مخططاتها المكانية من منظور تخطيطي ومستديم، فضلاً عن اقتراح خيارات عمل مستقبلية ترتبط بالمعلوماتية المكانية واستدامة العمران فيها.

الوسائل والتقنيات الحديثة لتخطيط العمران المستديم

1- التخطيط الاستراتيجي مدخلاً لإدارة العمران الصحراوي المستديم

نسبة لحساسية الأوضاع البيئية بالمناطق الصحراوية- وفي كثير غيرها- هناك حاجة ملحة للتعامل بالتخطيط الاستراتيجي بحكم طبيعته الديناميكية المتواصلة بوصفه من أنجح الأساليب لإدارة استراتيجيات العمران، وهو علم وفن يهتم بعمليات فحص ما يدور في المؤسسات لتحديد ما يجب أن تكون عليه، والسعي إلى استغلال نقاط القوة الداخلية لها، واقتناص الفرص المتاحة في بيئتها الخارجية بما يعرف بعملية التحليل الاستراتيجي (SWOT analysis) ويستخدم فيه أيضاً تحليل BEST BEST analysis أو تحليل التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية على منتجات المؤسسة.

ولتحديد مصير المؤسسة فإنها تحتاج لمعرفة أين تقع الآن، وتحديد إلى أين تريد أن تكون، وكيف ستصل لتلك الغاية؟ وما ينتج عن تلك العملية هو ما يطلق عليه المخطط الاستراتيجي. ويقوم على تحديد ثلاثة عناصر رئيسة هي الرؤية (Vision) والمهمة (Mission) والقيم (1)(Values).

لقد جاء التخطيط الاستراتيجي المتعدد السيناريوهات ليفسح المجال لتحقيق فرصٍ واسعة من المرونة والحرية في اتخاذ القرارات التخطيطية، وصياغة برامج التنمية العمرانية. كما ظهر التخطيط العمراني الاستراتيجي (Strategic Urban Planning) بهدف تحديد النموذج العمراني الأمثل للمدن، والعمل على تحقيق ذلك الهدف من خلال تنسيق الجهود الرسمية والخاصة بالتواؤم مع المتغيرات المستحدثة، وبما يحقق مبادئ الاستدامة من خلال التحسين المستمر للظروف المعيشية للمجتمع(2).

2- تقنيات أنظمة المعلوماتية المكانية أداةً لتخطيط العمران

لا شك أن تطور التقنيات الحديثة- في الإدارة واتخاذ القرارات- وفرت فرصاً هائلة لعمليات تأسيس قواعد البيانات والمعلومات وربطها بالخرائط الرقمية من خلال نظم المعلومات الإداريــة ونظم المعلومات الجغرافية التي تعرف بكونها مجموعة من البرمجيات التي تعنى بتنظيم البيانات الرقمية بالاعتماد على الموقع المكاني، ومن ثم التعامل مع هذه البيانات بجمعها وتخزينها وإدارتها وتحليلها وعرضها اعتماداً على موقعها الجغرافي، وأصبحت تلك الوسائط وسيلة للاتصال والتحليل والتطوير.

كما سهلت وسائل الاستشعار عن بعد وخرائط جوجل (Google Earth)عمليات متابعة ومراقبة ورصد المتغيرات العمرانية. وظهرت كذلك تقنيات رقمية متقدمة تقوم بدمج الوسائط السمعية والبصرية كالأفلام والصور والرسوم المتحركة وغيرها بالخرائط والبيانات والمعلومات(3). ومع تطور تقنيات الإنترنت وانتشار استخدام الحاسب، أصبحت الفرصة متاحة لتحول عملية اتخاذ القرارات في قضايا تخطيط العمران من حالة السكون والجمود والفردية والوقتية التي سادت في القرن الماضي إلى حالة عالية المرونة والديناميكية والاستدامة، ومن قرارات فردية لمجموعة من المتخصصين إلى إمكانية المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات بصورة دائمة، ومن اللحظية في عملية اتخاذ القرارات إلى استدامة وتواصل هذه العملية والمراقبة والتحليل والتقييم

والمحاسبة والتطوير(4). وكل ما ذكر يمكن استخدامه في عملية تخطيط العمران المستديم، وهي منظومة تخطيطية ومنهجية تحتوي على جملة العمليات الفكرية والتنفيذية الخاصة بالتخطيط والتصميم المكاني والبيئي، وبإدخال الاعتبارات المجتمعية والاستدامة والاقتصادية والتشريعية، وكافة الجوانب الممكنة لإنتاج بيئة عمرانية تتوافق والحياة الإنسانية الكريمة.

التحليل الاستراتيجي للإمكانات التنموية بمنطقة الجفرة

1- وصف المجال المكاني:

لمنطقة الجفرة بتجمعاتها العمرانية الخمسة (مدينة هون العاصمة الإدارية، وودان وسوكنة وزلّة والفقهاء) موقع جيواستراتيجي مهم بوقوعها على محورين رئيسيين هما طرابلس طريق سبها وطريق سرت سبها وسط الخريطة الليبية إلى الجنوب من خليج سرت بنحو (200) كيلومتر تقريبا؛ وهي منخفض صحراوي يتميز بغلبة الانبساط وكثرة الرمال وبعض التلال المنعزلة والأودية؛ ويحيط بالمنطقة تكوينات جبلية، مثل جبال ودان شمالاً وجبال الهاروج شرقاً والجبال السوداء جنوباً. ويسود المناخ الصحراوي والمتأثر بمناخ الساحل ليصبح حاراً جافاً صيفاً وبارداً نادر المطر شتاءً.

والمنطقة منذ آلاف السنين نقطة استقطاب لتنوع بيولوجي متميز، ولكنه مهدد بالانقراض بالوقت الحاضر مع غطاء نباتي مبعثر يزداد كثافةً على مجاري الأودية فضلاً عن وجود حيوانات برية، مثل الغزلان والثعالب والذئاب والطيور وغيرها.

ويبلغ عدد سكان المنطقة حسب تعداد 2006 حوالي 52 ألف نسمة (5) (الشكل 1).

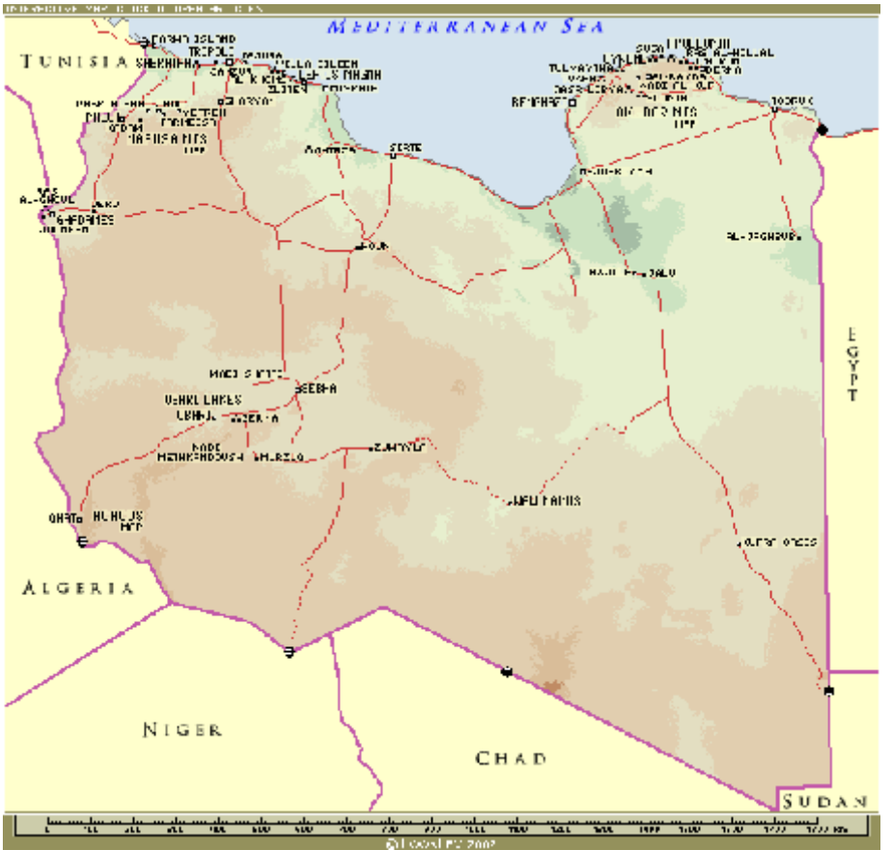

الشكل 1: منطقة الجفرة ضمن خريطة ليبيا

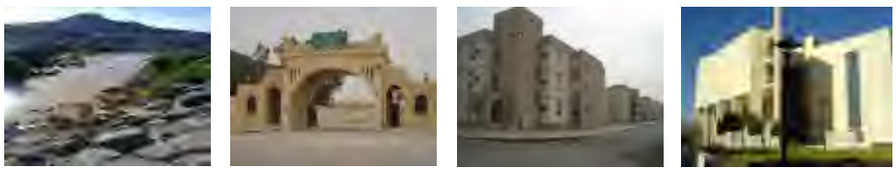

(المجمع الاداري بهون) (مجمع سكني بهون) (بوابة المدينة القديمة بهون) (جبال الهروج بالفقهاء)

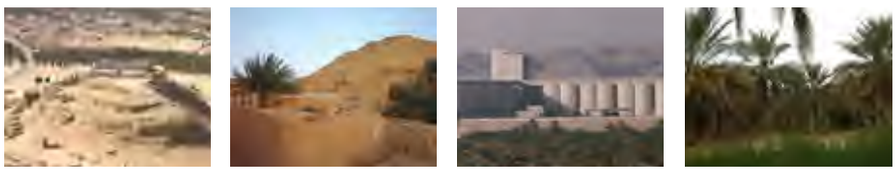

(مزارع النخيل بالجفرة) (صومعة الحبوب بودان) (القلعة التاريخية بزلة) (المدينة القديمة بالفقهاء)

الشكل 2: ملامح بصور مختارة من منطقة الجفرة

2- لمحة عامة عن مخططات التنمية المكانية بالمنطقة

مرت عملية التخطيط المكاني في ليبيا بثلاث فترات، وهي مرحلة الجيل الأول (1966-1980)، ومرحلة الجيل الثاني (1981-2000)، ومرحلة الجيل الثالث (2006-2025)(6). ويلاحظ الاعتماد الكبير على الشركات الاستشارية الأجنبية في اعداد التصاميم والخرائط لمخططات الجيلين الأول والثاني مع اشراف السلطات الليبية على المتابعة وإشراك الجانب الوطني في العمليات الفنية والتخطيطية.

اعتمدت استراتيجيات التخطيط المكاني في ليبيا على ما جاء في توصيات دراسة إيتالكونسلت، وهي شركة استشارية إيطالية، وتضمنت مسودة التخطيط العمراني للجيل الثاني عمل مخططات للتجمعات السكانية في كامل التراب الليبي ومسحها. وفي 1976 قدمت الشركة توجيهات انعكست على فلسفة واستراتيجية التخطيط المكاني في منطقة الجفرة(7). وما يجدر ذكره هنا أن البديل الذي تم اختياره واعتماده من بين خمسة بدائل تخطيطية مطروحة لجيل المخططات المذكور قد وضع تنمية التراب الليبي على أساس أربعة محاور تنموية.

الشكل 3: المخطط العام لمدن الجفرة 2006-2025(10)

الشكل 4: المخطط العام لمدينة هون

وقد تم تنفيذ توصية إيتالكونسلت بإنشاء مركز إداري في مدينة سرت وآخر بمدينة هون بالجفرة. كما تمت التوصية بتوجيه النشاطات الاقتصادية وغيرها نحو المناطق الجنوبية الأقل نمواً، ويشمل ذلك إقامة مراكز تنمية جديدة بعدة مناطق منها مدينة هون، وهو ما عرف فيما بعد بتنمية محور مصراتة هون سبها(8). وقد تبع ذلك إعداد مخططات للتنمية المكانية للمحور المذكور الذي اطلق عليه إقليم الخليج التخطيطي بواسطة المكتب الاستشاري للمرافق وبالتعاون مع المكتب الاستشاري البولندي (بولسرفيس) في عام 1990(9).

وتمر البلاد الآن بفترة فراغ تخطيطي بعد انتهاء مخططات الجيل الثاني لعدم تنفيذ مخططات الجيل الثالث نتيجة الظروف التي تمر بها ليبيا بالوقت الراهن.

3- تحليل استراتيجي بإمكانات التنمية والعمران بالمنطقة

تمتلك منطقة الجفرة- بالرغم من وقوعها بمنطقة صحراوية ذات حساسية عالية للظروف الطبيعية- مقومات تنموية قابلة للتطوير والاستدامة، فهناك حقول البترول والغاز الطبيعي بمنطقة زلّة، وإنتاج التمور وتصنيعها، ووفرة المراعي الصحراوية للإبل. كما تتوافر امكانات الجذب السياحي بما في ذلك المزيج الثقافي والمناظر الطبيعية ومقومات السياحة الصحراوية فضلاً عن وجـود مرتكزات لخدمات تكميلية مناسبة يمكن تطويرها. ويساند ذلك كله امكانية الدعم الحكومي، وتخصيص الميزانيات للمنطقة باعتبارها قطباً تنموياً ضمن عموم التراب الليبي. ويوفر كل ذلك الأسـاس الملائم للانطلاق لتصحيح الهيكل المكاني للتنمية، ويعطي الجدول(1) تحليلاً عاماً بالإمكانات التنموية بالمنطقة.

الجدول 1: التشخيص الاستراتيجي لإمكانات التنمية بالجفرة (11)

نقاط القوة	نقاط الضعف
• موارد زراعية قابلة للتطوير • إمكانية للزراعة البيولوجية • استخراج البترول والغاز من الآبار بالمنطقة • مواقع للسياحة الصحراوية والمواقع التاريخية • مؤسسات تمويلية ومصرفية • وجود الكفاءات والمؤسسات العلمية والثقافية • ترابط النسيج الاجتماعي	• صعوبات الري وملوحة المياه • محدودية تساقط الأمطار • اختلال التوازن البيئي • القصور الإداري وتشتت الملكيات والعقبات القانونية المرتبطة بذلك • قصور تجهيزات المرافق والبنية التحتية • عدم كفاية التجهيزات السياحية • عدم اشراك المجتمع المحلي في وضع تصورات التنمية المكانية
الفرص	**المهددات**
• الموقع الجيواستراتيجي في الخريطة الليبية • إمكانات واسعة للزراعة البيولوجية • إمكانية قيام صناعات تعليب التمور واللحوم • إمكانية زيادة كفاءة المراعي الصحراوية • استغلال الخبرات المتوارثة في الزراعة الصحراوية • تثمين طاقة الموارد البشرية وتوظيفها	• استنزاف الثروة المائية الجوفية • تقلص مساحات زراعة النخيل • التصحر والقحولة • التلوث الأرضي • عدم الاستفادة من شركاء التنمية

تحليل واقع المعلوماتية المكانية واستخداماتها لعمران المنطقة

انطلاقا مع ما تهدف إليه هذه الدراسة، يرد بالجدول (2) تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والمهددات، وذلك بقصد الانطلاق منه لوضع الخيارات المستقبلية لاستدامة العمران بمنطقة الجفرة بالمكان الذي سيتم فيه مناقشة هذه الخيارات.

الجدول 2: التحليل الاستراتيجي لاستخدام المعلوماتية المكانية في عمران منطقة الجفرة (12)

نقاط القوة	نقاط الضعف
• توفير البيانات والمخرجات • اعتبار الأنظمة مصدراً تحفيزياً للتنمية المستديمة للمواقع الاستثمارية لعمل الخرائط الرقمية عن طبيعة هذه الأماكن وتسويقها وتوفير المعلومات عنها • اتاحة الانظمة عبر شبكة الانترنت • قدرات الأنظمة في دعم اتخاذ القرار • تعظيم الاستفادة من البيانات المكانية لأكثر من جهة • تقليل الوقت المستقطع لمحللي البيانات المكانية	• عدم الدقة في جمع البيانات يؤدي الي نتائج سلبية • التغير المستمر لأجزاء من عمليات التحليل والخرائط • محدودية المتخصصين من المخططين • التكلفة العالية لإنشاء الانظمة وانتاج الخرائط الرقمية والصيانة المستمرة • عدم اشراك المجتمع المحلي في وضع تصورات التنمية المكانية
الفرص	**المهددات**
• توفر غطاء رسمي من الدولة. • امكانية توفير الموارد المالية لإنشاء الأنظمة. • وجود بعض مؤسسات التعليم العالي الهندسي. • جمع المعلومات والبيانات وتخزينها في الانظمة. • البرامج والدورات التدريبية الخاصة لرفع القدرات بالداخل والخارج	• توقف الانظمة عند انقطاع خدمات الانترنت • المبالغة في ادخال البيانات • المشكلات المؤسسية لغياب التنسيق. • العمل البيروقراطي يعيق سرعة انشاء الأنظمة • عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية لدى الشركاء • مخاطر تطبيق مخرجات المخططات المجازة لتعارض المصالح احياناً

مناقشة خيارات ومنافذ لمستقبل عمراني مستديم لمنطقة الدراسة

من خلال ما تم تناوله بالإطار النظري والتحليل الاستراتيجي انسجاماً مع أهداف الدراسة، فيمكن التأكيد على أن مبدأ التخطيط المستديم للمناطق ذات الحساسية الخاصة للظروف البيئية- مثل المناطق الصحراوية الجافة وشبه الجافة والمناطق القاحلة، وبالإسقاط على منطقة الدراسة- هو اطار إداري عالي المرونة، يستخدم فيه- ضمن ما يستخدم- أحدث وسائل التقنية الرقمية والمعلوماتية المكانية، وتتحدد فيه الرؤية الاستراتيجية، التي يتم تقييمها وتطويرها في اقتراح واتخاذ القرارات ومراجعتها وتقويمها. وتجب الإشارة هنا إلى أن العمران المستديم لمثل المناطق المذكورة يجب أن يتعامل معه منظومةً إيكولوجية حيوية ذات هوية خاصة تستجيب للوضع البيئي الحساس أو الهش، وبشيء من التفاعل والتطور والتحول والتبلور، وهي التي ينطبق عليها مبدأ طالما تعمل فدعها تسير (Lassies-faire Approach)، لذلك فإن استدامة عملية تخطيط العمران هي السبيل الأمثل للوصول لمدن مستديمة(13). والآلية المقترحة لتنفيذ ذلك يمكن تلخيصها بالنقاط التالية في صورة خيارات عمل مستقبلية مع الاستعانة بالعرض الجدولي كلما لزم الأمر.

1- منظومة المعلوماتية المكانية والمؤشرات الحضرية:

إن إنشاء منظومة متكاملة لبيئة التقنيات المكانية ليس بالأمر اليسير حيث يتطلب جهداً وإنفاقاً مستمرين. وعلى سبيل المثال تمر عملية إنشاء بيئة حاضنة لأنظمة المعلومات الجغرافية بعدة مراحل فنية تتطلب الإنفاق المالي، وهي تحديد الاحتياجات (Needs Assessment) والتصميم المنطقي (Logical Design) والتصميم التفصيلي Physical Design)) وتصميم التطبيقات (Application Design) والتنفيذ والتسليم (Turn over).

وتعتبر مرحلة تحديد الوضع الراهن من أكثر المراحل حساسية حيث يتم فيها تقدير الاحتياجات المطلوبة من المباني والأجهزة ومصادر البيانات والشبكات والتطبيقات والبرامج وأنظمة التشغيل المطلوبة والتخصصات والكفاءات البشرية المؤهلة لإنجاز الأعمال(14).

ويجب التأكيد على أن الخطوة الأولى لمشروع خريطة رقمية هي انشاء خريطة أساس على قدر عالٍ من الدقة ((Accuracy 15)). ولذلك فان انشاء تلك الخرائط أو تحديثها- إن وجدت- يعتبر أهم خطوات المشروع، التي ينجم عنها نتائج سلبية إذا لم تكن الخرائط بالحداثة والدقة المناسبة(16). ويقوم فريق العمل بالخطوات التمهيدية اللازمة لتحويل هذه الخرائط الورقية إلى رقمية من خلال المسح الضوئي (Scanning) وضبطها على مرجعتيها الجغرافية (Geo-referencing) (الجدول 3 والجدول 4).

الجدول 3: موجز بأهم مراحل وخطوات إنشاء خريطة رقمية لمنطقة الجفرة

الخطوات والعمليات التنفيذية
1) جمع أكبر عدد ممكن من الخرائط الورقية والصور الفضائية عن منطقة الدراسة وجوارها.
2) جمع المعلومات عن الظاهرات الموجودة في المنطقة من المصادر المكتوبة الأولية والثانوية.
3) تجهيز جهاز الحاسوب ببرنامج (ESRI Arc GIS 10)، وبرنامج (Adobe reader)، والبرامج التحريرية الاخرى.
4) تحديد منطقة الدراسة من الاطلس الوطني ورسمها باستخدام برنامج (Arc Map 10)، وباستخدام الاسقاط الأوربي الليبي لسنة 1979 (GCS _European _Libyan_Datum_197).
5) عمل موزاييك للخرائط الجيولوجية والطبوغرافية والصور الفضائية لمنطقة الدراسة وما جاورها باستخدام الاسقاط الجيوديسي الليبي 2006 الصادر عن مصلحة المساحة الليبية نطاق 33N (_LGD2006_UTM Zone_33N) وذلك باستخدام برنامج (Arc Toolbox) عن طريق الامر (Clip).
6) عمل ملفات شكل (shape files) لجميع الظواهر الموجودة في المنطقة لاظهارها في الخريطة الرقمية، ومنها الظواهر النقطية (points) كالمراكز العمرانية والمشاريع التنموية، والظواهر المساحية (polygons) مثل نطاقات الزراعة والرعي، والظواهر الخطية (lines) كالطرق، وذلك باستخدام برنامج (Arc Catalog 10) أو البرنامج الأحدث. ويجب أن يتم تحديد المسقط لهذه الملفات لتسهيل اجراء الحسابات عليها.
7) رسم جميع الظواهر السابقة باستخدام الرموز المناسبة ببرنامج (Arc Map 10) أو البرنامج الأحدث.
8) اضافة البيانات الخاصة بكل ظاهرة الى ملف الشكل الخاص بها في برنامج (Arc Map 10)، وذلك عن طريق انشاء جدول الخصائص (Attribute table)، حيث اصبح لكل ظاهرة قاعدة بيانات في جدول خاص بها بحيث يمكن الاضافة والحذف والتعديل والتحديث بهذا الجدول كلما تغيرت الظاهرة أو معلوماتها.
9) إجراء العمليات الحسابية على ملفات الشكل المطلوب حساب اطوالها أو مساحتها باستخدام الأمر (Calculate geometry).
10) الإخراج النهائي لكل طبقة من طبقات الخريطة الرقمية عن طريق اضافة اطار الرموز وسهم اتجاه الشمال.
11) تصدير الخريطة من برنامج (Arc Map 10) الى برنامج (Adobe reader) على شكل ملف (PDF)، باستخدام الامر (Export Map)، ثم نقلها ووضعها في مكانها في نص البحث.

الجدول 4: مقترح بإطار استراتيجي لإنشاء منظومة متكاملة للتقنيات المكانية بمنطقة الجفرة

م	الخطوات / العمليات
1	انشاء قاعدة بيانات رقمية مؤسساتية (مركزية وفرعية).
2	الإسناد البيني للمعلومات (الشفافية المعلوماتية) من وبين جميع الجهات شرطاً لنجاح مخرجات الانظمة
3	التحالف الاستراتيجي لدعم منظومات المعلوماتية وجمع البيانات الميدانية
4	تدريب الكوادر البشرية على اساسيات الأنظمة والبرمجيات الخادمة لها للاستفادة من امكانياتها التحليلية
5	تأهيل البنية التحتية والتحول التدريجي نحو الأنظمة المحوسبة والحكومة الالكترونية
6	المشاركة المجتمعية وادماج خبرات المجتمع المحلي في استراتيجية وضع تصورات بدائل المخططات والتنمية
7	تفعيل أدوار المظلات الإعلامية المتطورة التي تناسب استخدام تقنية الانظمة وامكانات الانترنت
8	تشجيع التحول التقني بتعزيز فرص التدريب وإنشاء المراكز والمؤسسات الجامعية المتخصصة

2- المخططات المستجيبة لأفضليات السكان والتشريعات والمعايير:

هناك عدد من البدائل التخطيطية لعمران الجفرة، وإن كانت مخططات الجيل الثالث التي سبقت الإشارة إليها لم تعالج بعض القضايا الشائكة، والخاصة بمقترحات النمو المكاني في أراضي الملكيات والنزاع الناشئ عنها، التي ظهرت بصورة خاصة بعد التغيير الثوري بليبيا قبل عدة سنوات. ومن الممكن تجاوز ذلك بآليات تشريعية واضحة تستتبع إجازة مخطط الجيل المذكور. وهناك اساليب أخرى مثل استخدام مصفوفة تحقيق الأهداف (Goal Achievement Matrix)، وهي إحدى التقنيات الفنية لعملية التخطيط التي تعطي تصوراً عن إمكانية تحقيق الأهداف الرئيسة، عبر مجموعة من الأهداف الثانوية لكل هدف رئيس، مع مراعاة طبيعة وخصوصيات وأفضليات سكان المنطقة بعمل آليات منهجية لمعرفة تلك الأفضليات والرغبات, عند وضع حساب وتوزيع الأوزان وتحديد أهدافها(17). ولقد تم الاطلاع من صاحب هذه الدراسة على الدراسات والوثائق الخاصة ببدائل تنمية مدن منطقة الدراسة(18). ويمكن الجزم بأن المحاور الرئيسة التي تم فيها تقييم البدائل التخطيطية مثل هيكلية المخطط ومساحات المجاورات والاتصالية وشبكة الطرق ليست كافية بالمطلق(19)، وكان من الممكن التركيز على البدائل التي تتعلق مباشرة بمراعاة الوضع البيئي وعدم التغول على مساحات النخيل والواحات بغرض الاستدامة (الجدول 5).

ومن المعلوم بين المخططين أن المعرفة الجيدة بطبيعة أي منطقة تساعد في تقويم البدائل وإعطائها أوزانها الترجيحية لنمط التنمية المرغوب لمنطقة مثل الجفرة، من حيث النمط العمراني الخطي الذي تحتمه الطبيعة الصحراوية وطبوغرافيتها والأولويات البيئية وغير ذلك. وتجب الإشارة إلى أنه يقع على عاتق الجهات الحكومية المعنية، والمتخصصين بتخطيط المدن والتصميم الحضري أن يتجنبوا الأخطاء التي وقعت في مخططات المنطقة من الجيلين الأول والثاني حيث تمت الاستعانة بالشركات والمكاتب الاستشارية الأجنبية. وعليه تتحفظ هذه الدراسة على إحالة الموضوع- في مرحلة المراجعات الاستشارية، وقبل إجازة المخططات الجديدة- إلى شركة أجنبية لافتقارها إلى المعرفة الكافية بتقاليد وأعراف المجتمع الليبي بصفة عامة، ومجتمع منطقة الجفرة وحاجاته بصفة خاصة. والحقيقة أن غياب دراسة الخواص في تنمية مناطق الصحراء سيجعل البيئة العمرانية غريبة الانتماء عن الحكم الجمعي، وليس لها أي مرجعية تحدد ماهيتها وظواهرها. لذا ستفقد حينئذ هويتها لعدم انتمائها كونها تفتقر إلى عملية المقارنة بالبيئة الجمعية كما يعبر بذلك العلي(20). وبالنسبة للمؤشرات فمن المهم إنشاء مرصد حضري متخصص في صلب الهيكل التنظيمي لإدارة تنمية عمران الجفرة ليقوم بالعمليات الفنية حول جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات الخاصة بالتنمية الحضرية واستدامتها. وعن طريق تلك المؤشرات التي ينتجها، يمكن الوقوف على مدى التحسن أو التدهور في أحوال المنطقة بشكل دوري(21).

الجدول 5: خيارات مستقبل قطاعي التنمية المكانية والاسكان بالجفرة (22)

القطاع	الخيارات المستقبلية	القطاع	الخيارات المستقبلية
التنمية المكانية	تطوير المناطق ذات الكثافة المنخفضة	الاسكان وخدمات المرافق	تخفيض معدل إشغال المساكن بمعيار التخطيط المعتمد
	تحسين شبكات الربط الطرقي الإقليمية والرئيسة الحالية		وضع ضوابط لعدم البناء خارج المخططات المجازة
	تطوير البنية التحتية والمرافق		تخصيص نسبة من الأراضي السكنية للسكن منخفض التكلفة
	إنشاء المباني والتجهيزات السياحية وصيانة المجودة حالياً		التقيد بنسبة استعمالات الأراضي المعتمدة بالمخطط عند تنفيذ المشروعات
	تطوير مدن المنطقة من منظور استراتيجي كبوابات نحو إفريقيا جنوب الصحراء		إنشاء بعض الوحدات الصحية لتغطية العجز القائم
			تخفيض الكثافة الفصلية الحالية ببناء فصول بالمراحل الأساسية وفقاً للمعايير
			تغطية العجز القائم في كفاية الخدمات الترفيهية والمساحات الخضراء الحضرية وخارج المدن

3- خيارات الإسناد المجتمعي والشراكات:

إن استدامة المشاركة المجتمعية وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة والقطاع الخاص منذ بداية وضع أفكار وتصورات المخططات يمثل الركيزة الأقوى في نجاح مخططات التنمية، وذلك من خلال الاتصالية العالية، التي تجاوزت الطرق والوسائل التقليدية لتعتمد على منظومات مشتقة من فلسفة الدين الإسلامي الحنيف والحكامة الحضرية والشفافية فضلاً عن استغلال وسائط التقنية الحديثة (Info-media) من الإنترنت ووسائل الاتصال السريع مع تعدد الوسائل والوسائط الذكية، التي يمكن بها طرح الرؤى والأفكار والاعتراضات من سكان المنطقة.

4- خيارات الاستدامة والتصميم البيئي:

لقد نتج من التجارب العربية المتعددة في الاتجاه نحو تعمير الصحراء بالعقود الماضية عدد من الدروس، التي تؤشر بوضوح على عدم مراعاة الاعتبارات والمتطلبات التصميمية التي ينبغي تحقيقها في تلك المجتمعات، رغم وجود العديد من تلك الاعتبارات في البيئات العمرانية القديمة. وتزخر العمارة التقليدية بمنطقة الجفرة بكم وافر من الحلول المبدعة والاستدامة، مثل التضام والتكثيف العمراني والتظليل الذاتي المعتمد على اسلوب ونمط توزيع الكتل والفراغات للحصول على أكبر قدر من التظليل، والانحياز للخواص المناخية واستعمال المواد المحلية صديقة البيئة وغير ذلك. ويعرض الجدول (6) بعض المقترحات المشتقة من مبادئ التصميم البيئي للمناطق الصحراوية، التي تطرح بغرض تضمينها ضمن سيناريوهات التصميم بمنطقة الدراسة.

الجدول 6: مقترحات لمعايير تصميمية من واقع الاعتبارات البيئية بمنطقة الجفرة (23)

اعتبارات التناسب في التخطيط البيئي	موجهات التخطيط
• العلاقة التناسبية بين نسبة البناء والمساحات الطبيعية والخضراء.	• يجب أن تحدد هذه النسبة حسب أفضل شكل، وحسب الاحتياج الحقيقي للمساحات.
• امكانية تشكيل الفراغ المبني.	• حسب شكل وابعاد الأرض وامكاناتها وبالاستخدام الامثل للطاقة.
• امكانيات الاستخدام المتعدد للمساحات غير المبنية.	• اقامة ممرات مشتركة واماكن جلوس عامة.
• امكانيات الاستخدام المتعدد للمنشآت والكتل بالفراغات الخارجية.	• يحب اشتراطات البناء المعمول بها.
• القيم البيئية العالية في التشكيل.	• تحقيق موجهات التصميم البيئي الصحراوي.
• الجودة التشكيلية العالية	• ربط التخطيط الحضري والاقليمي للمنطقة بالمحيط الطبيعي.
• تعزيز وتطوير العلاقات الاجتماعية	• امكانية اعطاء الدافع من خلال المخططات لخلق علاقات اجتماعية في فراغات المباني والفراغات العامة.

النتـائج والتوصيات

النتائج

باعتبار المناطق الصحراوية ذات طبيعة هشة الاستجابة للتحورات والتحولات السلبية في ظروفها البيئية- كما في منطقة الدراسة- فالأمر يتطلب التعامل مع عمرانها واستغلال مواردها بإدارة وآليات تساندها منظومات متكاملة للمعلوماتية المكانية، وباعتبار أن الاتجاه نحو تعمير الصحراء بالتجربة العربية قد صاحبه الكثير من المآخذ- ولنقل الأخطاء التخطيطية- من خلال النماذج التخطيطية المستوردة، كما تمت الإشارة لذلك بمتن الدراسة، فإنه يمكن تسجيل النتائج التالية:

1- تتطلب إدارة التنمية المكانية العمرانية بالمناطق الصحراوية الاستجابة لمقتضيات العصر وتطويراً مهنياً لدى المخططين العرب والعمل ضد الجمود والمنطق الميكانيكي والحاكمية الفردية التي التصقت بالتخطيط العمراني الطبيعي لعقود طويلة من الزمن، وذلك في التعامل مع هذه المناطق الحساسة بالاعتماد على التخطيط العمراني الاستراتيجي في إطار عالي المرونة، ويحدد النموذج الأكثر ملاءمة للتنمية العمرانية الشاملة.

2- عن طريق التخطيط الاستراتيجي يمكن إدارة وتخطيط العمران المستديم بحسب مواطن القوة واستغلال الفرص. وقد دلّ التحليل بمتن الدراسة على توفر إمكانات واسعة تتيح التحول للاعتماد على منظومات المعلوماتية المكانية في منطقة الدراسة.

3- إن مفاتيح منافذ مستقبل العمران المستديم بالجفرة كثيرة، من وجهة نظر هذه الدراسة فهي، بالإضافة للأربعة خيارات التي تم طرحها: دراسة خصائص وإمكانات التنمية، وأُسس التشكيل العمراني ومعايير وضوابط التخطيط، والمحددات التصميمية والتخطيطية، والمسنودة بالتشريعات، ثم تحديد الإيجابيات والسلبيات للاستفادة منها في تطوير مجمعات عمرانية تتلاءم وبيئة الصحراء لتتحقق بها الشروط المطلوبة للاستدامة.

4- توجد فرص حقيقية يمكن استغلالها بالاعتماد على أنظمة المعلومات المكانية في انتخاب أفضل القرارات والبدائل الخاصة بالتخطيط المكاني بمنطقة الدراسة، ومن هذه الفرص إمكانية توفر الدعم من الدولة، والبرامج والدورات التدريبية داخل وخارج ليبيا.

5- غياب الأجندة البيئية الحساسة لضعف الإشارة اليها، والمؤثرة عناصر أساسية ضمن بدائل مخططات الجيل الثالث المنطقة.

التـوصيات

بناءً على ما تم تناوله، وحتى تختبر خيارات ومنافذ المستقبل- التي سبق مناقشتها- في منطقة الدراسة بشكل خاص وفي غيرها من مناطق الصحراء، فيمكن تقديم التوصيات التالية:

أولاً- توصيات عامة:

1) إنشاء منظومات متكاملة لبيئة المعلوماتية المكانية للمساعدة في إدارة واستدامة العمران الصحراوي.

2) ضرورة الاعتماد على نتائج دراسات الأثر البيئي لكل ما يتعلق بتعمير واستثمار الأراضي بالمناطق الصحراوية.

3) إعادة النظر بالتشكيل العمراني الحديث في مناطق الصحراء، وعدم التخلي عن الحلول المعمارية الموروثة من البناء المحلي والتقليدي بتلك المناطق.

4) توجيه البحوث العلمية لقياس أثر التقدم الناتج عن استخدام التقنيات المكانية على إدارة التخطيط المكاني والاستدامة بالمناطق الصحراوية والقاحلة.

ثانياً- توصيات خاصة بمنطقة الدراسة:

إنشاء بيئات لأنظمة المعلوماتية المكانية ونشرها بالإدارات الحكومية المعنية، بما في ذلك إقامة مرصد حضري للجفرة، وتوفير الدعم المالي والتقني وبالكوادر المؤهلة والمدربة.

تمكين مصلحة التخطيط العمراني من تعديل أسبقيات تنمية الأراضي ضمن صلاحياتها بمخططات الجيل الثالث لتتواءم والمتغيرات المستجدة، خاصة ما يتعلق بموجهات ونسب استعمالات الأراضي داخل وخارج المخطط لارتباط ذلك باستدامة بعض الموائل الطبيعية والحياة الفطرية للمنطقة ومواردها الجوفية وغير ذلك.

وضع تشريعات للضبط والرقابة الفاعلة وتنظيم تمليك الأراضي ومواقع توزيعها خاصة للمشاريع الاستثمارية التي تتطلب بحكم طبيعتها مناطق شاسعة.

التوجيه بـضرورة تقصي السياق المكاني (العمراني والثقافي) للجفرة ومخاطبة ذلك بصرياً وفراغياً بالدراسات اللاحقة أو المكملة لبدائل التوسع المستقبلي لأهمية ذلك في توفير قاعدة مشتركة لفهم موروثها المعماري وهويتها.

الهوامش والتـعليقات

سالم، أمجد محمد، استراتيجية المؤسسات في البلدان النامية، دار الساقية للنشر، بنغازي، 2009، ص17.

يوسف، محمد صلاح الدين، التخطيط المستديم مدخلا لمواجهة المتغيرات المتسارعة في مدينة القرن 21، السجل العلمي لمؤتمر التقنية والاستدامة، ص671-688، ص677.

نفس المرجع، ص677.

نفس المرجع، ص678.

المعلومات من قراءات تناولت هذه الحقائق.

الخجخاج، امراجع محمد، نمو المدن الصغيرة في ليبيا، دار الساقية للنشر، بنغازي، 2009، ص84.

القزيري، سعد خليل، دراسات حضرية، الوكالة الليبية للكتاب، بنغازي، ص248.

زاقـوب، محمود أحمد، مدن الواحات الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2008، ص146.

القريزي، مرجع سابق، ص252.

المخططات الواردة بهذه الدراسة توفرت من مصلحة التخطيط العمراني بالجفرة، أبريل 2014.

الجدول من إعداد صاحب الدراسة.

بتصرف من صاحب الدراسة قدمت بالمؤتمر الدولي الثامن (جيوتونس)، بعنوان: أنظمة المعلومات الجغرافية مرجعاً معلوماتياً استراتيجياً لحماية وتنمية مواقع التراث الليبي، مدينة الحمامات، 2-6 أبريل 2014.

يوسف، مرجع سابق، ص683.

برهمين وآخرون، سامي ياسين، تطبيق إنشاء قاعدة بيانات جغرافية مؤسسية للمخطط الإقليمي لمكة المكرمة، ندوة نظم المعلومات أداة فاعلة في دعم واتخاذ القرار، الرياض، 12-14 مارس 2012، ص8.

علي، عبد الحق هادي، الدقة في إنتاج خرائط الأساس الرقمية لمدينة الحلة، المجلة العراقية للهندسة، الإصدار الرابع، 2010 (711-736)، ص712.

نفس المرجع، ص712.

حميد، فكري شكري، استيعاب التوسع العمراني لمدينة دهوك العراقية، السجل العلمي لمؤتمر التقنية والاستدامة، جامعة الملك سعود، الرياض 6-3 يناير 2010 (541-564)، ص556.

من ضمن هذه الدراسات: مسودة مشروع إعداد مخططات بعض المواقع بالجفرة (هون وودان وسوكنة)، إعـداد المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق، 2005.

تم تقييم البدائل بنفس المصدر السابق، وهي طبيعة الموقع، وهيكلية المخطط، والاتصال بالمخطط، وتوزيع الخدمات، ومساحة المجاورات السكنية.

العلي، خليل إبراهيم، التكنولوجيا نظاماً تواصليا، المجلة العراقية للعمارة، الجامعة التكنلوجية، العدد (39)، يونيو2001، (-23 40)، ص27.

عبد المقصود، سيد محمد، المراصد الحضرية فكرتها ومتطلباتها، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 40، خريف 2007 (91-102)، ص93.

مسودة تقرير دراسات الوضع الراهن، تحديث مخطط مدينة هون، مشروع الجيل الثالث للمخططات، إقليم الخليج التخطيطي، مكتب الجامعة للاستشارات الهندسية، 2008.

بتصرف نقلاً من: بصير، نادية محمد، أهمية الاقتصاد بالمساحات بين المفهوم البيئي والإسلامي، السجل العلمي لندوة الإسكان الثانية، الرياض 28-31 مارس 2004 (293-310)، ص308.

المـراجـــع

أحمد، عبد الكريم أحمد، أنظمة المعلومات الجغرافية مرجعاً معلوماتيا استراتيجيا لحماية وتنمية مواقع التراث الليبي، المؤتمر الدولي الثامن، جيوتونس، لتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، مدينة الحمامات، 2-6 أبريل 2014.

برهمين وآخرون، سامي ياسين، تطبيق إنشاء قاعدة بيانات جغرافية مؤسسية للمخطط الإقليمي لمكة المكرمة، ندوة نظم المعلومات أداةً فاعلة في دعم واتخاذ القرار، الرياض 12-14 مارس 2012.

بصير، نادية محمد، أهمية الاقتصاد بالمساحات بين المفهوم البيئي والإسلامي، السجل العلمي لندوة الإسكان الثانية، الرياض 28-31 مارس 2004.

حميد، فكري شكري، استيعاب التوسع العمراني لمدينة دهوك العراقية، السجل العلمي لمؤتمر التقنية والاستدامة، جامعة الملك سعود، الرياض 6-3 يناير 2010.

الخجخاج، امراجع محمد، نمو المدن الصغيرة في ليبيا، دار الساقية للنشر، بنغازي، 2009.

زاقوب، محمود أحمد، مدن الواحات الليبية دراسة في التخطيط العمراني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين بالسودان، 2008.

سالم، أمجد محمد، استراتيجية المؤسسات في البلدان النامية، دار الساقية للنشر، بنغازي، 2009.

عبد المقصود، سيد محمد، المراصد الحضرية فكرتها ومتطلباتها، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 40، خريف 2007.

العلي، خليل إبراهيم، التكنولوجيا نظاماً تواصليا، المجلة العراقية للعمارة، الجامعة التكنلوجية، العدد (39)، يونيو 2001.

علي، عبد الحق هادي، الدقة في إنتاج خرائط الأساس الرقمية لمدينة الحلة، المجلة العراقية للهندسة، الاصدار الرابع، 2010.

القزيري، سعد خليل، دراسات حضرية، الوكالة الليبية للكتاب، بنغازي، 2007.

مسودة تقرير دراسات الوضع الراهن، تحديث مخطط مدينة هون، مشروع الجيل الثالث للمخططات، إقليم الخليج التخطيطي، مكتب الجامعة للاستشارات الهندسية، 2008.

مسودة مشروع إعداد مخططات بعض المواقع بالجفرة، هون وودان وسوكنة، إعداد المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق، 2005.

يوسف، محمد صلاح الدين، التخطيط المستديم مدخلاً لمواجهة المتغيرات المتسارعة في مدينة القرن 21، السجل العلمي لمؤتمر التقنية والاستدامة، جامعة الملك سعود، الرياض 6-3 يناير2010.

التنمية الاقتصادية باستغلال الموارد الطبيعية مدخلاً للتنمية الشاملة والمستديمة بالمناطق الصحراوية بجمهورية مصر العربية

الباحث عماد عثمان مصطفى محمد
المدرس المساعد بقسم التخطيط العمراني- كلية الهندسة- جامعة الأزهر

ظلت مصر منذ قيامها منذ أكثر من 5 آلاف سنة قبل الميلاد وحتى الآن يشغل سكانها وعمرانها حوالي 7,6% فقط من مساحتها المتمثل معظمها في وادي النيل ودلتاه، مسجلة بذلك أعلى كثافة سكانية على مستوى العالم بالنسبة للمساحة المأهولة، تصل إلى حوالي 1123 شخصاً/كم2 طبقاً لتعداد 2006، مستنزفة لمواردها ومستنفدة لطاقاتها وملوثة لبيئتها، تاركة 92,4% من مساحتها أراضٍ صحراوية بكر مهدورة الموارد ومعطلة الطاقات وغير مستغلة الإمكانات، التي إن حسن استغلال مساحاتها الشاسعة وتوظيف مواردها الضخمة لا نقول انها ستحل المشكلات الاقتصادية للسكان بل ستحقق لهم الرفاهية.

المناطق الصحراوية.. المفهوم والخصائص

قبل الشروع في مناقشة قضايا التنمية الحضرية في المناطق الصحراوية في مصر يجب التمهيد لذلك بالتعرف على ماهية هذه المناطق من حيث التعريف والمفهوم، الخصائص والسمات، ثم التعرض للصحاري المصرية من حيث الموارد والإمكانات، المخاطر والمعوقات، العمران والسكان، حتى يمكن الوقوف على أرضية صلبة والانطلاق من خلفية علمية راسخة نحو تحديد أنسب الطرق وأفضل السبل لتنمية هذه المناطق.

1- مفهوم المناطق الصحراوية:

المناطق الصحراوية هي المناطق التي تتميز بنقص حاد في المياه المتاحة تصل إلى حد منع أو عرقلة نمو وتطور الحياة النباتية والحيوانية ونتيجة لذلك تميل البيئات المعرضة لمناخ صحراوي إلى انعدام الغطاء النباتي أو ندرته وتسمى أيضاً بالمناطق الجافة أو القاحلة؛ بينما تُعرّف المناطق الصحراوية أو الجافة- وفق معدل هطول الأمطار- بأنها تلك المناطق التي يقل المعدل السنوي للأمطار فيها عن 250 ملم/ السنة.

تشكل الأراضي الجافة ما يصل إلى 41,3% من سطح اليابسة، وهو جزء كبير من سطح الأرض كما تبين ذلك خارطة الأراضي الجافة، في الشكل رقم (1) (عقد الأمم المتحدة لمكافحة التصحر).

أما على مستوى الوطن العربي الذي تبلغ مساحته حوالي 14,3 مليون كم2, فتقع حوالي 77% من أراضيه في نطاق الأراضي الصحراوية الجافة أي حوالي أكثر من 11 مليون كم2 من مساحة الوطن العربي مناطق جافة وهي تشكل 20% من المساحة الكلية للأراضي الجافة في العالم. وتمثل شبه الجزيرة العربية أعلى نسبة من مساحة الأراضي الجافة في الجزء الآسيوي بينما تمثل مصر وليبيا والجزائر أعلى نسبة من مساحة الأراضي الجافة في الجزء الأفريقي.

الشكل 1: المناطق الصحراوية على مستوى العالم

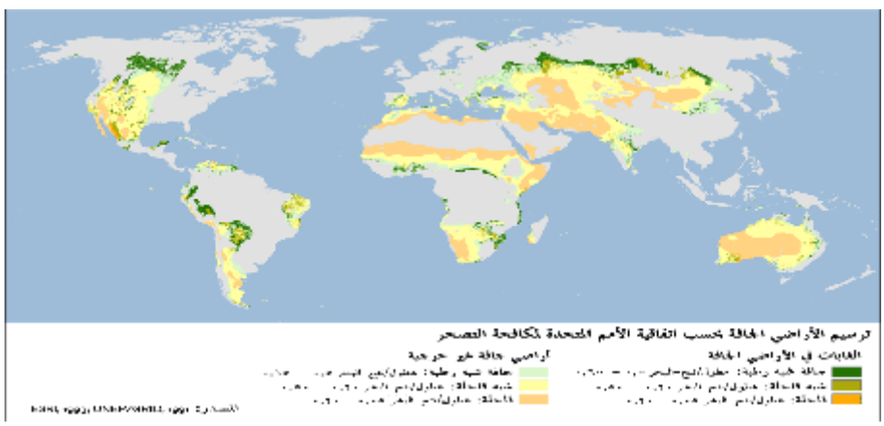

المصدر: عقد الأمم المتحدة لمكافحة التصحر http://www.un.org/ar/events/desertification_decade/whynow.shtml

السمات المكانية للمناطق الصحراوية

تتسم المناطق الصحراوية بالبعد المكاني عن المناطق الحضرية وبعزلتها عن مناطق تكدس السكان وتمركز الخدمات وتركز الأنشطة مع ندرة طرق النقل ووسائل المواصلات الموصلة إليها مما يجعل عمليات التنمية بها مرتفعة التكلفة ومد شبكات الطرق والمرافق إليها أمرا باهظ التكاليف وإقناع السكان بالانتقال إليها أمرا في غاية الصعوبة، ولكن على الرغم من ذلك يجب تنمية هذه المناطق حيث انها تمثل مساحات شاسعة وخاصة في الدول العربية سواء الافريقية أو الاسيوية كما أنها تحتوي على العديد من الموارد.

1- المناطق الصحراوية في مصر.

على الرغم من اعتبار مصر دولة نهر النيل فانها إحصائيا أكثر الدول صحراوية في العالم، حيث تشكل الصحراء حوالي 96% من مساحتها، وسيادة الصحراء على مصر ليست بالكم فقط ولكن بالكيف أيضاً، فهي جامعة لكل أنماط الصحراء الحارة جيولوجياً ومورفولوجياً ومناخياً (جمال حمدان، 1988).

تبلغ المساحة الإجمالية لمصر 1009,4 ألف كم2، ولا تتجاوز المساحة المأهولة 76,5 ألف كم2 بنسبة 7,6% من المساحة الكلية وأما المساحة الباقية التي تمثل 92,4% فهي مساحة غير مأهولة وهي مناطق صحراوية صرفة (استراتيجية التنمية الإقليمية لمحافظات الجمهورية، 2005).

تنقسم مصر من حيث مظاهر السطح إلى أربعة أقاليم متباينة بيئيًا، أحدها إقليم وادي النيل ودلتاه وهو الذي يشغل نحو ٣٥ ألف كم2، بواقع الُثلثين تقريباً للدلتا والثلث للوادي، ويتميز هذا الإقليم بالتربة الزراعية الخصبة والكثافة السكانية العالية والتنمية العمرانية المركزة، أما الأقاليم الثلاثة الباقية فهي أقاليم صحراوية تشمل: الصحراء الغربية، الصحراء الشرقية، صحراء شبه جزيرة سيناء، كما يتضح من الشكل رقم (2).

الشكل 2: مظاهر السطح للأقاليم الجغرافية الأربعة بمصر

المصدر: استراتيجية التنمية الإقليمية لمحافظات الجمهورية، 2005.

الصحراء الغربية:

تمثل ثلثي مساحة مصر أي حوالي 681 ألف كم2 وهي جزء من الصحراء الكبرى بشمال افريقيا، وتضم مجموعة من الواحات التي من أهمها: واحات الداخلة، الخارجة، الفرافرة، سيوه، التي توجد بها بعض الآبار والعيون. وتنتشر بالصحراء الغربية الكثبان الرملية وفرشات الرمال حيث يقع في الجزء الغربي منها بحر الرمال الأعظم، ويغطي حوالي 40% من مساحة الصحراء الغربية.

الصحراء الشرقية:

تبلغ مساحتها حوالي 225 ألف كم2 بنسبة 21% من إجمالي مساحة مصر، وتطل جبالها على البحر الأحمر بارتفاع كبير يراوح ما بين 1500م إلى 2000م فوق سطح البحر، وتمتد من جنوب محافظة السويس شمالاً حتى الحدود المصرية السودانية جنوباً، وتتميز بكثرة الأودية الجافة نظراً لطبيعتها الجبلية القاسية وندرة موارد المياه إلا إذا استثنينا الأمطار التي تسقط على القمم الجبلية لسلاسل جبال البحر الحمر وتنساب على هيئة سيول في اتجاه الأودية الجافة لتصب في البحر الأحمر.

صحراء شبه جزيرة سيناء:

تحتل مساحة ٦١ ألف كم٢ تقريبًا أي حوالي ٦% من المساحة الكلية لمصر وهي بوابة مصر الشرقية، ومحور الاتصال الحيوي بين آسيا وافريقيا، ويشغل القسم الجنوبي 33% من مساحة سيناء، ويتألف من جبال جرانيتية، ويفصله عن خليجي العقبة والسويس سهول ساحلية متفاوتة الاتساع، أما القسم الأوسط فيشغل نحو ٥٤% من مساحة سيناء، وهو هضبة جيرية بها بعض الأودية، ويشغل القسم الشمالي نحو ١٣ % من المساحة، وهو سهل ساحلي، وتوجد به بعض المرتفعات المتوسطة، كما توجد سلسلة من الكثبان الرملية بالشريط الشمالي من النطاق السهلي.

الموارد الطبيعية بالصحاري المصرية.

تعد الموارد الطبيعية- وهي تلك الموارد التي وهبها الله عز وجل للإنسان من دون تدخل منه- احدى أهم مميزات المناطق الصحراوية في مصر، حيث تمتلك الكثير من تلك الموارد والثروات التي تعد مقومًا من مقومات التنمية. وسيتم استعراض أهم الموارد الطبيعية التي تمتلكها المناطق الصحراوية في مصر.

ا) المياه الجوفية

تمثل المياه الجوفية موردًا مهمًا للمياه العذبة وتتعاظم أهميتها كونها المصدر الأساسي للمياه في صحاري مصر، فهي مورد آمن ونظيف يمكن استخدامه في الشرب بجانب الزراعة. وتضم الصحراء الغربية تحتها أضخم خزانات المياه الجوفية في مصر بل في شمال شرق إفريقيا وهي خزانات الحجر الرملي النوبي ذي الامتداد الهائل أفقيا ورأسيا, ويقدر مخزونها بنحو 40 ألف مليار م3، حيث يمتد في إقليم شمال شرق إفريقيا ويشمل أراضي مصر والسودان وليبيا وتشاد. ويعتبر هذا الخزان من أهم مصادر المياه الجوفية العذبة في مصر ولكن المياه تتوافر على أعماق كبيرة (مغاوري شحاتة دياب، 2009).

في حين تتضاءل احتمالات المياه الجوفية في شبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية إذا ما قورنت بكميات المخزون منها تحت الصحراء الغربية التي تحتل الأهمية الكبرى في توجهات التنمية بالصحراء المصرية.

الطاقة المتجددة

تمثل مصادر الطاقة المتجددة- كالشمس

والرياح- أهم البدائل الاستراتيجية للتغلب على معضلة نقص الطاقة الأحفورية (النفط والغاز الطبيعي والفحم) في العالم، باعتبارها موارد لا تنضب، بعكس غيرها من موارد الطاقة غير المتجددة (محمد رأفت إسماعيل، 1988).

وفي هذا الإطار تعد مصر من الدول الواعدة في مجالات إنتاج الطاقة المتجددة لما تتمتع به من مناخ ملائم وموقع متميز. فعلى صعيد طاقة الرياح، تعد منطقة قناة السويس من أكثر المناطق التي تتميز برياح ذات سرعات عالية تصل إلى 10م/ثانية. كما تعد منطقتا الصحراء الشرقية والغربية وامتداد ساحل البحر الأحمر على طول خليج العقبة من أهم مناطق توليد الطاقة عن طريق الرياح، بما يجعل مصر من أكثر الدول ملاءمة لتنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية بالرياح التي تتسم بالاستمرارية وعدم النضوب.

وفيما يتعلق بالطاقة الشمسية مصدرا للطاقة المتجددة، فلمصر العديد من المميزات التنافسية التي تتمثل في وقوعها ضمن الحزام الشمسي وفقًا لأطلس الشمس الذي تتوافر فيه ساعات سطوع الشمس ويصل ارتفاع حدة أشعة الشمس المباشرة في مصر ما بين 2000 و2600 كيلو وات ساعة/م2 وهذا غير متوافر في عدد كبير من الدول، الأمر الذي يجعلها مصدرًا مهمًا لتوليد الطاقة (رشا قناوي، 2008).

الثروات المعدنية

تمتلك صحراء مصر الكثير من المعادن التي تتنوع من حيث النوع والكم وأماكن التوزيع، حيث بلغت قيمة صادرات النشاط التعديني المتمثل في المحاجر والمناجم والملاحات عام 2007- وفقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- حوالي 2096 مليون جنيه (عاطف هلال، 2011). وتنقسم الثروات المعدنية في مصر إلى ثلاثة أنواع أساسية، هي:

خامات الطاقة:

وتشمل المواد البترولية كالبترول والغاز الطبيعي. وعلى الرغم من ضعف إنتاجية مصر من خامات الطاقة مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، ويتضح ذلك من ارتفاع معدلات استيراد المشتقات البترولية والغازية، فان هناك طفرة في مجال الاكتشافات الجديدة التي تبشر بمستقبل واعد للطاقة في مصر، حيث تم اكتشاف نحو 41 بئرا للنفط و22 بئرا للغاز عام 2010 (الأوبك، 2010).

وتشمل خامات الطاقة الصلبة في طياتها عددًا من الأنواع، أهمها:

الخامات الكربونية: كالفحم الذي يتواجد بمنطقتي عيون موسى وجبل المغارة شمال سيناء، وتبلغ الاحتياطات المؤكدة في جبل المغارة 27 مليون طن، منها حوالي 21 مليون طن قابلة للتعدين، ويستخدم وقودا لمحطات توليد الكهرباء ومصانع الاسمنت وغيرها من الصناعات، والطفلات الكربونية التي تتواجد في منطقتي بدعة وثورة بمحافظة جنوب سيناء، حيث يقدر الاحتياطي المؤكد بحوالي 15 مليون طن، بينما يقدر الاحتياطي المحتمل بحوالي 60 مليون طن، والطفلة الزيتية التي تتواجد في الصخور التي تعلو تكوين الفوسفات في محافظات البحر الأحمر بالصحراء الشرقية والوادي الجديد بالصحراء الغربية.

الخامات المشعة: كاليورانيوم الذي يتواجد في صخور الصحراء الشرقية في منطقة المسيكات وجبل قطار وسيناء ويستخدم في إنتاج الطاقة النووية.

الخامات الفلزية:

الخامات الحديدية: كالحديد الذي يعد من أهم الثروات المعدنية التي تشتهر بها مصر، ويبلغ الاحتياطي المصري من خام الحديد وفقًا لتقديرات عام 2010، 3.1 مليار طن (صندوق النقد العربي، 2011)، وتتواجد رواسبه في ثلاث مناطق، شرق أسوان حيث قُدرت الاحتياطيات الجيولوجية المبدئية لهذا الخام بحوالي 14 مليون طن، والواحات البحرية بالصحراء الغربية يوجد الحديد فيها في أربع مناطق هي منطقة الجديدة وقدر الاحتياطي عام 2005، بـ71 مليون طن تكفى البلاد لمدة 21 عاماً، أما في مناطق غرابي وناصر والحارا فيبلغ رصيد الخام حوالي 7.5 مليون طن فقط. (World steel association,2011)، أما خام حديد الصحراء الشرقية فقدرت احتياطية بـ53 مليون طن. (الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية)

والألمنيت الذي يتواجد بمنطقة أبوغلقة جنوب الصحراء الشرقية حيث يقدر باحتياطي40 مليون طن، وبالرمال السوداء على طول الساحل الشمالي شرق الإسكندرية حتى العريش باحتياطي 7 مليون طن.

والمنجنيز الذي يتواجد في سيناء بمناطق أم بجمة، عش الملاحة بوادي المعاليك، جبل علبة وأبو رماد حيث بلغ الاحتياطي حوالي 120 ألف طن، ويستخدم في صناعة الصلب وفي صناعة الطلاء والبطاريات.

والكروم الذي يتواجد في سيناء في البرامية، رأس شعيث، أبوضهر، وادي الغدير، جبل الجرف، أم كابو، ويستخدم في صناعة الصلب القوى والسبائك المقاومة للحرارة، المحركات النفاثة، التوربينات الغازية، دباغة الجلود والأصباغ، والصناعات الحرارية، والاحتياطي يتراوح ما بين (2000 – 5000 طن).

الخامات غير الحديدية: كالنحاس الذي يتواجد

في سرابيط الخادم وفيران وسمرة بشبه جزيرة سيناء وأبو سويل ووادي حيمور وعكارم بالصحراء الشرقية، بينما الزنك والرصاص خامات توجد متلازمة في مناطق أم دغيج على ساحل البحر الأحمر وتصل الاحتياطيات المقدرة بها حوالي 1,6 مليون طن، والقصدير الذي يتواجد في منطقة وادي العجلة غرب مرسى علم، ومنطقة مويلحة في جنوب الصحراء الشرقية ويقدر الاحتياطي بها بحوالي 160 طناً ومنطقة أبو دباب ويقدر الاحتياطي بها 850 ألف طن وتحتوى على 700 طن قصدير.

المعادن النفيسة: كالفضة، والبلاتين، والذهب، حيث يتواجد 3 مواقع لإنتاج الذهب في الصحراء الشرقية في: حمش التي أنتجت 60 كجم عام 2009، وادي العلاقي، والسكري، حيث تم إنشاء أول مصنع متكامل بمجمع مبارك لإنتاج الذهب والفضة والنحاس بمنطقة السكري وبلغ إنتاجه من الذهب خلال شهر يناير 2010 حوالي 911 كيلو جراما وارتفع احتياطي الذهب هناك من 3 ملايين أوقية في مايو 2005 إلى 13 مليون أوقية عام 2010 (وزارة البترول، «مشروعات الذهب في مناطق السكري وحمش»).

وتقع مصر في المرتبة 38 وفقًا للمجلس العالمي للذهب حيث بلغ إجمالي احتياطيها من الذهب 75,6 طن في مايو 2012 (World Gold Council, 2012).

الخامات اللافلزية:

خامات الصناعات الكيميائية والأسمدة: كالفوسفات الذي يتواجد على ساحل البحر الأحمر بين ميناء سفاجه والقصير وهضبة أبو طرطور وبها أضخم راسب من الفوسفات في مصر باحتياطي يقدر بـ 1000 مليون طن (عاطف محمد طعمه, 2008).

والبوتاسيوم الذي يوجد في خليج السويس ومدخل البحر الأحمر، والكبريت الذي يستخدم في صناعة حمض الكبريتيك الذي يستخدم بدوره في الصناعات الكيميائية وصناعة المفرقعات والأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية وفي الأغراض الطبية، والتلك الذي تتواجد رواسبه في أكثر من 30 موقعًا معظمها بجنوب الصحراء الشرقية ويستخدم في صناعة الورق والصابون والعقاقير الطبية والمنظفات الصناعية.

خامات الحراريات والسيراميك: كالكوارتز الذي يتواجد في جبل الدب وجبل مروات ومنطقة أم هيجليج بالصحراء الشرقية ويستخدم صناعة الخلايا الشمسية، وتتواجد الرمال البيضاء عالية الجودة بالقرب من منطقة أبو زنيمة بسيناء وفي منطقة الزعفرانة على خليج السويس ووادي النطرون وأبو الدرج ووادي قنا، والفلسبار الذي يتواجد في منطقة أسوان ووادي أم ديسى والعنيجى ويستخدم في صناعة السيراميك والخزف والصيني والحراريات.

خامات مواد البناء والرصف: التي تستغل في إنتاج الاسمنت والطوب الطفلي والرملي والجيري اللازم لعمليات المباني والإنشاءات ورصف الطرق، كالبازلت والحجر الجيري، حيث تتميز مصر بوفرة هائلة في صخور الحجر الجيري المتعدد الألوان ومن أهم محاجره طرة والمعصرة وبني خالد وسمالوط بالمنيا وعلى امتداد طريق أسيوط، الواحات الداخلة والخارجة. كما يوجد بعض المحاجر في سيوة والعلمين بالصحراء الغربية، ويستخدم الحجر الجيرى مادة أساسية في صناعات الاسمنت والحديد والصلب كما يستخدم في أغراض البناء والتشييد بجانب استخدامه في الصناعات العديدة مثل صناعة البويات والبلاستيك والكاوتشوك والورق.

أحجار الزينة والأحجار الكريمة وشبه الكريمة: يتوافر بمصر كثير من أحجار الزينة كالفيروز والجرانيت والديوريت والسربنتين والرخام والألباستر والأحجار الجيرية الصلبة وتتوزع هذه الأنواع في الصحراء الشرقية بمحافظة البحر الأحمر وأسوان وشمال سيناء ومحافظات بني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج (مصطفى يعقوب).

العمران والسكان.

يعد أمر انتشار وتوزيع السكان على المحافظات الصحراوية ضرورة ملحة، إذ أصبحنا في مطلع القرن الحادي والعشرين ونجد أن وضع مصر السكاني فريد من نوعه في العالم، حيث التمركز الشديد للسكان بمقدار 98,5% من جملة السكان في وادي النيل ودلتاه فوق مساحة من الأرض توازي 7,6% من إجمالي مساحة مصر لتكون كثافة الصحاري المصرية من أدنى الكثافات السكانية في العالم وبطبيعة الحال تتكون مشكلة سكانية مفادها عدم التوازن بين السكان والموارد (محمد سالم إبراهيم مقلد، 2002).

الأطر التنموية المقترحة للمناطق الصحراوية.

عرفت التنمية بأنها نشاط إنساني للعمل من أجل الزيادة المتواصلة في الكم والكيف كما أنها عملية تلبية للاحتياجات وحل للمشكلات واستغلال للموارد في تحقيق أهداف السكان من خلال نظام معين (شعبان أبو خطوة، 2013).

والتنمية قد تكون قطاعية أي منصبة على مجال معين كالتنمية الاجتماعية أو التنمية الثقافية أو التنمية الاقتصادية وقد تكون تنمية عامة تشمل جميع القطاعات والمجالات فتوصف بالتنمية الشاملة أو التنمية المستديمة،

وهـذه الأوصـاف تتوقـف عـلى الطـرق التـي تسـلكها التنميـة للوصـول إلى الهـدف.

الإطـار الاقتصـادي مدخـلًا لتنميـة المناطـق الصحراويـة

فيـما يـلي عـرض الطـرق التنمويـة الملائمـة لطبيعـة المناطـق الصحراويـة والتـدرج المتبـع في الوصـول إلى تنميـة شـاملة تغطـي كافـة القطاعـات وفي نفـس الوقـت لا تتعـارض مـع البيئـة بـل تتكامـل معهـا. والتنميـة الاقتصاديـة أحـد جوانـب تنميـة المجتمعـات إلى جانـب التنميـة العمرانيـة والتنميـة الاجتماعيـة.

مفهوم التنمية الاقتصادية

تعـرف التنميـة الاقتصاديـة بأنهـا الجهـود التـي تبـذل لتنميـة الإنتـاج وزيـادة الدخـول الفرديـة والقوميـة، وبالتـالي فهـي تهتـم بـكل مـا لـه قيمـه ماديـة في بيئـة الإنسـان (إقبـال أمـير السـمالوطي، 2005).

أو هـي العمليـة التـي مـن خلالهـا نحـاول زيـادة متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج القومـي خـلال فـترة زمنيـة محـددة وذلـك مـن خـلال رفـع متوسـط إنتاجيـة الفـرد واسـتخدام المـوارد المتاحـة لزيـادة الإنتـاج خـلال تلـك الفـترة.

تطبيـق مفهـوم التنميـة الاقتصاديـة عـلى المناطـق الصحراويـة

تنميـة المجتمعـات العمرانيـة وخاصـة الجديـدة منهـا يجـب أن تتضمـن توفـير الاحتياجـات التنمويـة الأساسـية أو مـا يعـرف بعنـاصر مثلـث التنميـة الحضريـة الـذي يشـمل: الإسـكان، الخدمـات، القاعـدة الاقتصاديـة. وبعـض المجتمعـات العمرانيـة الجديـدة- التـي تنشـأ بالقـرب مـن المراكـز الحضريـة الكـبرى- يبـدأ بتوطـين الإسـكان والخدمـات ويعتمـد في توفـير فـرص العمـل عـلى الأنشـطة الاقتصاديـة المتمركـزة في المناطـق الحضريـة القريبـة، وفي هـذه الحالـة تكـون هـذه التجمعـات ضواحـي سـكنية للمدينـة الأم ومدنـا للإقامـة فقـط.

أمـا في حالـة المناطـق الصحراويـة التـي عـادة مـا تتسـم بالبعـد المـكاني عـن المناطـق الحضريـة وبقلـة أعـداد السـكان أو انعدامهـم في بعـض الأحيـان فـلا يصلـح التعامـل معهـا بنفـس النهـج في عمليـات البنـاء والتنميـة. ولكـن نظـراً لتميـز المناطـق الصحراويـة- كـما ذكـر سـابقاً- بتوفـر المـوارد والـثروات الطبيعيـة بكافـة أشـكالها وصورهـا فـان المدخـل المناسـب لتنميـة تلـك المناطـق هـو التنميـة الاقتصاديـة، وذلـك عـن طريـق إقامـة المشروعـات الصناعيـة أو التعدينيـة المعتمـدة عـلى الخامـات والمعـادن المتوفـرة بالصحـراء الشرقيـة وصحـراء شـبة جزيـرة سـيناء أو المشروعـات الزراعيـة عـن طريـق إقامـة مشروعـات الاسـتصلاح الزراعـي في مناطـق الواحـات بالصحـراء الغربيـة بالاعتـماد عـلى ميـاه الآبـار الجوفيـة وذلـك مـن خـلال الخطـوات التاليـة:

عمليـات الحـصر والمسـح الدقيـق للمـوارد الطبيعيـة المتوفـرة بالمناطـق الصحراويـة وترتيبهـا طبقـاً لأهميتهـا النسـبية وفقـاً لكمياتهـا والاحتياطـي منهـا ومـدى كفـاءة اسـتخراجها واسـتغلالها اقتصاديـاً.

البـدء بتنميـة مناطـق المـوارد الطبيعيـة القريبـة مـن التجمعـات السـكانية الصحراويـة للاسـتفادة مـن هـذه المجتمعـات ظهـيرا سـكنيا وخدميـا لهـذه التجمعـات الاقتصاديـة ونـواة لإقامـة مـدن جديـدة في المسـتقبل.

في حالـة إقامـة الأنشـطة الاقتصاديـة في مناطـق خاليـة مـن السـكان يتـم جلـب العمالـة مـن مناطـق التركـز السـكاني بشـكل دوري في المراحـل الأولى مـن المـشروع حتـى يكتمـل بنـاء المـشروع ويعمـل بكامـل طاقتـه.

بهـذا الشـكل سـيتم تنميـة مجموعـة مـن المشروعـات الاقتصاديـة في مناطـق مختلفـة مـن الصحـاري المصريـة تكـون بمثابـة النـواة في إقامـة

التجمعات العمرانية وبالتالي تنمية المناطق الصحراوية ومن ثم يتم الانتقال إلى الإطار الثاني من أطر التنمية ألا وهو التنمية الشاملة.

إطار التنمية الشاملة للمناطق الصحراوية

ا) مفهوم التنمية الشاملة

إذا كانت التنمية الاقتصادية هي مجالا أو توجها أو قطاعا من قطاعات التنمية فان الشمول هو وصف للتنمية وتعرف التنمية الشاملة بأنها تنفيذ البرامج المتكاملة في مجالات التنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية في إطار خطة قومية شاملة لتحديد اتجاهات ومستقبل التخطيط والتنمية في الإقليم ومدى تطوره وريادته (شعبان أبو خطوة، 2013).

تطبيق مفهوم التنمية الشاملة على المناطق الصحراوية

من خلال المفهوم السابق وبعد الانتهاء من إرساء القاعدة الاقتصادية لهذه التجمعات العمرانية وضمان نجاحها، يتم التحول من إطار التنمية القطاعية التي بدأت واعتمدت على النشاط الاقتصادي (الذي قام بتهيئة المجال وتوفير الموارد المالية اللازمة) إلى الإطار التالي وهو إطار التنمية الشاملة التي تضم إلى جانب التنمية الاقتصادية مجالات التنمية العمرانية المتمثلة في بناء المساكن ومد شبكات الطرق والمرافق والبنية الأساسية، والتنمية الاجتماعية المتمثلة في توفير الخدمات بكافة أنواعها من تعليم وصحة وترفيه وثقافة... إلخ؛ على أن تتم عمليات البناء والتعمير بشكل مرحلي وتدريجي من خلال الموارد المالية وأرباح المشروعات الاقتصادية التي تم إقامتها دون الضغط على ميزانية الدولة. ومن هنا يتحول التجمع الجديد من مشروع استثماري بحت ومجتمع اقتصادي صرف إلى مجتمع متكامل وتتحول العمالة من عمالة مهاجرة بشكل دوري بين مناطق السكن ومناطق العمل إلى عمالة مستقرة وتنتقل أسرها إلى العيش معها بشكل كامل داخل هذه المجتمعات، وبذلك يتكون المجتمع الشامل والمتكامل الذي بدأت بذرته بالنشاط الاقتصادي. وبتكرار هذه التجربة في مناطق أخرى حيثما تتوفر الركائز الاقتصادية والمواد الخام في صحاري مصر الشاسعة ستنتقل أعداد كبيرة من السكان من الوادي والدلتا إلى الصحاري ونحصل بذلك على فائدتين عظيمتين احداهما تخفيف الضغوط العمرانية والسكانية داخل المستقرات البشرية المتمركزة في المناطق الحضرية المتركزة بوادي النيل ودلتاه، وثانيتهما تنمية المناطق الصحراوية واستغلال مواردها الاقتصادية وفتح آفاق جديدة للتنمية لاستيعاب الزيادات السكانية المتواجدة أو الناتجة عن النمو الطبيعي.

بالإضافة إلى فوائد أخرى تنتج عن هذه العمليات التنموية في المناطق الصحراوية- لا تقل أهمية عن العناصر السابقة- تتمثل في الحفاظ على الأراضي الزراعية الخصبة بوادي النيل ودلتاه التي كان يتم التعدي عليها بشكل متزايد نتيجة لزيادة أعداد السكان مع ثبات الرقعة التنموية بمعدل يتراوح ما بين 30 ألفا و60 ألف فدان زراعي خصب سنوياً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مما أدى إلى فقدان مصر حوالي 350 ألف فدان في السنوات من 1986 إلى 2012 (أحمد صلاح عثمان، 2003).

إطار التنمية المستديمة للمناطق الصحراوية.

الشكل 3: الأطر التنموية المقترحة للمناطق الصحراوية

المصدر: من عمل الباحث

ا) مفهوم التنمية المستديمة:

المناطـق الصحراويـة هـي مـن أشـد البيئـات تأثـراً بعمليـات التنميـة ومـن هنـا يجـب زيـادة الاهتـمام بالبيئـة عنـد القيـام بعمليـات التنميـة، حيـث ان النمـو السريـع يعقبـه تدهـور سريـع وبالتـالي يجـب التفكـير في تطبيـق المفاهيـم التـي تحقـق اسـتمرارية التنميـة وتمنـع التدهـور البيئـي واسـتنزاف المـوارد أو عـلى الأقـل الحفـاظ عـلى مسـتوى التنميـة الـذي تـم تحقيقـه بالفعـل حيـث انـه مـن المعـروف أن المـوارد الطبيعيـة المتواجـدة في باطـن الأرض حينـما تصـل إليهـا يـد الإنسـان ويبـدأ باسـتغلالها يبـدأ العـد التنـازلي لاحتياطاتهـا وتتناقـص كمياتهـا، وهنـا يجـب أن يتدخـل نـوع آخـر مـن التنميـة لتحقيـق التـوازن فيـما يطلـق عليـه التنميـة المسـتديمة وتعـرف بأنهـا "التنميـة التـي تفـي باحتياجـات الجيـل الحـاضر دون المسـاومة عـلى قـدرة الأجيـال القادمـة في تلبيـة احتياجاتهـا". كـما عرفتهـا اللجنـة الدوليـة للبيئـة والتنميـة عـام 1987، حيـث انـه مـن خـلال تطبيـق هـذا المفهـوم يتـم التعامـل مـع عمليـات التنميـة بشـمولية تأخـذ في اعتبارهـا عنـاصر التنميـة البيئيـة والطبيعيـة التـي مـن الممكـن أن تعـاني مـن تأثـيرات هـذه التنميـة عليهـا. فالفلسـفة الرئيسـية للاسـتدامة هـي تـوازن النمـو الاقتصـادي مـع البيئـة مـن خـلال الاسـتخدام الحـذر للمـوارد المحـدودة عـبر الزمـن.

مفهوم المدينة المستديمة.

مـع تبنّـي مفهـوم التنميـة المسـتديمة والاهتـمام المتزايـد بآثـار التنميـة عـلى البيئـة الماديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، ظهـر مفهـوم "المـدن المسـتديمة" الـذي نـادى بإيجـاد شـكل جديـد مـن المـدن يحقـق النمـو الاقتصـادي مـن خـلال قاعـدة اقتصاديـة لا تسـتنفد المـوارد الطبيعيـة بالاسـتخدام غـير الرشـيد ولا تلوثهـا، وتتبنّـى مبـدأ إعـادة اسـتخدام المنتـج، أي إعـادة تدويـره مدخـلا في عمليـة إنتاجيـة أخـرى، أو اسـتعادة الطاقـة المسـتثمَرة في هـذا المنتـج.

ويتطلـب ذلـك اسـتحداث تحـولات هيكليـة نحـو تقليـل اسـتخدام الوقـود الحفـري إلى أدنى حـد ممكـن، وزيـادة الاعتـماد عـلى مـوارد الطاقـة الجديـدة والمتجـددة كالطاقـة الشمسـية وطاقـة الريـاح والطاقـة الجيولوجيـة وغيرهـا.

وعليـه فالمدينـة المسـتديمة هـي مدينـة معـاصرة تخطـط وتُبنـى وتُـدار لإشـباع الحاجـات المعيشـية اليوميـة لسـكانها، مـن بنيـة تحتيـة ومرافـق مدنيـة وخدمـات صحيـة وتعليميـة وتجاريـة واجتماعيـة ونقـل. ويتحقـق ذلـك مـن خـلال مداخـل وأسـاليب جديـدة لتخطيطهـا التنمـوي والعمـراني المتكامـل، تجسـد المبـادئ والأطـر البيئيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة والعمرانيـة في منظومـة متكاملـة، تحكمهـا علاقـات تكافليـة، وبأسـلوب نمـو مختلـف عـن عمليـة النمـو التقليديـة للمدينـة، مـن حيـث تخطيطهـا للتنميـة، وتصميمهـا وتشـييدها، وتسـويقها، وإدارتهـا، ومقاومتهـا للتدهـور البيئـي (نسرين رفيـق اللحـام، 2011)، والشـكل (3) يوضـح الأطـر التنمويـة المقترحـة للمناطـق الصحراويـة.

التنميـة المسـتديمة للمناطـق الصحراويـة وآفـاق المسـتقبل.

عـادة مـا تكـون التنميـة في المناطـق الصحراويـة

مؤقتة وغير متواصلة أو مستديمة، حيث تظل عمليات التنمية قائمة على قدم وساق طالما ظلت المياه الجوفية تُضَخ أو الخامات تُستَخرج أو المعادن تُستَخلص، ولكن عندما تنضب هذه الموارد الطبيعية تُهجَر المواقع وتُنقَل العمالة والمعدات إلى مناطق أخرى تستنزف مواردها وتفتك بثرواتها، وهذه في الواقع ليست تنمية ولكنها تخلية للمواقع من مقدراتها بحيث تضمحل بعدها هذه المناطق وتتدهور وتتضاءل إمكاناتها بعكس عمليات التنمية الحقيقية التي تزدهر خلالها المناطق التنموية وتتزايد إمكاناتها ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تطبيق مفاهيم الاستدامة التي يمكن أن يتم من خلالها العمل بشكل متوازٍ على ثلاثة محاور أساسية تتكامل معاً، وفيما يلي استعراض لهذه المحاور.

المحور الأول: استخراج المواد الخام.

من خلال إقامة مشروعات استخراج المواد الخام من باطن الأرض بالشكل وبالكميات التي تسمح بتجددها إذا كانت من الموارد المتجددة وبالطريقة التي لا تستنفد الموارد الطبيعية إذا كانت من الموارد غير المتجددة، كما أن هذه الموارد يجب أن لا يتم تصدرها في شكلها الخام وذلك من خلال تبنّي مبدأ إعادة استخدام المنتج، أي إعادة تدويره مدخلا في عملية إنتاجية أخرى وهذا يأخذنا إلى المحور الثاني.

المحور الثاني: تصنيع المواد الخام.

الموارد الطبيعية التي يتم استخراجها من باطن الأرض هي مواد وخامات أولية ومعظم الدول النامية- ومنها مصر- يقوم بتصديرها في صورتها الخام بأسعار زهيدة حيث يتم تصنيعها وتحويلها إلى منتجات صناعية وسلع تعود إليها من خلال عمليات الاستيراد بأضعاف الأسعار التي بيعت بها في صورتها الخام، ومن هنا تأتي أهمية تصنيع الخامات التي يتم استخراجها من باطن الأرض من خلال إقامة مشروعات صناعية إلى جانب المشروعات الاستخراجية لتحويل الخامات إلى منتجات وسلع وهذا يؤدي إلى فائدة من جهتين: أولاً إطالة أمد استخراج الخامات من باطن الأرض حيث يتم استخراج الكميات التي تتناسب فقط مع عمليات التصنيع، أما في حالة استخراج الخامات وبيعها كما هي في صورتها الأولية فان هذا يستنزف الموارد بشكل أسرع وبكميات أكبر، ومن جهة أخرى يؤدي تصنيع هذه الخامات وبيعها موادً مصنعة إلى زيادة الموارد المالية التي هي المصدر الأساسي في تنمية هذه المجتمعات كما ذكر سابقاً.

المحور الثالث: الأنشطة الاقتصادية المساندة والطاقات البديلة.

الموارد الطبيعية معظمها موارد غير متجددة وبالتالي طال أمد استخراجها أو قصر، كثرت كمياتها أو قلت فهي الى زوال ولكن اتباع الأساليب المستديمة في حالة الموارد غير المتجددة يؤدي فقط إلى إطالة أمد استخدامها إلى أطول فترة ممكنة.

وبالتالي يجب أن تتوازى عمليات استخراج المواد الخام وتصنيعها وهي في الأساس أنشطة صناعية مع عمليات توطين أنشطة أخرى: أنشطة تجارية من خلال استغلال موقع التجمع على محاور أو طرق رئيسية؛ أو أنشطة زراعية من خلال استصلاح الأراضي القابلة للاستصلاح وإقامة أنشطة التصنيع الزراعي؛ أو أنشطة رعوية من خلال استغلال المراعي الطبيعية إن وجدت، وتنمية الثروة الحيوانية، وإقامة أنشطة لتصنيع الألبان واللحوم، أو استغلال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح أو طاقة باطن الأرض؛ حيث ان النشاط الصناعي يكون في بداية الأمر للمواد والخامات المستخرجة من باطن الأرض ويكون هو النشاط الرائد وتكون الأنشطة الأخرى أنشطة مساعدة، وخلال مسيرة هذا التجمع ستتناقص الموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الأرض في الوقت التي تتزايد فيه سيطرة وقوة الأنشطة الأخرى تدريجياً، أي انهما يتناسبان عكسياً. وعندما يأتي الوقت التي تصل فيه كميات المواد الخام في مناطق الاستخراج إلى كتلتها الحرجة بأن تصبح كمياتها غير مناسبة اقتصادياً أو تنضب كلياً، يكون أحد هذه الأنشطة قد فرض سيطرته على التجمع وحل محل عمليات الاستخراج والتصنيع وأصبح هو النشاط الرائد وبالتالي يواصل المجتمع نموه وازدهاره ولا ينتهي بنهاية المواد الخام التي كانت الأساس في قيامة.

النتائج والتوصيات

الأراضي الصحراوية وان كانت تتسم من حيث المظهر بالفقر والجفاف وقلة الإمكانات وكثرة المخاطر وانعدام الفرص التنموية، فانها تخبئ بين طياتها العديد من الموارد الطبيعية، فالاتزان البيئي يقتضي أن تتعادل إمكانات هذه المناطق الصحراوية مع إمكانات المناطق الأخرى المزدهرة ولكن إن كانت هذه الإمكانات بادية للعيان في مناطق معينة وبالتالي تم استغلالها بشكل سريع وتحولت بشكل أسرع إلى مناطق للتركز الحضري، فان إمكانات المناطق الصحراوية كامنة وتحتاج إلى قليل من البحث والتنقيب وعندئذ تؤتي أكلها بشكل يتعادل بل قد يفوق المناطق الحضرية سهلة التنمية.

ضرورة عمل حصر دقيق للموارد الطبيعية بالصحاري المصرية من حيث الموقع والنوع

وكمية الخام ومن حيث القرب من التجمعات الصحراوية القائمة؛ مع ضرورة البدء بتنمية المناطق ذات الموارد الطبيعية التي تتميز بالكفاءة الاقتصادية والأقرب من التجمعات العمرانية الصحراوية القائمة حتى تكون هذه التجمعات بمثابة الظهير السكني والخدمي والنواة الأساسية للتجمعات العمرانية المقترحة.

المدخل الاقتصادي هو الاتجاه الأنسب للبدء في تنمية المناطق الصحراوية، ولكن يجب أن لا تقتصر تنمية تلك المناطق على الاستغلال الاقتصادي البحت، أي يجب أن تتبع عملية التنمية الاقتصادية دفعات تنموية في كافة القطاعات (العمرانية، الاجتماعية،...) للوصول إلى التنمية الشاملة للمناطق الصحراوية وذلك بالاعتماد على الموارد المالية التي تتيحها الأنشطة الاقتصادية.

التنمية المستديمة هي الهدف الأسمى من تنمية المناطق الصحراوية، لأن تطبيقها يضمن استمرارية التنمية، وذلك من خلال الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية المتوفرة سواء من حيث استخراج الخام أو إدخاله في عملية تصنيع وإعادة تدوير وصولاً إلى تحويله إلى منتج أو سلعة، بالإضافة إلى توفير الأسواق التجارية لبيعها ومراكز خدمة لصيانتها. فكل ذلك يعظم من القيمة المضافة للمادة الخام ويرفع من كفاءة المجتمع الاقتصادية ويزيد من دخله ويطيل من عمره وينعكس على مستوى رفاهيته.

تحقيق أكبر قدر من استقلالية التجمعات المقترحة لتنمية الصحراء وتأسيسها على قاعدة اقتصادية تحقق دخلاً لها وتحفظ توازنها الاقتصادي وتحقق ميزة نسبية لها وتعظم من قدرتها على جذب السكان.

العمل على إيجاد قاعدة اقتصادية متعددة الجوانب تحتوي- بالإضافة إلى النشاط الرائد الذي يعتمد على الموارد الطبيعية التي تقل كمياتها تدريجياً مع الوقت- على أنشطة أخرى مساعدة تستطيع النهوض بالمدينة وتكملة مسيرتها التنموية بعد تقلص كميات المواد الخام التي اعتمدت عليها المدينة في نشأتها.

المتجمعات العمرانية المقترحة لتنمية المناطق الصحراوية يجب أن تكون بأحجام صغيرة يتراوح عدد سكانها من 100 ألف إلى 150 ألف نسمة لتلافي المشاكل التمويلية وتحقيق سرعة الاستيطان.

المراجع.

أولاً: المراجع العربية

أحمد صلاح عثمان، البعد الاقتصادي الغائب في استراتيجية التنمية الريفية، بحث منشور، مؤتمر الأزهر الدولي السابع، المجلد الثاني، القاهرة، 2003، المجلد الثاني – ر03/01

إقبال الأمير السمالوطي، قراءات معاصرة في التنمية الاجتماعية، القاهرة، مصر، 2005.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن، القاهرة، مصر، 2006.

الهيئة العامة للتخطيط العمراني، استراتيجية التنمية الإقليمية لمحافظات الجمهورية، القاهرة، مصر، 2005.

الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المنظور القومي لتنمية أقاليم الجمهورية، القاهرة، مصر، 2002.

الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية، "الحديد"، على الرابط التالي:

/157http://emra.gov.eg/egypt-min/pages/view

جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، الجزء الأول، دار الهلال، القاهرة، مصر، 1980.

رشا قناوي، استثمر في مصر: الطاقة المتجددة، الهيئة العامة للاستثمار، القاهرة، مصر، 2008، ص5.

شعبان عطية أبو خطوة، تنمية الظهير الصحراوي من خلال تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2013.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 324.

عاطف محمد طعمة، الفوسفات في مصر، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 2008، ص7.

عاطف هلال، الموارد المعدنية وآفاق تنميتها حتى عام 2020، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2011.

عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر، على الرابط التالي:

http://www.un.org/ar/events/desertification_decade/whynow.shtml

محمد رأفت إسماعيل، علي جمعة الشكيل، الطاقة المتجددة، مكتبة الشروق، القاهرة، مصر، 1988، ص16-17.

محمد سالم إبراهيم مقلد، اتجاهات النمو السكاني بالمحافظات الصحراوية، كلية التربية، جامعة المنصورة، 2002.

مصطفى يعقوب، "الموارد المعدنية في مصر"، المركز الاستكشافي للعلوم والتكنولوجيا، 2000.

مغاوري شحاتة دياب، المياه الجوفية بالصحراء المصرية وإمكانات التنمية، مقال بجريدة الأهرام، القاهرة، 2009.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، "التقرير الإحصائي السنوي"، الكويت، 2010.

نادية أنس قناوي، البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر، دكتوراه، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1995.

نسرين رفيق اللحام، نحو خلق مناطق تميز ومدن جديدة مستديمة بمصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة الوزراء، القاهرة، مصر، 2011.

وزارة البترول، "مشروعات الذهب في مناطق السكري وحمش"، على الرابط التالي:

http://www.petroleum.gov.eg/ar/ProjectsandActivities/StrategicProjects/Pages/GoldinSukari.asx

ثانياً: المراجع الأجنبية

World steel association, Steel Production,2011

World Gold Council, International Financial Statistics,May2012

تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

أ. نيفين جامع
الأمينة العامة للصندوق الاجتماعي للتنمية

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة احد القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

كما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني وتكتسي المشروعات الصغيرة أهميتها من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط.

اصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة محل تركيز جهود معظم حكومات الدول النامية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في زيادة الانتاج وتوفير فرص العمل اضافة الى مساهمتها الفاعلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي ودعم الناتج القومي الاجمالي للكثير من الدول. فعلى مستوى العالم منذ اواخر سبعينيات القرن الماضي ازداد عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى باتت تشكل ما نسبته (90%) من حجم المشروعات الاقتصادية وتشغل ما نسبته (50-60%) من حجم قوى العمل العالمية، كما باتت تساهم بما لا يقل عن (45%) من الدخل القومي للكثير من الدول و(50%) من اجمالي حجم الناتج المحلي الاجمالي للكثير من الدول.

تشكل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في القطاع الخاص أكثر من 99% من المشروعات إلا انها تتفاوت في طبيعة النشاط الاستثماري ولتلك المشروعات النصيب الأكبر من الوحدات الاقتصادية والإنتاجية بالاقتصاد المصري. كما أنها تساهم بحوالي 85% من مجموع العمالة. وبناء على نتائج التعداد الاقتصادي في مصر لعام 2013/2012، يبلغ تعداد المنشآت الاقتصادية 2,41 مليون منشأة. كما تقدر نسبة القطاع غير الرسمي ضمن إجمالي عدد المنشآت وبناء على تقدير العديد من الدراسات بـ 83%.

التعريف بالصندوق الاجتماعي للتنمية

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991، وهو أحد أهم شبكات الأمان الاجتماعي في مصر للمساهمة في حل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل على نطاق واسع والتعامل مع الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتخفيف وطأة إجراءاتها عن كاهل محدودي الدخل. وتترجم برامج الصندوق التنموية الأساسية إلى أربعة محاور أساسية: تنمية المشروعات الصغيرة، تنمية المشروعات متناهية الصغر، التنمية المجتمعية والبشرية، ونشر وتعميق ثقافة العمل الحر، والمساهمة الفعالة في مسيرة التنمية الشاملة من خلال دعم إقامة مشرعات صغيرة جديدة والتوسع وتحديث القائم منها. وتتلخص مهام الصندوق في تعبئة الموارد المالية والفنية، العالمية والمحلية، لتنفيذ برامج توفر فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة، ومساعدة الفئات الأكثر احتياجاً، وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية، وذلك للفئات المستهدفة للصندوق وهي: محدودو الدخل، وشباب الخريجين، والمرأة، وسكان المناطق المحرومة من الخدمات، والفئات الأكثر تأثرا ببرنامج الإصلاح الاقتصادي للدولة.

ويهدف الصندوق إلى توفير فرص عمل من خلال قروض للمشروعات الصغيرة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من إمكانية توفير هذه الفرص، ويعطي الصندوق أفضلية نسبية لفرص العمل الدائمة، بالإضافة للمشروعات المجتمعية والبشرية، كما يعطي أولوية للمشروعات التي بها قدر من المشاركة الشعبية من الفئات المستهدفة. ويقوم أيضاً بتوفير

فرص عمل من خلال تنفيذ وتطوير مجموعة من السياسات الإجرائية للتعرف على احتياجات الفئات المستهدفة وضمان وصول خدماته إليها بسرعة وكفاءة. ولتحقيق ذلك يتم دعم الوكالات المنفذة ومنحها المعونة الفنية، والدعم الإداري والتنظيمي اللازمين لحسن سير وتنفيذ المشروعات.

منذ إنشاء الصندوق الاجتماعي وبداية عملة وهو يمتلك استراتيجية ورؤية طويلة المدى لأنشطته وتحقيق أهدافه وهذه الروية شارك في وضعها الحكومة مع صناديق التنمية الدولية والجهات المانحة والبنك الدولي وخبراء الصندوق الاجتماعي للتنمية ومما ساهم على استمرار الصندوق في دعم رواد الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة كانت بتطور العمل ومتطلبات التنمية.

أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية

1) أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية منذ إنشائه عام 1991 حتى نهاية عام 2016:

- قام الصندوق الاجتماعي للتنمية في تلك الفترة بضخ إجمالي تمويل حوالي 34,6 مليار جنيه لتنفيذ العديد من المشروعات حتى نهاية عام 2016 تفصيلها الآتي:

- قروض لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بحوالي 28,6 مليار جنيه مولت حوالي 2,5 مليون مشروع وفرت حوالي 4 ملايين فرصة عمل.

- منَح لتمويل البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب بلغ حجم تمويلها 5,974 مليار جنيه وفرت 678,789 فرصة عمل.

- توفير خدمات غير مالية لبدء ونمو المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

2) أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال عام 2016:

قدم الصندوق الاجتماعي للتنمية تمويلا بإجمالي 4,4 مليار جنيه لتنفيذ العديد من المشروعات حتى نهاية عام 2016 تفصيلها الآتي:

- قروض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية بحوالي 3,8 مليار جنيه مولت حوالي 204,412 مشروعا وفرت 265,186 فرصة عمل.

- منح لتمويل البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب بلغ حجم تمويلها 674,1 مليون جنيه وفرت 83,494 فرصة عمل.

التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر موزعا جغرافيا التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر طبقا لقطاعات الأنشطة

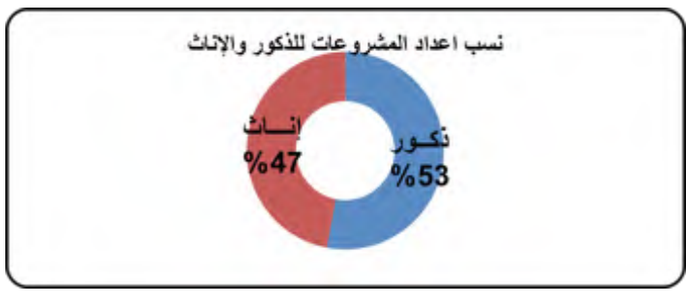

الخدمات غير المالية للمشروعات الصغيرة والمتناهية:

تهدف الخدمات غير المالية إلى مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لمساعدتهم في تطوير منتجاتهم وتحسين الجودة وزيادة المبيعات وفي توسيع نطاق أعمالهم وتوفير عمالة مدربة.

وأهم الخدمات غير المالية التي تم تقديمها:

- تدريب عملاء – ريادة الأعمال بـ 4141 متدربا.
- توفير خدمات معلوماتية لـ 11361 مستفيدا.
- المعارض حيث تم تنفيذ 104 معارض (32 معرضا مركزيا بالإضافة إلى 72 معرضا بالمحافظات اشترك فيها 1914 عارضا بإجمالي مبيعات وتعاقدات بلغ 53,8 مليون جنيه.

- الانتهاء من اعداد خريطة التجمعات الإنتاجية الطبيعية بمصر التي اثمـرت عن حصر 145 تجمعا إنتاجيا طبيعيا بجميع المحافظات.
- تسجيل 2292 مستفيدا من جميع المحافظات بالجهات الحكومة لتفعيل 10% من المشتريات الحكومية لصالح المشروعات الصغيرة بمناقصات اجمالي قيمتها 52 مليون جنيه لـ 125 مشروعا في 16 محافظة من خلال 84 جهة حكومية.
- تسكين المـشروعـات بفروع شركـات القطاع العام والسلاسل التجارية الكبرى بالقاهرة والمحافظات لمساعدة العملاء في التسويق من خلال عرض منتجاتهم حيث تم تسكين 171 مشروعا وحجم المبيعات حوالي 5 ملايين جنيه.
- تنفيذ صفقات تكامل بين المشروعات من عملاء الصندوق لتغطية احتياجات المشروعات من مكونات العملية الإنتاجية بواسطة مشروع آخر B2B حيث تم تنفيذ 166 صفقة بمبالغ قيمتها 14 مليون جنيه.
- بلغ إجمالي المشروعات المحتضنة بحاضنات الصندوق الحالية 72 مشروعا في حاضنات: المنصورة – تلا ، المنوفية – أسيوط – الأقصر، وتم تدريب 188 متدربا بحاضنة بورسعيد المفتوحة كما تم تقديم 17 خدمة تسويقية.
- خدمة تسهيل تكويد المنتجات للعملاء (باركود) حيث تم تكويد منتجات 124 عميلا.
- ترشيح 125 مشروعا للحصول على فرص تصديرية من خلال نقطة التجارة الدولية.
- تدريب 10 جمعيات أهلية على أساسيات التصدير والعرض بالمعارض فضلاً عن مشاركتهم في المعارض الدولية (فيرنكس ، لاكازا ، المعرض الدولي للصناعات اليدوية).
- الانتهاء من مبادرة ((قرية واحـدة منتج واحد)) OVOP حيث تم من خلال مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة بالتجمعات الإنتاجية الطبيعية تنفيذ البرنامج بأربع محافظات (الألبان ، بني سوف – الخرشوف ، بحيرة – البردي ، الشرقية – السجاد اليدوي ، المنوفية).

مـجـمـعـات الـخـدمـات (وحـدة الشباك الواحد):

تهدف مجمعات الخدمات إلى مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة لتأسيس المشروع الصغير من خلال تجميع الجهات المعنية باستخراج المستندات والأوراق اللازمة وترخيصه في مكان واحد ويتم إصدار التراخيص للمشروعات من خلال 33 مركزا للشباك الواحد.

وأهم الخدمات التي تم تقديمها خلال عام ٢٠١٦:

- إصدار 18358 رخصة نهائية.
- إصدار 19282 رخصة مؤقتة.
- إصدار 21338 رقما قوميا للمنشأة.
- إصدار 5196 سجلا تجاريا.
- إصدار 9653 بطاقة ضريبية.
- التأمينات الاجتماعية لـ 6426 مستفيدا.

المشروعات الممولة في قطاع التنمية المجتمعية والبشرية:

يقوم الصندوق الاجتماعي بدور فعال في مجال التنمية المجتمعية والبشرية والحد من الفقر وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية باستخدام أسلوب العمالة المكثفة في جزء من شبكة الأمان الاجتماعي التي تهدف إلى توفير فرص عمل مؤقتة في المجتمعات المستهدفة طبقا لخريطة الفقر بغرض تحسين الظروف المعيشية وإتاحة فرص عمل للمقاول الصغير للقيام بتنفيذ تلك الأعمال وكذلك أعمال الصيانة وتتم تلك المشروعات بالتنسيق والتعاون مع المحافظات والوزارات.

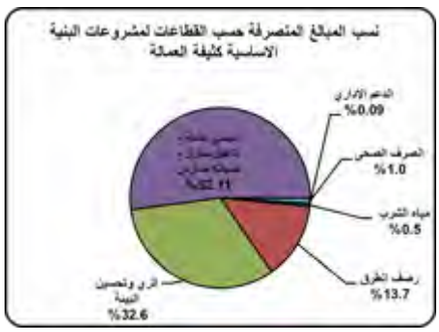

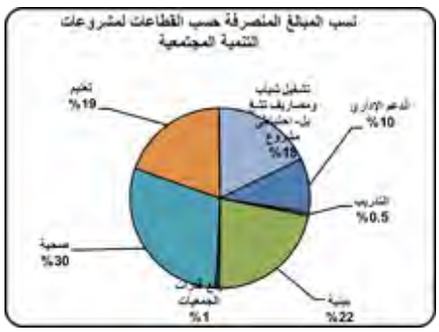

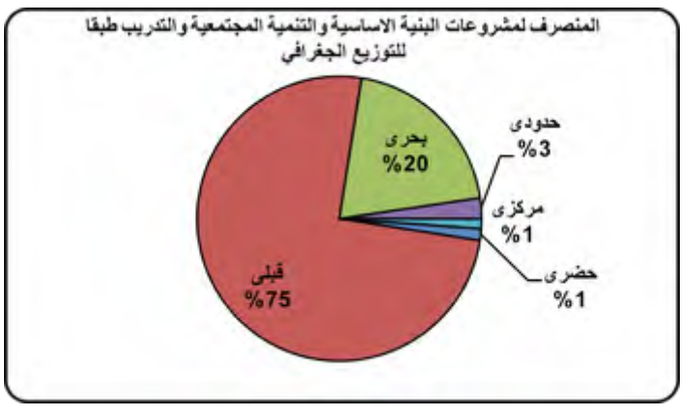

تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

المشروعات الصغيرة:

- يقدم الصندوق خدماته التمويلية للمنشآت الفردية أو الشركات الجديدة والقائمة التي ينطبق عليها تعريف المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر كما وردت بقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004.
- يتم تمويل كافة الأنشطة المرخص لها بالعمل طبقاً للقوانين السائدة بالدولة، ويشمل ذلك كافة المشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية التي تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بشرط توافر الجدوى الفنية والاقتصادية لكافة المشروعات الممولة ومطابقتها للالتزامات البيئية.

آليات تمويل العملاء بنظام الصندوق:

تمويل المشروعات الصغيرة من خلال الجهات الوسيطة:

- إن الآلية المتبعة منذ بداية عمل الصندوق في عام 1992 وحتى الآن تعتمد على التعاقد مع البنوك لإتاحة التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة من خلال شبكة الفروع والوحدات المصرفية للبنوك المتعاقد معها.
- يبلغ الحد الأقصى المطبق حالياً لقيمة القروض / التمويلات الممنوحة للعملاء من أصحاب المشروعات الصغيرة 2 مليون جنيه بالنسبة لمختلف قطاعات النشاط، وذلك باستثناء القطاعات التالية (القطاع الصناعي وقطاع الطاقة المتجددة وقطاع الإنتاج والتصنيع الزراعي، «فيما عدا مشروعات تجارة المواد الزراعية والغذائية») حيث يبلغ الحد الأقصى لقيمة القرض / التمويل 5 ملايين جنيه وذلك رغبة من الصندوق في تقديم مزيد من الدعم لتلك القطاعات لما تتمتع به من كثافة العمالة، هذا وعدد البنوك والفروع التي يتعامل معها الصندوق حوالي 16 بنكا وأكثر من حوالي ثلاثة الاف فرع.
- يتم التعاقد مع الجمعيات الاهلية والتعاونية وهي جمعيات متخصصة في تمويل نوعية متخصصة من المشروعات ذات الطبيعة الخاصة التي يصعب على قنوات التمويل التقليدية تمويلها كما تتمكن تلك الجمعيات من الوصول الى كافة الفئات

المستهدفة (مثل تنمية الثروة الحيوانية) وذلك بغرض إعادة الإقراض لأعضائها وعدد الجمعيات المتعامل معها حوالي 450 جمعية للمشروعات متناهية الصغر وحوالي 650 جمعية للتنمية المجتمعية.

- كما يتم التعاقد مع الشركات الوطنية المتخصصة (كارجاس وغازتك) لتمويل تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي.
- كما اتجه الصندوق مؤخراً لتنويع تعاقداته من خلال مؤسسات مالية غير مصرفية، مثل: شركات التأجير التمويلي وشركات التخصيم التجاري بغرض تمويل العملاء بنظام التأجير التمويلي والتخصيم التجاري.

تمويل المشروعات الصغيرة من خلال آلية الإقراض المباشر للعملاء:

- بدأ الصندوق منذ منتصف عام 2006 في تقديم التمويل للعملاء بشكل مباشر من خلال المكاتب الإقليمية للصندوق، وذلك بتطبيق سياسة ائتمانية مرنة تستهدف تمويل المشروعات وقطاعات النشاط بصفة عامة مع التركيز على تلك التي يعزف القطاع المصرفي عن تمويلها بصفة خاصة.
- يتم تقديم التمويل المباشر للعملاء من خلال نظام الإقراض التقليدي وكذلك من خلال نظام بيع المرابحات الإسلامية، هذا ويبدأ حجم التمويل من 10 آلاف جنيه مصري الى 2 مليون جنيه للمشروع الواحد.
- كما يتم إقراض الجمعيات بشكل مباشر لإقامة مشروعات إنتاجية مملوكة لها لمساعدتها على تحقيق الاستدامة المالية وزيادة قدرتها على تقديم الخدمات لأعضائها.

أشكال القروض / التمويلات التي تمنح للمشروعات الصغيرة بنظام الصندوق:

- قروض قصيرة ومتوسطة الاجل (قروض تقليدية).
- التمويل بنظام الحد الجاري مدين.
- التمويل وفقاً لنظام البيع بالمرابحة الاسلامية.
- التمويل بنظام المشاركة مع الجهات الوسيطة لإعادة الاقراض بالنظم الاسلامية.
- التمويل من خلال صيغة التأجير التمويلي.
- قروض نوعية متخصصة (لتنمية المشروعات الصناعية، الزراعية والثروة الحيوانية الداجنة والسمكية).
- التمويل من خلال سياسة الاستثمار «رأس المال المخاطر».
- التمويل بنظام الامتياز التجاري (الفرنشايز).
- التخصيم التجاري.

مجالات استخدام القروض / التمويلات التي تمنح للمشروعات الصغيرة بنظام الصندوق:

- تمويل شراء الآلات الجديدة والمستعملة المحلية والمستوردة بشرط توافر فترات الضمان والصيانة المناسبة وقطع الغيار.
- تمويل رأس المال العامل.
- تمويل الإنشاءات والمباني والتجهيزات بشرط أن يكون التمويل مقترناً بتمويل رأسمال عامل و/أو آلات.

تمويل المشروعات متناهية الصغر من خلال الجهات الوسيطة:

- يعتبر التمويل متناهي الصغر احدى الآليات الرئيسية لمحاربة الفقر خاصة بالنسبة لشريحة الفقراء النشطين اقتصاديا حيث انها تساعدهم على الحد من الفقر وتحسين حياتهم المعيشية ونظرا لأهمية المشروعات متناهية الصغر ونمو هذا القطاع في السنوات الأخيرة لما له من مردود ايجابي على تحسين الحياة المعيشية والتنمية الاقتصادية فقرر الصندوق الاجتماعي للتنمية التوسع في هذا المجال مما سيتيح الفرصة إلى الوصول إلى المناطق الريفية والحضرية الأكثر فقرا على مستوى

جميع المحافظات سواء عن طريق الجمعيات الأهلية لإقراض المستفيد النهائي او البنوك لإقراض الجمعيات الأهلية لنشر ثقافة عمل الجمعيات الأهلية مع البنوك وتزويدها بحجم تمويل أكبر يتناسب مع طبيعة نشاطها. ويبدأ حجم القرض للمستفيد النهائي من 500 جنيه مصري حتى 25 ألف جنيه.

- إيمانا من الصندوق الاجتماعي للتنمية بأهمية مشاركة القطاع الأهلي في دفع عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتمثل في قدرة الجمعيات الأهلية على إبراز المشكلات الحقيقية لتلك المجتمعات وتعبئة الجهود في إيجاد حلول عملية لمواجهتها فقد حرص الصندوق على الاستعانة بالقطاع الأهلي شريكا أساسيا في تنفيذ كثير من أنشطته، ولتحقيق ذلك فقد قام الصندوق الاجتماعي بعمل دراسة كاملة عن أوضاع الجمعيات الأهلية (غير الحكومية)، والتعرف على قدراتها المؤسسية وإمكانيات الكوادر الفنية لديها. وقد أشار معظم تقارير الجهات المانحة والوزارات إلى قلة عدد الجمعيات النشطة منها بالرغم من ضخامة العدد الإجمالي لها.
- ومن هذا المنطلق كان تدخل الصندوق الاجتماعي في دعم هذه الجمعيات الأهلية الذي يشمل بعضها دعما مباشرا مثل الدعم الإداري المالي وآخر غير مباشر مثل تقديم الدعم الفني لرفع كفاءة الكوادر العاملة بها بحيث تكون مؤهلة لتنفيذ أنشطة الصندوق في المجتمعات المحلية التي تعمل في نطاقها.
- كما يدعم الصندوق الاجتماعي للتنمية المشروعات متناهية الصغر من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات (المالية / غير المالية) بهدف رفع مستوى الدخول وتحسين الحياة المعيشية للأسر الفقيرة خاصة التي تعولها المرأة وكذا توفير فرص العمل لشباب الخريجين من الجنسين على النحو التالي:
  - الخدمات المالية : توفير قروض متناهية في الصغر.
  - الخدمات غير المالية: تدريب المستفيدين، إعداد دراسات جدوى مبسطة للمشروعات، المساهمة في إقامة معارض لتسويق منتجات المستفيدين، بالإضافة إلى ذلك المساهمة في رفع كفاءة الجهات الشريكة في تنفيذ مشروعات الإقراض.

مجالات دعم الصندوق الاجتماعي للجمعيات الأهلية:

- تمويل المشروعات المتناهية في الصغر من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية بما يتضمنه ذلك من دعم وتطوير وتأهيل هذه المؤسسات والجمعيات لتقديم الخدمات التمويلية للمشروعات المتناهية في الصغر وفقا لأفضل الممارسات العالمية.
- حصر الجمعيات والمؤسسات العاملة (أو الراغبة في التعامل) في مجال الإقراض المتناهي في الصغر مع تقييم وتصنيف هذه الجمعيات بناء على معايير محددة وواضحة لتحديد مدى قدرة الاعتماد على هذه الجهات في تنفيذ سياسات الصندوق.
- يتم الاعتماد في تقييم هذه الجهات على احدى الآليات المتعارف عليها عالميا التالي بيانها: G.I.R.A.F.E. (Governance, Information, Risks, (Assets, Funding, Efficiency مع ملاحظة الاعتماد على هذه المعلومات في إنشاء قاعدة بيانات عن الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإقراض المتناهي الصغر على مستوى الجمهورية.
- التنمية المؤسسية للجهات المنفذة من خلال تقديم الدعم الفني اللازم لتخطيط برامج الإقراض المتناهي في الصغر وتنفيذها ومتابعة الأداء الفعلي.
- الدعم الفني ويشمل كيفية الاستفادة من تصميم المشروع في بناء القدرات المؤسسية للجهة المنفذة (أن يحقق المشروع تغطية لمصروفات التدريب، المصروفات الإدارية، تعلية رأس المال، تكوين مخصصات...).
- توفير التمويل اللازم لبرامج الإقراض المتناهي في الصغر من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية.

أنواع الجمعيات التي يتعامل معها الصندوق:

- جمعيات تنمية المجتمع المحلي على مستوى المراكز القرى.
- الجمعيات الأهلية الأخرى على المستوى الإقليمي والمركزي التي تخدم أكثر من محافظة.
- جمعيات الأسر المنتجة.

كما يتميز الصندوق الاجتماعي للتنمية بتقديم الخدمات غير المالية لتساعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ومنها:

- دعم تحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال 33 وحدة للشباك الواحد بالمحافظات عن طريق تبسيط وتيسير الإجراءات واستصدار الموافقات والتراخيص اللازمة لبدء عمل المشروعات من خلال: ممثل الضرائب - السجل التجاري -

التأمينات الاجتماعية - التراخيص – التنظيم – البيئة – الامن الصناعي، وذلك من خلال آلية عمل موحدة ودليل تشغيل معتمد من الادارة العليا للصندوق لتنظيم عمل وحدات الشباك الواحد.

- تمكين أصحاب المشروعات من الحصول على حصتهم من المناقصات الحكومية من خلال تسجيلهم بسجلات صغار الموردين بالوزارات والهيئات الحكومية (طبقا للمادة 12 من قانون المشروعات الصغيرة برقم 141 لعام 2004 التي تنص على تخصيص نسبة لا تقل 10% من المشتريات الحكومية السنوية لأصحاب المشروعات الصغيرة).
- إتاحة فرص ومنافذ تسويقية لأصحاب المشروعات من خلال عرض منتجاتهم بسلاسل القطاع العام والسلاسل التجارية الكبرى بالقاهرة والمحافظات ومنها: شركة صيدناوي – شركة بيوت الأزياء الراقية – شركة عمر افندي - شركة الأزياء الحديثة - هايبر وان – ألفا ماركت -...).
- إيجاد سوق دائم بين أصحاب المشروعات من خلال خدمات B2B Business Match Making لتوفير احتياجات العملية الإنتاجية بالجودة المطلوبة وسعر منافس - ترشيح مشروعات للحصول على فرص تصديرية بالتعاون مع الجهات المتخصصة وعلى رأسها نقطة التجارة الدولية والمجالس التصديرية المتخصصة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التسويق لكافة منتجات المشروعات الصغيرة من خلال المعارض التابعة للصندوق التي تقام بالمعرض الدائم للمنشآت الصغيرة بأرض المعارض بصلاح سالم وكذا من خلال المعارض المتنوعة التي تقام بصفة دورية في كافة محافظات الجمهورية وأيضا من خلال المشاركة في المعارض المختلفة التي ينظمها شركاء التنمية.
- الترويج لفكر الحاضنات واختيار انسب الجهات المشاركة في إنشاء وإدارة وتشغيل الحاضنات.
- تدريب فني متخصص في المجال: الزراعي، الصناعي، الخدمي، الفرنشايز
- افكار ودراسات جدوى استرشادية للمشروعات الزراعية والصناعية.
- خدمة معلومات الاعمال (معلومات عن مصادر المواد الخام، موردي الآلات، الجهات الفنية المساعدة،.. الخ)
- المساهمة في تنفيذ مجمعات صناعية متخصصة .
- تنفيذ مشروعات متخصصة مع جهات مانحة (تنمية التجمعات الطبيعية- دعم سيدات الاعمال- مشروع قرية واحدة منتج واحد – الدعم الاقتصادي للمرأة).
- ابرام اتفاقيات لريادة الاعمال والتدريب مع شركاء التنمية.
- عقد ندوات للتوعية بأهمية ريادة الاعمال وخدمات الصندوق.

وضع المشروعات الصغيرة من حيث التحديات التي تواجهها

- ضعف ثقافة العمل الحر وثقافة ريادة الأعمال والإقبال عليها.
- أحيانا صعوبة الحصول على التمويل من الجهات التي تقوم بتمويل المشروعات، وصعوبة توفير الضمانات العينية المطلوبة وارتفاع تكلفة التمويل مع طول الفترة الزمنية لاتخاذ قرارات الرفض أو القبول للتمويل المطلوب.
- تعارض وتضارب قرارات الجهات المختصة والمعنية بإقامة وترخيص المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والخدمات المقدمة لها.
- عدم توفر العمالة الفنية الماهرة وارتفاع أجرها، نتيجة قصور المناهج التدريبية والمؤسسات التدريبية.
- صعوبة إجراءات التسجيل والترخيص والموافقات البيئية ومتطلبات السلامة المهنية والاشتراطات المساحية وارتفاع تكاليف تلك الإجراءات.
- صعوبة الحصول على أماكن مناسبة لإقامتها وإجراءات التسجيل.
- صعوبة الحصول على معلومات عن المنتجات والأسواق ومدخلات الإنتاج والمساحاتوالأماكنالملائمةلأوجهنشاطها.
- صعوبة التسويق لقصور قنوات وشبكات التسويق ونقص المعلومات وعدم كفاية الموارد لتوظيف المتخصصين في ذلك المجال.
- ضعف علاقات التشابك بين المشروعات الصغيرة والمنشآت الكبيرة والأجنبية، وصعوبة الحصول على العقود التي تطرحها الدولة.

التيسيرات التي قام بها الصندوق الاجتماعي لتشجيع تمويل المشروعات

- تنويع المنتجات التمويلية المتاحة لعملاء الصندوق (القروض العادية، الحد الجاري المدين، التأجير التمويلي، التخصيم التجاري، التوسع في التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية).
- تبسيط المستندات لمنح قروض مباشرة من خلال المكاتب الاقليمية المختلفة بالصندوق وذلك بغرض التيسير على المقترضين وسرعة تنفيذ القروض وتم الموافقة على تخفيض

المستندات اللازمة للحصول على القرض وفقاً لشرائح الاقراض بنظام الاقراض المباشر بالصندوق.

- تعديل وتبسيط إجراءات منح القروض متناهية الصغر :
  - تم تعديل مدة التعاقد مع الجمعيات والمؤسسات الاهلية التي لديها خبرة سابقة في التمويل متناهي الصغر الى 5 سنوات بدلا من 3 سنوات.
  - فترة السماح لمدة المشروع 18 شهرا.
  - السداد على 8 دفعات بدلا من 4 دفعات.
- آلية التمويل بضمان التنازل عن أوامر التوريد:
  - نظام التمويل بضمان التنازلات هو أحد الأنظمة التمويلية التي تقدمها الجهات المصرفية لعملائها من المقاولين والموردين من ذوي الخبرة والكفاءة في تنفيذ ما يعهد إليهم من عمليات متمثلة في مشروعات انشائية او توريد مختلف المواد والمهمات لصالح المصالح الحكومية وشركات قطاع الاعمال العام والخاص وذلك نظير تنازل العميل (المقاول، المورد) تنازلا رسميا لصالح الجهة المقرضة عن مستحقاته الناشئة عن تنفيذ عقود المقاولات أو عقود التوريد المبرمة مع الجهات المختلفة.
  - بشكل عام تم التركيز في تلك الآلية التي تمت الموافقة على تطبيقها لعملاء الصندوق الاجتماعي على نظام التسهيلات بضمان التنازل عن أوامر التوريد مع استبعاد النظام الاخر الخاص بالتسهيلات بضمان التنازل عن عمليات مقاولات حيث ان النظام الأول هو الأنسب في طبيعته للتطبيق على نظام الاقراض بالصندوق الاجتماعي.
  - التمويل الجديد من خلال الاستثمار / رأس المال المخاطر، حيث يهدف الصندوق للاستثمار المباشر من خلال المساهمة بحصة في رؤوس أموال الشركات التي تمارس أنشطة مكملة لأهداف وأنشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال الاشتراك في الاستثمار، أو التمويل المشترك لشركات رأس المال المخاطر، أو مسرعات الأعمال، أو حاضنات الأعمال التي لديها فرص نمو كبيرة حيث تقوم تلك الجهات بالاستثمار بحصة في رؤوس أموال الشركات ذات الأفكار الابتكارية التي تتمتع بفرص نمو كبيرة وواعدة.

أدوات استثمار برنامج رأس المال المخاطر:

- تمويل حقوق الملكية لشركات رأس المال المخاطر
- تمويل حقوق الملكية لحاضنات / مسرعات أعمال رأس المال المخاطر
- توفير قروض للشركات العاملة في مجال رأس المال المخاطر
- توفير قروض للشركات الناشئة في المراحل المبكرة أو مرحلة النمو
- تطوير نظام الشكاوي والاستفسارات وإنشاء قاعدة بيانات وتقارير إحصائية لها حيث يتم حاليا الرد بصورة سريعة وإيجابية على كافة الجهات سواء الداخلية أو الخارجية التي من ضمنها الصفحة الرسمية للصندوق (Face book) التي أظهرت الدور الإيجابي في الرد على شكاوي وطلبات واستفسارات المواطنين.
- استحداث آلية جديدة لإقامة المعارض الإقليمية داخل المحافظات تعتمد على إقامة معارض مجمعة لكل منطقة تضم مستفيدي الصندوق بمحافظات المنطقة.
- تحسين دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال التمويل متناهي الصغر على المستوى القومي وصدور قانون 141 لسنة 2014 والمصدر بتاريخ 2014/11/14 والخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر.
- تمثيل الصندوق الاجتماعي للتنمية بمجلس امناء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر بالهيئة العامة للرقابة المالية، وقد تم الاتفاق بالفعل بين الهيئة والصندوق

وتيسيرا على الجمعيات والمؤسسات الاهلية للحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر بإمكانية تقدم تلك الجهات بالمستندات المطلوبة الى أي من أفرع الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظات التابعة لها تلك الجمعيات والمؤسسات بملف الجمعية كاملا (طبقا للإرشادات المعلنة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والمعممة بأفرع الصندوق الاجتماعي للتنمية بكافة المحافظات) وذلك بديلا عن التعامل مع الهيئة مباشرة بمقرها الحالي في 20 شارع عماد الدين بمحافظة القاهرة (وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر بالهيئة العامة للرقابة المالية).

التوجهات الاستراتيجية للصندوق الاجتماعي للتنمية

الصندوق الاجتماعي للتنمية معني في المقام الأول بالتشغيل وإتاحة فرص للعمل فهو شبكة أمان تساند الدولة وتدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فقد تبنى الصندوق الاجتماعي استراتيجية لعام 2017 تتماشى مع استراتيجية وتوجهات الدولة وخاصة من خلال المحاور التالية:

البيئة التشريعية والمشروعات القومية :

1. المساهمة في تطوير البيئة التشريعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وما تتضمنها من تعديل تشريعات وقوانين ووضع استراتيجيات تساهم في زيادة أعداد وتنافسيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية بمحاورها المختلفة.
2. تبني استراتيجية وتوجهات الدولة للمشروعات القومية مثال: التاكسي الأبيض، مشروع جمعيتي، تخريد سيارات الميكروباص، تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، تطوير منطقة محور قناة السويس، استصلاح المليون ونصف فدان، مدينة الجلود الروبيكى، تطوير العشوائيات، النهوض بمنطقة النوبة، مدينة الأثاث الجديدة بمحافظة دمياط، مشاركة الصندوق لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مبادرة وزارة الأوقاف.
3. التوسع في خلق شراكات استراتيجية مع شركاء التنمية من وزارات وهيئات محلية ودولية، بما يعود بالنفع والأثر المباشر في اقتصاد الدولة بشكل عام وعلى خلق فرص عمل بشكل خاص.

الخدمات المالية وغير المالية:

1. تقديم منظومة متكاملة مستحدثة بشقيها المالي والمتمثلة في قروض ميسرة من خلال تبسيط الإجراءات وتحديث آليات تمويلية جديدة، وغير المالي المتمثل في خدمات تدريبية وتسويقية بهدف التطوير وزيادة القدرة التنافسية، بما يفتح للمشروعات مجالات اوسع، سواء في الأسواق المحلية أو الدولية.
2. استكمال منظومة دعم الشباب من خلال اعادة هيكلة قطاع الخدمات غير المالية ليتم اضافة مجموعة خدمات وفقا لأفضل الممارسات الدولية في التنمية الاقتصادية التي تعتمد على تنمية المشروعات الصغيرة كونه احدى أهم دعائمها مع تقديم خدمات غير مالية متخصصة في كافة الأنشطة والقطاعات الإنتاجية والمختلفة وخاصة المشروعات الزراعية والمشروعات ذات القيمة المضافة التي تتماشى مع محاور استراتيجية التنمية المستديمة للدولة لعام 2030.
3. الاستهداف القطاعي والجغرافي حيث التوجه نحو استهداف زيادة نسبة القطاع الصناعي في المشروعات الصغيرة وخاصة الصناعة كثيفة التشغيل ودعم فكرة المجمعات الصناعية المتخصصة، واستهداف تمويل مشروعات بمحافظات الصعيد والتركيز عموماً على المحافظات الأكثر فقراً. وكذلك استهداف المشروعات الكبرى للثروة

الحيوانية والسمكية.

4. التحول التدريجي من تقديم الخدمات غير المالية بدون مقابل إلى تحديد الخدمات التي يتميز فيها الصندوق (من وجهه نظر المستفيدين) وتوفيرها بمقابل مادي بسيط مناسب يزداد تدريجيا بناء على حجم الطلب عليها وكذا أسعار الخدمة العادلة بالسوق.
5. المساهمة في إدماج القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي ووضع آلية لتطبيق عملية الإدماج بالتنسيق مع شركاء التنمية من خلال وضع بعض الحوافز للمساعدة على التطبيق مثال: الضرائب، التدريب، الأراضي،..).
6. تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات وذلك من خلال دعم التجمعات الإنتاجية Cluster وقد تم البدء في تحفيز الموارد لهذا الغرض.
7. اعادة تشغيل حاضنات الاعمال على مستوى الجمهورية باستخدام افضل الممارسات العالمية التي تستهدف دعم الأفكار الجديدة من خلال احتضانها ثم تمويلها وتقديم خدمات تنمية الأعمال اللازمة لنموها وتنافسيتها.
8. تفعيل آلية المساهمة في رؤوس أموال الحاضنات وشركات رأس المال والمخاطر في نموذج للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من اجل دعم ريادة الأعمال.
9. تحفيز انشاء مراكز ريادة اعمال على مستوى الجمهورية لرعاية المشروعات منذ بدايتها فكرةً وحتى تبدأ وتنمو وفقا للتعريف القومي للمشروعات الصغيرة الذي تم إعداده عن طريق وزارة التجارة والصناعة والصندوق الاجتماعي للتنمية وتم اعتماده من قبل البنك المركزي المصري خلال نهاية ديسمبر 2015.
10. التركيز على استهداف المشروعات التي تنتج الصناعات المغذية عالية التصنيع والتقنية ذات القيمة المضافة في السوق المحلية والخارجية.
11. مساهمة الصندوق في الشركات المتخصصة في التمويل متناهي الصغر.
12. إعادة دراسة تفعيل بروتوكول التعاون مع الهيئة القومية للبريد لتيسير عملية المنح والتحصيل على عملاء التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى تشجيع العملاء على الادخار حيث ان الهيئة هي المؤسسة البنكية الوحيدة التي تقدم التحويلات النقدية والادخار.
13. تكثيف الحملات التسويقية للتعريف بالصندوق ونشر دوره من خلال إنشاء وحدة متخصصة لتنمية المشروعات الصغيرة بكل وزارة اقتصادية أو خدمية.
14. دراسة إمكانية التعامل مع أكثر من جهة تأمينية تتناسب مع طبيعة عمل الصندوق لتيسير صرف التعويضات وتسييل وثائق التأمين.

التنمية المجتمعية والبشرية:

1. توفير فرص تشغيل وبناء قدرات ومهارات الشباب العاطلين وذلك لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية حيث يتم التركيز على المشروعات كثيفة العمالة في القطاعات المختلفة التي تهدف إلى زيادة فرص التشغيل بالنسبة للشباب والفتيات، كما يتم التركيز على المحافظات الأكثر فقراً طبقاً لخريطة الفقر.
2. دراسة تحويل برامج التشغيل كثيف العمالة إلى برنامج قومي يتم تمويله من مصادر الدولة ويكون الصندوق الاجتماعي للتنمية هو ذراع الدولة المسؤول عن إدارة هذا البرنامج.

تدبير الموارد المالية:

التعاون مع وزاره التعاون الدولي بشأن استقطاب موارد تمويل خارجية ميسرة تتوافق مع توجيهات رئيس الجمهورية لدعم المشروعات الصغيرة فضلا عن توفير العملة الصعبة لسد احتياجات البلاد، هذا بالإضافة إلى الحصول على تمويل جديد لتنفيذ مشروعات كثيفة العمالة في البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب، وكذا تعبئة الموارد المالية لدعم خدمات تنمية الأعمال (جهات مانحة – CSR – حكومة).

الاهتمام بالمرأة:

1. إقامة المعرض الأول لمنتجات المرأة المصرية العام 2017 تحت شعار «رائدات أعمال مصر» بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وتحت رعاية رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي باعتبار عام 2017 «عام المرأة».
2. يستهدف الصندوق الاجتماعي للتنمية الحصول على شهادة ختم النوع الاجتماعي(Gender seal) لتكون أول مؤسسة مصرية تحصل على هذه الشهادة العالمية، والختم هو بمثابة شهادة عالمية تمنح للمؤسسات التي تعمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وذلك من خلال دمج سياسات النوع الاجتماعي في جميع السياسات الداخلية وفي تنفيذ جميع المشروعات.
3. تطوير منتجات تمويلية جديدة خاصة بالمرأة لزيادة تمكينها اقتصاديا واجتماعيا.
4. التوسع في ادماج النوع الاجتماعي في البرامج والمشروعات المختلفة في الصندوق وكذا برامج التدريب.

البيئة والتنمية المستدامة: معالم الأزمة وآفاق التجاوز في المغرب

د. رضوان العنبي
باحث في القانون العام

على الرغم من ازدياد درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن هذه الأخيرة شهدت تلوثا عاليا لم يحدث من قبل، وفي هذا الإطار تعالت الأصوات المنادية بضرورة المحافظة عليها وحمايتها من التدهور، وأصبحت البيئة وما يصيبها من تدهور موضوعا للدراسات والأبحاث العلمية والشغل الشاغل للباحثين والعلماء في مختلف المجالات بهدف الحد من هذا التدهور أو التقليل منه على الأقل، كما حظي موضوع البيئة بالاهتمام أيضا من قبل النظم القانونية المختلفة إن على المستوى العالمي أو على المستوى الوطني.

تستعرض هذه الورقة البحثية أهم المشكلات والمخاطر التي تواجه البيئة والتي تؤثر سلبا على صحة الأفراد والكائنات الحية بشكل عام كما تبرز ضرورة عمل الحكومات على إرساء الآليات القانونية الكفيلة بحماية البيئة لعلاقتها الوطيدة بتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق يعتبر المغرب من البلدان التي أدركت أهمية الحفاظ على البيئة ووضعت استراتيجيات لحمايتها وهو ما يجعل من تجربتها تستحق الدراسة والتحليل.

وعلى الرغم من أن لفظ البيئة أصبح من الألفاظ شائعة الاستعمال في الوقت الحاضر، إلا أنه من الصعب وضع تعريف محدد لها، ويرجع ذلك إلى تباين مدلولها تبعا لنمط العلاقة التي تربط الإنسان بهذا الاصطلاح، حيث تباين الباحثون والمختصون فيما بينهم في وضع تعريف محدد لاصطلاح البيئة يتفق عليه الجميع، فتعددت تبعا لذلك التعاريف في هذا الشأن.فهي المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت شيدها لإشباع حاجياته.

كما تعرف البيئة أيضا على أنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر ويؤثر فيه، بكل ما يشتمله هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات سواء كانت طبيعية كالصخور وما تضمه من معادن ومصادر طاقة وتربة وموارد مياه وعناصر مناخية من حرارة وضغط ورياح وأمطار ونباتات طبيعية وحيوانات بحرية وبرية، أو معطيات بشرية أسهم الإنسان في وجودها من عمران وطرق نقل ومواصلات ومزارع ومصانع وسدود... الخ

تعاني البيئة من الكثير من المشاكل والتحديات، ولكن يمكن إجمال أو حصر كل هذه المشاكل في نقطتين أساسيتين هما:التلوث والإستنزاف.

وعلى الرغم من ازدياد درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن هذه الأخيرة شهدت تلوثا عاليا لم يحدث من قبل وذلك في جميع عناصر البيئة من هواء وغذاء وتربة ومياه

وضوضاء وتزايد مخلفات الإنسان المنزلية والصناعية الخطرة ، والإسراف في استخدام المبيدات ، ومن الاعتداء على الأرض الزراعية وعلى المساحات الخضراء الضرورية لاستمرار الإنسان ، ومن انقراض أنواع مختلفة من الحيوانات والنباتات ، كل ذلك أدى إلى تدهور واضح وبارز في البيئة انعكس بدوره على حياة الإنسان وصحته وحيويته.

ويتضح من ذلك أن معظم أسباب تدهور البيئة وتلوثها يرجع إلى أنشطة الإنسان نفسه لأنه لم يضع في اعتباره صحة وسلامه البيئة والذي ينعكس بدوره على تغيير البيئة الطبيعية والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى.

لقد اعتبر التدهور البيئي ولمدة طويلة أثر حتمي للتقدم الصناعي والتكنولوجي أو أنه نوع من الثمن الذي يجب دفعه مقابل ما تحقق من تقدم، وكان الحديث عن حماية البيئة من هذا التدهور يعد نوعا من الترف، ولم تتفطن البشرية للآثار السلبية للتدهور البيئي إلا مع النصف الثاني للقرن العشرين على إثر مجموعة من الكوارث البيئية التي هزت العالم، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بشكل متصاعد بالقضايا البيئية وعلى كافة المستويات، حيث أضحت البيئة أحد الرهانات المعاصرة ذات الارتباط الوثيق بالتنمية والنشاط الاقتصادي.

وفي هذا الإطار تعالت الأصوات المنادية بضرورة المحافظة عليها وحمايتها من التدهور، وأصبحت البيئة وما يصيبها من تدهور موضوعا للدراسات والأبحاث العلمية والشغل الشاغل للباحثين والعلماء في مختلف المجالات بهدف الحد من هذا التدهور أو التقليل منه على الأقل، كما حظي موضوع البيئة بالاهتمام أيضا من قبل النظم القانونية المختلفة إن على المستوى العالمي أو على المستوى الوطني.

وقد بدأ الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي بشكل واضح انطلاقا من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المنعقد بمدينة ستوكهولم بالسويد في عام 1972 ، حيث ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر ستوكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية وقد صدر عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية تضمنت مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية.

وقد تعزز الاهتمام العالمي بموضوع البيئة وحمايتها بشكل أكبر من خلال مؤتمر، الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد بمدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992. وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من الوثائق القانونية تمثلت في إعلان قمة الأرض)إعلان ريو (، وجدول أعمال القرن 21 ، ومبادئ حماية الغابات بالإضافة إلى اتفاقية التغيرات المناخية وكذا اتفاقية التنوع البيولوجي، وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه الوثائق تضمنت الإشارة إلى فكرة التنمية المستدامة التي تسعى إلى تلبية حاجيات وطموحات الأجيال الحاضرة من الموارد البيئية من دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها منها، كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية بمختلف أشكالها وصورها من جهة ومقتضيات حماية الموارد البيئة والثروات الطبيعية من جهة أخرى.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من الاهتمام المتزايد بالبيئية على مستوى الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة والإعلام وحتى على المستوى الشعبي وخاصة بعد الكوارث والأزمات البيئة التي برزت في العقود الأخيرة، كما هو الحال بالنسبة لظاهرة الاحتباس الحراري، إتلاف مجال واسع من المساحات الغابوية، ندرة وتراجع مستويات المياه العذبة في العديد من المناطق.

كما تكمن اهميته في التعرض الى الأسباب المفضية الى تدهور البيئة وتلوثها والتي ترجع في اغلبها الى الإنسان واستغلاله للموارد والذي يتم بطرق خاطئة الأمر ،مما فرض التفكير في الآليات العملية الكفيلة بضمان تحقيق الموازنة بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية البيئة.

ويطرح موضوع «البيئة والتنمية المستدامة :معالم الأزمة وأفاق التجاوز في المغرب» جملة من التساؤلات من قبيل:

- ما هي مظاهر التدهور البيئي بالمغرب؟
- من يتحمل المسؤولية في تردي الوضع البيئي؟
- ما هي ركائز التنمية المستدامة؟
- مدى فعالية الآليات المتخذة من قبل المشرع في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة من جهة ومقتضيات حماية البيئة من جهة أخرى؟
- كيف يمكن تجاوز الوضع البيئي المتردي ووفق أي آليات؟

تساؤلات وأخرى سنحاول الإجابة عنها من خلال المحاور التالية:

- المحور الاول: معالم الأزمة البيئية بالمغرب

- المحـور الثـاني: الحفـاظ عـلى البيئـة مدخـل لتحقيـق التنميـة المسـتدامة

المحـور الاول: معالـم الازمـة البيئيـة بالمغـرب:

إن موضـوع البيئـة هـو موضـوع الحيـاة عـلى هـذا الكوكـب في صورتهـا الطبيعيـة والبشريـة. وهـي مسـؤولية كل مـن يعيـش عـلى الأرض بهـدف إعمارهـا وليـس التسـبب في تدمـير عنـاصر الحيـاة فيهـا, وهـذا الهـدف لـن يتحقـق الا بيـد الإنسـان لكـن يبـدو انـه في طريقـه إلى الرفاهيـة قـد تعـدى حـدوده حتـى غـدت تصرفاتـه هـي مصـدر تلـوث البيئـة والأضرار بهـا. واذا اسـتثنينا بعـض الظواهـر التـي تتـم في اطـار الطبيعـة نفسـها وفقـا لقوانينهـا الا أن قضايـا البيئـة تـدور كلهـا حـول الإنسـان فهـي مـن صنعـه : امـا في تعاملـه مـع اخيـه الانسـان كالحـروب المدمـرة، وامـا مـن سـوء التخطيـط الاقتصـادي والاجتماعـي , وامـا مـن سـوء إدارة اسـتعمال المـوارد ومـا ينتـج عنهـا مـن تلـوث البيئـة الطبيعيـة في الـبر والبحـر والجـو.

الفرع الاول: مظاهر الأزمة البيئية بالمغرب

شـهد المغـرب تغـيرات هائلـة في القـرن الحـالي فقـد ارتفـع عـدد سـكانه مـن نحـو 29 680 069 مليـون نسـمة منـذ قـرن إلى أكـثر مـن 33 مليونـاً حاليـاً ،وخـلال هـذه الفـترة تدهـورت البيئـة وتضاءلـت المـوارد الطبيعيـة نتيجـة أنمـاط تنمويـة لم تكـن مسـتدامة الى حـد بعيـد. وفي معظـم الحـالات كانت السياسـات المبرمجـة في غالبيتهـا مجموعـات مـن الإجـراءات المؤقتـة القصـيرة الأجـل القصـد منهـا معالجـة تحديـات آنيـة دون الانخـراط في عمليـات تخطيـط طويلـة الأجـل في الوقـت ذاتـه.

ورغـم تعـدد وتنـوع المشـاكل البيئيـة إلا أنـه عمومـا يمكـن تصنيفهـا إلى مشـاكل تـؤدي إلى تـردي البيئـة الطبيعيـة وأخـرى تؤثـر في جـودة البيئـة الحضريـة.

الفقرة الأولى : التلوث البيئي وتدهور الموارد الغابوية

شـهدت البيئـة تلوثـا عاليـا لم يحـدث مـن قبـل وذلـك في جميـع عناصرهـا مـن هـواء وغـذاء وتربـة ومياه وضوضـاء وتزايـد مخلفـات الإنسـان المنزليـة والصناعيـة الخطـرة.

كـما سـاهم التوسـع العمـراني في القضـاء عـلى الغطـاء النبـاتي في العـالم عامـة ،حيـث توسـعت المـدن وضمـت إليهـا القـرى والأريـاف كـما تـم انشـاء مـدن جديـدة وكل ذلـك أدى إلى قطـع اعـداد كثـيرة مـن الأشـجار ولم تراعـي اهميـة هـذه الأشـجار في تثبيـت التربـة وتلطيـف الجـو والآثـار البيئيـة الأخـرى.

اولا: التلوث البيئي

يعـرف التلـوّث البيئـي انـه التغيـرات غـير المرغوبـة فيـما يحيـط بالإنسـان كليـا أو جزئيـا كنتيجـة لأنشـطته مـن خـلال حـدوث تأثـيرات مبـاشرة أو غـير مبـاشرة تغـير مـن المكونـات الطبيعيـة والكيميائيـة والبيولوجيـة للبيئـة مـما يؤثـر عـلى الإنسـان ونوعيـة الحيـاة التـي يعيشـها، ويمكـن تنقسـم مصـادر التلـوث إلى مجموعتـين:

1- التلوث الطبيعي:

وهـي الملوثـات النابعـة مـن البيئـة ذاتهـا مثـل : الـزلازل - البراكـين - زحـف الكثبـان الرمليـة عـلى المـزارع والإمطـار الغزيـرة التـي تجـرف التربـة ولكـن بمشـيئة اللـه وبعـد فـترة مـن الزمـن تـوازن الطبيعـة نفسـها.

2- التلوث بسبب النشاط البشري:

ويمكن ان ندرج في هذا الإطار:

أ- تلـوث الميـاه: ويعـد تلـوث الميـاه إحدى المشـاكل البيئيـة التـي تخـل بتـوازن الوسـط الطبيعـي ذلـك أن التزايـد الديمغـرافي والتوسـع العمـراني وتكاثـر الأنشـطة الصناعيـة كلهـا عوامـل أدت إلى ارتفـاع نسـبة الميـاه المسـتعملة التـي أضحـت تهـدد المـوارد المائيـة بالتلـوث خصوصـا في ظـل ضعـف وسـائل التطهـير السـائل وغيـاب التجهيـزات الأساسـية لمكافحـة التلـوث المـائي مـما أدى إلى تفاقـم الآثـار البيئيـة والصحيـة الناجمـة عـن تلـوث الميـاه سـواء تعلـق الأمـر بالميـاه القاريـة أو الميـاه البحريـة.

ويمكـن إرجـاع تلـوث الميـاه القاريـة السـطحية منهـا والجوفيـة إلى مصـادر متعـددة مـن أهمهـا:

- التلـوث الناتـج عـن الميـاه المسـتعملة المنزليـة والصناعيـة؛
- التلـوث الفلاحـي الناتـج عـن الاسـتعمال الكثيـف للأسـمدة والمبيـدات الحشريـة مـما يـؤدي إلى الإضرار بالفرشـات المائيـة الباطنيـة

وأكيـد أن تلـوث الميـاه القاريـة بمختلـف مصـادره يـؤدي إلى تدهـور جودتهـا الـذي يظهـر في ارتفـاع درجـة الملوحـة فيهـا وتراكـم النفايـات وبقايـا المـواد الكيماويـة غـير القابلـة للتحلـل , أضـف إلى ذلـك مـا ينتـج عـن تلوثهـا مـن أضرار صحيـة, إذ أن انتشـار المسـتنقعات يـؤدي إلى ظهـور الحشرات والجراثيـم خصوصـا في المناطـق التـي تفتقـد لشـبكات التطهـير والـصرف الصحـي وبالتـالي تظهـر العديـد مـن الأمـراض المرتبطـة بتلـوث الميـاه.

- كـما تتعـرض البيئـة البحريـة لأشـكال مختلفـة مـن التلـوث ناتجـة عـن مصـادر أرضيـة أو بريـة أو نتيجـة الأنشـطة البحريـة أو بفعـل التخلـص مـن النفايـات

وكذلك التلوث الذي تحدثه ناقلات البترول.

وبالنسبة للبيئة البحرية المغربية فإنها ليست في مأمن من التلوث البحري الذي تحدثه المنشآت الصناعية المتمركزة بجوار المناطق الساحلية والتي تسبب في تلويث مياه البحر بالملوثات الكيماوية الناجمة عن النفايات الصناعية المعدنية وكذلك الملوثات العضوية التي تنتج عن نفايات الصناعات السكرية والورقية والمدابغ. أضف إلى ذلك ما ينتج عن الكثافة السكانية بجوار الساحل الأطلسي من نفايات منزلية سائلة تصرف في المياه البحرية دون معالجة كل هذه العوامل البرية تجعل الشريط الساحلي الأطلسي الممتد من القنيطرة إلى آسفي والذي يضم أكثر من تلثي النسيج الصناعي المغربي معرض للتلوث البحري.

ومما لا شك فيه أن تلوث المياه البحرية يؤدي إلى تدهور خصائص البيئة البحرية كما يساهم في تردي جودة مياه الشواطئ ويؤثر في النباتات والحيوانات البحرية وبالأخص الثروة السمكية الوطنية.

ب- تلوث التربة: تتلوث التربة عن طريق طمر النفايات، خاصة النفايات الصناعية، حيث أن هذه النفايات تحتوي على معادن ثقيلة سامة مثل الرصاص والزئبق وقد يحدث تلوث التربة عن طريق استخدام أنواع مضرة من المبيدات والأسمدة. وعندما يتم استخدام التربة الملوثة في العمليات الزراعية فإنها تنتقل إلى النباتات ومنها إلى الإنسان.

ج- تلوث الهواء: يتلوث الهواء ببعض منتجات المصانع من غازات ضارة مما يؤثر على طبقة الأوزون والمناخ عامة وبالتالي على صحة الإنسان نتيجة لاستنشاقه لهذه الغازات الضارة.

د- التلوث الكيميائي: يحدث هذا النوع من التلوث عن طريق طمر النفايات الصناعية دون معالجة أو عن طريق بعض أنواع الأسمدة والمبيدات الضارة فتنتقل للتربة والماء ثم إلى الكائنات الحية من حيوان أو نبات ثم للإنسان ويحدث التلوث الكيميائي نتيجة الاستخدام المفرط للمنظفات المنزلية المحتوية على مواد كيميائية والتي تكون السبب المباشر المؤدي إلى كثير من الأمراض المزمنة.

هـ- التلوث الضوضائي: ارتفعت نسبة أمراض القلب والجهاز الهضمي والتوتر العصبي بسبب

تداخل مجموعة من الأصوات العالية الحادة والغير مرغوبة مما يسبب الإزعاج للإنسان مثل: ازدحام الشوارع،.....

ثانيا: تدهور الموارد الغابوية وانتشار ظاهرة التصحر

تكتسي الثروة الغابوية الوطنية أهمية كبيرة بالنظر للوظائف المتعددة التي تؤديها فمن الناحية الإيكولوجية تقوم الغابة بالمحافظة على البيئة إذ تعمل على مقاومة التعرية والانجراف وتساهم في تعديل المناخ والتخفيف من تلوث الهواء بالإضافة إلى تنظيمها لصبيب مجاري المياه, واقتصاديا فإن الغابة توفر المادة الأولية للعديد من الصناعات إذ تغطي قسطا وافرا من حاجيات البلاد من المواد الغابوية بمختلف أصنافها ومن الناحية الاجتماعية فإنها تؤمن العمل للسكان الذين يعيشون بداخلها أو بجوارها , فضلا عن ذلك فهي تساهم في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية. غير أن الثروة الغابوية الوطنية هي في تدهور مستمر نتيجة لعدة عوامل إنسانية وطبيعية من أهمها :

• الاستغلال الكثيف للأخشاب وحطب التدفئة حيث أن حجم الاستهلاك السنوي من خشب الوقود يفوق 10 ملايين متر مكعب تقتطع من الرأسمال الغابوي.

• الاستغلال التعسفي للغابة من خلال عمليات القطع والاجتثات المباشرة.

• الرعي الجائر الذي يقصد به تدهور النباتات الرعوية من قبل الماشية بواسطة الاستغلال المفرط للمراعي الغابوية مما يؤدي إلى إضعاف نموها وتدهور التربة.

• وهناك عوامل أخرى تؤدي إلى تدهور الغطاء الغابوي منها ظاهرة احتراق الغابات, الحشرات والطفيليات المتلفة للأشجار, الضغط العمراني والسياحي ثم هناك العوامل الطبيعية المتمثلة في التعرية والتصحر وانجراف التربة.

وبخصوص ظاهرة التصحر فهي يعني تدهور التربة في المناطق شبه الجافة أو المناطق شبه الرطبة بسبب عوامل عديدة مثل التغيرات المناخية أو أنشطة الإنسان ،ومن أهم مظاهر التصحر نجد:

- انجراف التربة؛
- نشاط الكثبان الرملية الثابتة؛
- تناقص الغطاء النباتي وتدهور نوعيته.

وتساهم عوامل عدة في خلق هذا المشكل نذكر منها:

* العوامل البشرية: وتعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى خلق مشاكل التصحر, فمعدلات النمو السكاني المتزايدة بشكل متسارع يفضي الى استغلال الموارد البيئية المختلفة أقصى استغلال لتوفير الغذاء والطاقة. كما ويتم الإفراط في قطع الأشجار والغطاء النباتي لزحف العمران.

* العوامل الطبيعية: من الملاحظ أن التغيرات المناخية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي سوف تؤدي إلى ارتفاع في درجات الحرارة على مستوى العالم وتغير في توزيع الأمطار مما يهدد المناطق الجافة وشبه الجافة بمظاهر التصحر.

جـ ـ تنحصر مظاهر التصحر في الاتي:

- تملح التربة.
- زحف الرمال.
- تدهور الغطاء النباتي والتنوع الحيوي.

الفقرة الثانية: تردي البيئة الحضرية

تتعرض البيئة الحضرية بدورها لاختلالات ناتجة عن الكثافة السكانية والضغط العمراني وتطور الأنشطة الإنسانية الحضرية والصناعية ،وتجسد مشكلتي السكن غير اللائق والنفايات بمختلف أصنافها وما يتولد عنهما من أضرار بيئية وصحية أهم النماذج التي تبرز التردي البيئي في الوسط الحضري.

اولا : انتشار السكن غير اللائق

مما لا شك فيه أن التزايد المضطرد للمجالات السكنية غير اللائقة التي تفتقد للربط بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء ولا تتوفر على التجهيزات المتعلقة بالنظافة والتطهير ولا على نظام ملائم للتخلص من المياه المستعملة والنفايات المنزلية يؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية.

ذلك أن «دور الصفيح» و«الأحياء العشوائية والهامشية» تسبب في تشويه المنظر العمراني والحضري وتؤدي إلى نمو لا عقلاني للمدن ، خاصة وأنها تستقر غالبا في المناطق الهامشية للمدن وتتشكل من «أبنية حديدية أو طينية» تتخللها أزقة ضيقة فيها مجاري مليئة بالمياه المستعملة. وفي غياب قنوات الواد الحار تصبح تلك الأزقة مرتعا خصبا للحشرات الضارة والحيوانات الضالة إضافة إلى ان تراكم النفايات المنزلية الصلبة في جنبات هذه الأحياء يساهم في انتشار الأوبئة والأمراض المعدية.

ثانيا: تفاقم معضلة النفايات

تشكل النفايات بمختلف أشكالها معضلة بيئية تزيد من تعقيد مشاكل البيئة الحضرية وتؤدي إلى تدهور الوسط الطبيعي , حيث أنه في غياب وسائل وطرق ملائمة لتدبيرها العقلاني باتت تؤثر على صحة الإنسان والبيئة.

لقد ارتفعت كميات النفايات بالمغرب في العقود

الأخيرة بسبب التوسع الحضري والتقدم الصناعي والتكنولوجي والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

وتتنوع النفايات حسب طبيعتها إلى نفايات غازية ناجمة عن المقذوفات الغازية للمعامل والمصانع ووسائل النقل، ثم هناك النفايات السائلة التي تنجم عن الأنشطة الحضرية الصناعية والمنزلية- والتي تعرضنا لها في معرض حديثنا عن تلوث المياه- وهناك النفايات الصلبة التي يمكن تصنيفها حسب إنتاجها إلى نفايات صلبة منزلية ونفايات صلبة صناعية ونفايات طبية.

أما عن الأضرار البيئية والصحية للنفايات بوجه عام فتتلخص في كون النفايات السائلة تؤدي إلى تلوث مجاري الأودية والأنهار والطبقات المائية الجوفية ،مما يؤدي إلى انتشار الكثير من الأمراض, كالإسهال والتيفويد....(..وبخصوص النفايات الغازية فهي تؤدي إلى تلوث الهواء مما يسبب في انتشار الأمراض التنفسية , أما النفايات الصلبة بمختلف أصنافها المنزلية والصناعية والطبية فهي لا تؤدي إلى تدهور البيئة إلا عندما لا يتم حسن تدبيرها بإعادة استعمالها أو معالجتها، إذ أن غياب الوسائل والطرق الملائمة لمعالجة النفايات يؤدي إلى أضرار كبيرة تتجسد في انتشار الأمراض والأوبئة وتكاثر الحشرات الضارة وتشويه المناظر الطبيعية. ومما يزيد في تعميق الوضع أن تلك النفايات تساق إلى مطارح عمومية غير مراقبة ،حيث يتم التخلص منها بطريقة عشوائية مما يؤدي إلى تلوث المياه السطحية وتلوث المياه الجوفية بواسطة تسرب سائل النفايات المركز إلى الفرشات المائية الباطنية.

الفرع الثاني: عوامل اختلال التوازن بين البيئة ومتطلبات التنمية

إن التدهور الشديد للبيئة أتى نتيجة للتغيرات الأساسية في أنماط التنمية البشرية في منتصف القرن التاسع عشر، فقد اتسم العالم منذ ذلك الوقت وحتى الآن بالتغيرات السريعة في عدد السكان ونمط الاستهلاك وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء وعدم الاتزان بين النمو وقدرة البيئة على احتوائه.

وقد واكب هذه التغيرات تحولات في الأنماط العمرانية ، فقد تضخمت العديد من المدن القائمة

كـما تحولـت العديـد مـن القـرى والبلديـات إلى مـدن نتيجـة للأنشـطة الصناعيـة التـي توطنـت بهـا. فكيـف اثـر التزايـد السـكاني عـلى البيئـة وسـاهم في تدهورهـا؟

الفقـرة الاولى: النمـو السـكاني المتسـارع واثـره عـلى ا لبيئة

تشـكل الزيـادة المسـتمرة في عـدد السـكان واحـدة مـن المشـاكل الضخمـة التـي تعـاني منهـا العديـد مـن الـدول في وقتنـا الحـاضر، فالارتفـاع الهائـل لعـدد السـكان يـؤدي الى اسـتغلال المـوارد الطبيعيـة وبالتـالي يخلـق نوعـا عـدم التـوازن بـين الاثنـين نظـرا للتضخـم السـكاني مـن جهـة يقابلـه عـدم توفـر المـوارد والغـذاء والسـكن الملائـم مـن جهـة اخـرى.

وهكـذا تلقـي عوامـل مثـل النمـو والتوزيـع السـكاني بالإضافـة الى الهجـرة العاليـة بـين المـدن لأسـباب مختلفـة مجتمعـة مـع انمـاط الاسـتهلاك البـشري تبعاتهـا عـلى البيئـة التـي لهـا حـدود وقـدرة لاسـتيعاب النفايـات والاسـتمرار بقطـع الاشـجار والحاجـة للميـاه العذبـة لغـرض الـري أو الاسـتهلاك البـشري.

ومـع اسـتمرار تطـاول الانسـان عـلى البيئـة لتوفـير الغـذاء الـلازم نظـرا لارتفـاع اعـداد السـكان ومـع قلـة الاراضي الصالحـة للزراعـة ،يعمـد حينهـا لاسـتخدام المـواد الكيمياويـة والمبيـدات الحشريـة بشـكل كبـير ومسـتمر وبـدون توقف.مـما انعكـس سـلباً عـلى نوعيـة التربـة وافقدهـا قدرتهـا عـلى الانتـاج وهـذا لـه تأثـير واضـح عـلى المحاصيـل الزراعيـة وهـذا حتـما يـؤدي الى الاخـلال بالاقتصـاد الوطنـي.

ان النمـو الهائـل والغـير المتـوازن بـين المناطـق الحضريـة والقرويـة واحـدة مـن المـؤشرات السـلبية التـي تؤثـر عـلى بنيـة الخدمـات الاساسـية وضعـف قدرتهـا لاسـتيعاب الزيـادة السـكانية , ذلـك ان التوسـع العشـوائي للمـدن الـذي يمتـد لـلأراضي الهشـة التـي لا تصلـح للبنـاء والسـكن يؤثـر عـلى انخفـاض معـدلات الإنتـاج الزراعـي والحيـواني وهجـرة الطيـور والحيوانـات وبالتـالي ينـدر بتدمـير البيئـة.

كـما ان النمـو السـكاني يسـاهم في نشـوء التصحـر ذلـك ان زيـادة الطلـب عـلى الغـذاء والسـكن والميـاه يفـرض اسـتنزاف الأراضي الزراعيـة سـنويا التـي تدهـورت سريعـا وأصبحـت مهيئـة للتصحـر.

وعمومـا أصبـح الوضـع البيئـي يسـتدعي ضرورة وضـع الخطـط للتنميـة البشريـة والتوزيـع السـكاني بالأسـلوب الامثـل وهـو الحـل الوحيـد لوقـف عشـوائية زيـادة السـكان داخـل المـدن التـي تعـاني انفجـارا سـكانيا هائـلا يصحبـه ايضـا سـوء تقديـر توزيـع المـوارد الطبيعيـة بحسـب حصـة الفـرد.

الفقرة الثانية تشتت البنيات الإدارية

تتـوزع الاختصاصـات البيئيـة في المغـرب عـلى بنيـات عديـدة ومسـتويات مختلفـة ذلـك ان تدخـلات المرافـق الإداريـة لا تتجـلى فقـط عـلى مختلـف المسـتويات الجغرافيـة والمؤسسـاتية (المركزيـة ، الجهويـة ، المحليـة) ،ولكـن تنصـب عـلى مهـام جـد متنوعـة ذات طبيعـة سياسـية واقتصاديـة وتقنيـة.

ويرتبـط هـذا »التشـتت « في الاختصاصـات بتعـدد المجـالات التـي تهـم البيئـة وإلى اسـتحالة إنشـاء مركـز وحيـد للقـرار، إذ أن العديـد مـن الإدارات تتقاسـم مسـؤولية إدارتهـا وحمايتهـا.

وهنا يطرح التساؤل التالي:

لمـن يرجـع تدبـير البيئـة في المغـرب ؟ هـل لإدارة وحيـدة أم لإدارات متعـددة ؟

أولا: هشاشة الإطار المؤسساتي المكلف بالبيئة

سـار المغـرب كغـيره مـن العديـد مـن الـدول عـلى خطـى توزيـع المهـام البيئيـة بـين وزارات عديـدة، حيـث أنـه لم تسـند إدارة البيئـة- إذا اسـتثنينا الفـترة الممتـدة مـا بـين 1994 وإلى -1998 إلى سـلطة وزاريـة تتمتـع باختصـاص عمـودي عـلى غـرار العديـد مـن الـوزارات الأخـرى التـي تعمـل عـلى هـذا النحـو. فـإلى غايـة اليـوم ليـس هنـاك وزارة تقنيـة مكلفـة بصفـة خاصـة بالاختصاصـات السياسـية والإداريـة التـي تمـس البيئـة ، بـل ترتبـط بـوزارات أخـرى لهـا مهـام أساسـية ورئيسـية تبقـى في إطارهـا البيئـة مهمـة ثانويـة.

ففـي سـنة 1972 أضيفـت البيئـة الى الـوزارة المكلفـة بالسـكنى والتعمـير والسـياحة واسـتمرت هـذه الـوزارة إلى غايـة 1977 وهـي السـنة التـي تـم فيهـا إعـادة تنظيمهـا وهيكلتهـا في شـكل وزارة السـكنى وإعـداد الـتراب الوطنـي. ومـن هنـا نلاحـظ اختفـاء كلمـة بيئـة في هـذه التسـمية الجديـدة ، ولكـن الوصايـة الإداريـة عـلى مسـتوى التنسـيق بقيـة في أيـدي هـذه الـوزارة وبالضبـط في قسـم البيئـة التابـع لمديريـة إعـداد الـتراب الوطنـي.

وفي أبريـل 1985 أطلقـت عـلى هـذه الأخـيرة مديريـة التعمـير وإعـداد الـتراب الوطنـي والبيئـة ، وتحتـوي عـلى قسـم للبيئـة الـذي تـم ربطـه بـوزارة الداخليـة. وقـد ورثـت هـذه الأخـيرة سـلطة تنسـيق العمـل الحكومـي في المجـال البيئـي ، وفي هـذا الصـدد فإنـه يعـود لهـا وضـع وتنسـيق الدراسـات والأعـمال التـي مـن شـأنها ضـمان التـوازن الإيكولوجـي للوسـط الطبيعـي ومحاربـة التلـوث والانبعاثـات، كـما تهـدف إلى حماية الوسـط وتحسـين الحيـاة . وتقـوم بهـذه الأنشـطة ثلاثـة مصالـح تشـكل قسـم البيئـة وتتمثـل في :

- مصلحـة المؤسسـات البشريـة للوقايـة ومحاربـة التلـوث وكل مـا يسـببه،
- مصلحة حماية الوسط الطبيعي،
- مصلحة الإعلام والعلاقات العامة.

وفي 1998 وبعـد إلغـاء وزارة البيئـة تـم ربطهـا بـوزارة التعمـير والإسـكان لتحمـل اسـم وزارة البيئـة والتعمـير والإسـكان.

يتبـين مـما سـبق ان الإطـار المؤسسـاتي يبقـى ضعيـف النسـيج والبنيـات ووسـائل عملـه تبقـى جـد مقلصـة وهـو مـا يحـد مـن قدرتهـا عـلى تحمـل مسـؤولياتها الثقيلـة والمعقـدة التـي تمنحهـا لهـا النصـوص القانونيـة.

ثانيا: وزارت عديدة للبيئة.

هنـاك العديـد مـن الإدارات تتكلـف بالمسـؤوليات المختلفـة التـي ترتبـط بحمايـة الطبيعـة أو مراقبـة التلـوث ،ونسـوق هنـا مثـال وزارة الفلاحـة والتنميـة القرويـة والصيـد البحـري التـي أنطهـا المـشرع صلاحيـات عديـدة في مجـال حمايـة الطبيعـة ، فهي تضـم مديريـة الميـاه والغابـات التـي تهتـم بحمايـة وإعـداد الغابـات والحدائـق الوطنيـة والمحميـات الطبيعيـة ، وللـوزارة أيضـا دور في حمايـة الأراضي ومحاربـة الإنجرافـات والتصحـر وخلـق وتحسـين مسـاحات رعويـة بمراقبـة سـلامة النباتـات مـن الأمـراض ، والضبـط الصحـي والبيطـري ، كـما أنهـا تنظـم ممارسـة القنـص والصيـد القـاري فتـترأس المجلـس الأعـلى للقنـص وكـذا لجنـة الصيـد في الميـاه القاريـة .

كـما تلعـب وزارة التجهيـز مـن جانبهـا دورا مهـما للدفـاع عـن البيئـة ، فهـي مكلفـة بالدفـاع ضـد تكاثـر أسـباب التلـوث والروائـح الكريهـة وتلـوث الميـاه واحتياطـات الصحـة والأمـن التـي يجـب

احترامهـا في الاسـتغلال الصناعـي وكذلـك مراقبـة المؤسسـات المنظمـة.

فضلا عـن ذلـك تتوفـر وزارة التجهيـز عـلى مندوبية دائمـة لتسـيير الملـك العـام ، ولهـذا الغـرض تتمتـع بأهليـة إعطـاء تراخيـص أخـذ الميـاه ، إقامـة معامـل اسـتغلال الميـاه وتملـك أيضـا سـلطة الإغـلاق التلقائي لمآخـذ الميـاه المسـتعملة بـدون ترخيـص مسـبق أو بطريقـة غـير عقلانيـة ، ويخضـع لوصايـة الـوزارة المكتـب الوطنـي للـماء الصالـح الـشرب ، وتشـارك في تحقيـق برنامـج التطهـير الحـضري.

وتتحمـل وزارة الصحـة العموميـة مسـؤولية أساسـية لمحاربـة الأمـراض المرتبطـة بتدهـور شروط الحيـاة ونـوع البيئـة لذلـك فهـي تهتـم بالصحـة والتطهـير ، محاربـة التلـوث ، حمايـة المـوارد ، مراقبـة الانبعاثـات الجويـة والصوتيـة خاصـة عـن طريـق مصلحتهـا المركزيـة لحمايـة البيئـة ومحاربـة التلوث.

ويمكـن ذكـر العديـد مـن الأمثلـة للتأكـد عـلى أن هنـاك مجموعـة مـن الـوزارات عـلى درجـات مختلفـة تشـارك بطريقـة أو بأخـرى في تنفيـذ العمـل البيئـي للحكومـة: (وزارة الطاقـة والمعـادن وزارة الشـؤون الثقافيـة، وزارة السـياحة، وزارة الشـغل، وزارة الشـؤون الخارجيـة...(

وبالإضافـة إلى ذلـك تتوفـر الإدارة المركزيـة عـلى فـروع لامركزيـة ، فالعديـد مـن الـوزارات تتوفـر على مصالـح خارجيـة (المندوبيـات) تعمـل على مسـتوى العمالـة أو الإقليـم لهـا نظريـا أهميـة كـبرى في حمايـة البيئـة. ولكـن نـادرا مـا تتوفـر عـلى وسـائل العمـل الضروريـة لإنجـاز مهمتهـا.

وتمـارس الجماعـات المحليـة عـلى المسـتوى الـترابي بعـض الاختصاصـات البيئيـة ، إذ تعتـبر هـذه الأخيرة مختصـة في مجـالات تهـم البيئـة تتمثـل في الصحـة ، التطهـير ، جمـع النفايـات ، العمـران ، التشـجير ، المسـاحات الخـضراء وفي هـذا الإطـار وضعـت وزارة الداخليـة بتعـاون مـع الجماعـات المحليـة سياسـة للأغـراس في مجموعـة أقاليـم المملكـة.

فضـلا عـلى ذلـك تلعـب مشـاتل الدولـة دورا مهـما في مجـال المسـاحات الخـضراء عـلى مسـتوى الجماعـات المحليـة ، وتحقيقـا لهـدا الغـرض يسـعى قسـم المسـاحات الخـضراء والأغـراس إلى لامركزيـة الإنتـاج بخلـق مشـاتل إقليميـة وجماعيـة مسـيرة ومصانـة مـن طـرف الجماعـات المحليـة.

وباعتبـار الجهـة جماعـة محليـة فقـد أوكل القانـون 96 – 47 المتعلـق بتنظيـم الجهـات للمجلـس الجهـوي اعتـماد كل التدابـير الراميـة إلى حمايـة البيئـة.

إلى جانـب هـذه الإدارات المركزيـة والترابيـة يجـب إضافـة الأجهـزة العموميـة أو شـبه العموميـة وحتـى الخاصـة التـي تقـوم بأنشـطة علميـة وتقنيـة تمـس مـن قريـب أو بعيـد العديـد مـن مظاهـر تسـيير البيئـة ويمكـن أن نذكـر عـلى سـبيل المثـال المكتـب الوطنـي للـماء الصالـح للـشرب (مراقبـة نوعيـة الميـاه) ومركـز تنميـة الطاقـات المتجـددة (الطاقـة النظيفـة) ، الوكالـة الحضريـة (محاربـة التلـوث الحـضري)، المعهـد العلمـي (البحـث الزراعـي الحيـواني)، المعهـد العلمـي للصيـد البحري (تقديـر الـثروة السـمكية ودراسـة التلـوث البحـري) ، المعهـد الوطنـي للإعـداد والتعمـير (التعمـير والبيئـة) ، مختلـف مؤسسـات التعليـم العـالي (كليـات العلـوم ، المـدارس الغابويـة خاصـة)، بعـض المختـبرات للتحليـلات والتجـارب.

يتبـين مـما سـبق ان إدارة البيئـة بالمغـرب تفتقـر الى جهـاز وزاري يجمـع كل البنيـات الإداريـة التـي تتكلـف بتسـيير البيئـة ، وأمـام هـذا التشـتت في المسـؤوليات الإداريـة في هـذا المجـال هنـاك خطـر أن تكـون القـرارات متناقضـة وغـير متلائمـة وبالتـالي يكـون التنسـيق شـبه مسـتحيل.

ويبقـى السـؤال مطروحـا هـو معرفـة مـا إذا كان يجـب وضـع سياسـة بيئيـة معزولـة عـن السياسـات الأخـرى (وبالتـالي منظمـة في شـكل وزارة مسـتقلة) وفرضهـا عـلى السياسـات الصناعيـة والفلاحيـة والطاقويـة ...أم يجـب إدمـاج البيئـة مـع كل السياسـات الأخـرى بـالإرادة المنفـردة لكل الـوزارات المسـؤولة ؟ باختصـار هـل السياسـات البيئيـة يجـب أن تكـون مسـتقلة عـن السياسـات الأخـرى؟

المحـور الثـاني: الحفـاظ عـلى البيئـة مدخـل لتحقيق التنمية المسـتدامة

لقـد أسـهم النمـو السريـع وغـير المتـوازن للتقـدم الصناعـي والتطـورات غـير المنضبطـة المصاحبـة لـه في تنامـي سلسـلة مـن المشـاكل ذات الطابـع البيئي، حيـث أضحـت قضايـا التدهـور البيئـي تمثـل واقعـا مؤلمـا ملازمـا للحيـاة في العـصر الحديـث. ومـما لاشـك فيـه أن جـلّ هـذه المشـكلات) التلـوث، التصحـر، الاحتبـاس الحـراري، نـذرة الميـاه...(ناتجـة عـن سـوء تسـيير الإنسـان للبيئـة، بحيـث لم تعـد تكتـسي صبغـة محليـة محـدودة، ولكنهـا تفاقمـت لتصبـح انشـغالاً جهويـاً ودوليـاً.

وبسـبب تعاظـم خطـر تلـك المشـاكل مـن جهـة، وتقلـص نسـبة المـوارد عـلى الأرض وإضعـاف قدرتهـا عـلى تجديـد ذاتهـا مـن جهـة أخـرى، فـإن هنـاك حاجـة ملحـة لترشـيد التعامـل الإنسـاني عـن طريـق تبنـي مـا يعـرف بالتنميـة المسـتدامة.

الفرع الاول: علاقة البيئة بالتنمية المستدامة

تقـوم التنميـة المسـتدامة عـلى مجموعـة مبـادئ تشـكل الركائـز التـي تسـتند إليهـا في تحقيـق اسـتراتيجيتها الهادفـة إلى تحقيـق تنميـة ورفـاه الأجيـال الحاليـة دون المسـاس بقـدرة الأجيـال الآتيـة تلبيـة حاجياتهـم

الفقرة الاولى: ركائز التنمية المستدامة

و تتمثـل أهـم المبـادئ التـي تقـوم عليهـا التنميـة المسـتدامة في :

اولا: مبدأ الاحتياط والمشاركة

بموجـب مبـدأ الاحتيـاط يجـب عـلى الـدول اتخـاذ التدابـير اللازمـة لاسـتدراك تدهـور البيئـة، حتـى في حالـة غيـاب اليقـين العلمـي القاطـع حـول الآثـار الناجمـة عـن الأنشـطة المزمـع القيـام بهـا. فالـضرر الـذي يسـعى مبـدأ الاحتيـاط إلى منـع وقوعـه هـو ضرر يسـتعصي عـلى المعرفـة العلميـة المتاحـة أن تؤكـد وقوعـه أو تحـدد آثـاره ونتائجـه عـلى البيئـة إذا مـا وقـع، أي أن يكـون هنـاك عـدم وجـود يقـين علمـي فيـما يتعلـق بماهيـة الـضرر.

فمبـدأ الحيطـة يتصـف بميـزة الاسـتباقية والتوقـع وهـو بذلـك موجـه كليـا أو جزئيـا نحـو المسـتقبل، واسـتنادا للمعطيـات العلميـة الحاليـة يجـب العمـل قبـل الحصـول عـلى أي دليـل لاحتـمال تحقـق الـضرر.

ومـن الناحيـة القانونيـة فمبـدأ الاحتيـاط منصـوص عليـه ضمـن المبـدأ الخامـس عـشر مـن إعـلان ريـو حـول البيئـة والتنميـة وهـو بذلـك يعطـي معنـى أولي للمبـدأ عـلى أنـه لا يحتـج بالافتقـار إلى اليقـين العلمـي كسـبب لتأجيـل اتخـاذ تدابـير احتياطيـة لحمايـة البيئـة.

ومـن جانـب آخـر ومـما مـن شـك ان مبـدأ التنميـة المسـتدامة عبـارة عـن ميثـاق يقـر بمشـاركة جميـع الجهـات ذات العلاقـة في اتخـاذ قـرارات جماعيـة مـن خـلال الحـوار، خصوصـا في مجـال التخطيـط ووضـع السياسـات وتنفيذهـا. فالتنميـة المسـتدامة تبـدأ في المسـتوى المحـلي، وهـذا يعنـي أنهـا تنميـة مـن أسـفل، يتطلـب تحقيقهـا بشـكل فاعـل توفـير شـكل مناسـب مـن أشـكال

اللامركزيـة، والتـي تمكـن الهيئـات الرسـمية

والشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية.

ثانيا: مبدأ الإدماج ومبدأ الملوث الدافع

لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم المخططات الاقتصادية والاجتماعية ، إلا انه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات هاته المخططات بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للسياسات العمومية قبل البدء في تنفيذها يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة على البيئة.

إذ أنه عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج ،حيث تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئية عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

ويعد مبدأ الملوث الدفع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها.

الفقرة الثانية : البيئة بعد أساسي للتنمية المستدامة

ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف المورد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.
لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.

لقد كان الاعتماد الرئيسي في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، يقوم على استهلاك الوقود الأحفوري ولازال هذا الاعتماد قائما ،مما تسبب في مشاكل بيئية عديدة أثرت على توازن التركيب الكيميائي للغلاف الجوي.

و لما كانت حماية البيئة والحفاظ على مواردها تعتبر حلقة الوصل بين الاستهلاك العالمي للطاقة وتطور التنمية في جميع دول العالم، فإنه في عام 1992 تم تبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية والتي تضمنت تعهدات عامة تتحملها الاطراف في الاتفاقية، ثم ألحق بهذه الاتفاقية سنة1997 برتوكول كيوتو الذي يسعى إلى فرض التزامات محددة تقوم بها الدول الاطراف لتخفيض الانبعاثات المترتبة على استهلاك الطاقة والسعي إلى التوجه الدولي لاستخدام أنواع الطاقة المتجددة.

و تتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤد ذلك إلى استنفاذ منبعها، فالطاقة المتجددة هي تلك التي نحصل عليها من خلال تيا رات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري.

وهكذا يمكن أن نقول أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركات الحكومات وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، وأن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية:

- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد؛
- المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة؛
- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

الفرع الثاني: سبل التخفيف من حدة المشاكل البيئية

يتميز الإطار المؤسساتي المتعلق بالبيئة-كما سبق- بتعدد السلطات المختصة وتشعب مسالك اتخاذ القرار، إلا أن هذه الصفة ليست مقتصرة على المغرب بل نجدها لدى غالبية الدول. وذلك بالنظر الى كون البيئة تضم كل أشكال الحياة وكذا كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والثقافية. وعليه لا يمكن أن نتصور على الأقل من الناحية التطبيقية، إدارة تستأثر لوحدها بكل الاختصاصات المتعلقة بالمجال البيئي. فالعمل في هذا المجال لا يمكن أن يكون إلا مشتركا بين جميع الوزارات عن طريق التنسيق فيما بينها وإشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني.

إن أحد أهم التطورات المسجلة في السنوات الأخيرة في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية يكمن في بروز الجماعات المحلية كفاعل أساسي ومهم في مسلسل التغيير والإصلاح والتحديث، حيث أصبحت للجماعات المحلية مكانة بارزة في الاقتصاد المحلي وفي الحياة اليومية للمواطنين.

الفقرة الاولى: الدور المحوري للدولة في النهوض بأوضاع البيئة بالمغرب

إن الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه المغرب من إصلاح قانون البيئة هو إيجاد إطار قانوني يضمن التوازن بين أمرين يظهران أحيانا متكاملين: المحافظة على البيئة بالنسبة للأجيال الحالية والمستقبلية ومتابعة التنمية الاقتصادية.

وتبعا لذلك ، يجب تحقيق التماسك القانوني لمجموع النصوص البيئية الموجودة أو التي سيتم خلقها وكذلك تحقيق تلاؤمها مع تطور التكنولوجيا وحالة الأوساط المستقبلية ، ويجب على الإصلاحات أن تسمح للمغرب بمواجهة التزاماته الدولية بواسطة مقتضيات قانونه الداخلي بطريقة تجعله يحترم تعهداته.

اولا: الحاجة الملحة إلى مدونة بيئية

يعتمد المغرب في تدبير لمسألة البيئة على عددا من النصوص الهامة ، هذه النصوص لها بالتأكيد مكانتها في إطار الإصلاح القانوني الذي يجب القيام به، ولكن يجب إدماجها في إطار قانوني متماسك، هذا الأخير يمكن أن يأخذ شكل مدونة حقيقية للبيئة. وهو ما يبقى مطلبا ملحا.

وبدون شك، فإن الغاية الأساسية لهذه المدونة تكمن في تجنب التناقضات وتسهيل التكامل بين مختلف النصوص المشتتة التي لها تأثير على البيئة) الماء، الهواء ، البيئة البحرية... (. وإيجاد مقترب قانوني شمولي ومتكامل لحماية البيئة. وتوفير وسيلة للعمل تجمع كل النصوص لمختلف الإدارات والقضاة والمستعملين وخاصة الفاعلين الاقتصاديين.

ومن الواضح أن الوسائل المادية والبشرية التي تتوفر عليها الادارات المتدخلة في موضوع البيئة تعتبر شرطا للتطبيق الحسن للترسانة التشريعية والتنظيمية من خلال تبني تدابير تحفيزية ،وقائية وعقابية في افق تكريس سلوك إيكولوجي. وذلك من خلال:

- اعتماد النظام القانوني والمالي المعروف بمبدأ «الملوث يؤدي» والذي يقابله في الفقه الإسلامي «مبدأ الغرم بالغنم». ومعناه أن من يقوم بتلويث البيئة عليه أن يدفع تكاليف إصلاحها، وهو مبدأ يجسد التخلي عن مجانية استعمال الموارد الطبيعية، وذلك بتحميل الملوث تكاليف استعمال تلك الموارد ومعالجة الأضرار التي

تلحقها. وهكذا سيكون لدى من يتسبب في التلويث الدافع للتقليل من الانبعاثات والبحث عن استراتيجيات التخفيف من التلوث الأقل تكلفة التي يسمح بها القانون؛

- إحداث صناديق لمكافحة التلوث البيئي تستخدم مواردها في تشجيع المؤسسات الصناعية على اتخاذ تدابير وقائية وعلاجية في مجال حماية البيئة تشرف السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة على متابعة أنشطة ومهامه؛

- إدماج العوامل الإيكولوجية إدماجا كاملا في التيار الأساسي لصنع القرارات الاقتصادية؛

- ضرورة اعادة النظر من قبل المشرع فيما يخص ضبط المخالفات او الجرائم ذات التأثير السلبي الكبير او المدمر بفرض عقوبات زجرية مناسبة؛

يتبين مما سبق إن للدولة دورا كبيرا في هذا الاتجاه وذلك من اجل إصلاح المجال القانوني المرتبط بالتدبير المحلي وتطوير مصادر التمويل وتنويعه وتقديم الدعم اللوجستيكي والتقني الضروري للجماعات. كما أنه يستوجب منها إنعاش المبادرات الجيدة والقيام بخلق شبكة لتبادل المعلومات والتجارب.

الفقرة الثانية: المقاربة التشاركية مدخل للتخفيف من حدة المشاكل البيئية

في هذا الإطار يجب تبني كما تعارفت عليه المنظومة الدولية شراكة فعلية بين جميع المتدخلين في ميدان البيئة من قطاع عام وفاعلين اقتصاديين ومجتمع مدني. فالقطاع العام يجب أن يكون له دور توجيهي وتسهيلي أما دور الفاعلين الاقتصاديين فيجب أن ينبني على تحمل المسؤولية إزاء القضايا والمشاكل البيئية سواء الحالية منها أو المستقبلية.

أما بالنسبة للمجتمع المدني فيجب أن يلعب دور الوسيط الحقيقي لهدف إشراك وتعبئة السكان لمواكبة تحقيق السياسة البيئية. وهكذا يتبين ان الحفاظ على البيئة هي مسؤولية جماعية متفاوتة الدرجات تقع على عاتق كل من الدولة والجماعات المحلية وجمعيات والفاعلين الاقتصاديين وكذا الأفراد.

أولا: الجماعات الترابية شريك رئيسي للمحافظة على للبيئة

إن نقل المزيد من المهام إلى الجماعات المحلية قد ساهم في تعزيز دورها في تنمية جل الميادين المحلية وخاصة في إنعاش التنمية الاقتصادية وتوفير البنيات التحتية وتطوير المجالات السوسيو-اقتصادية.(....و لم يستثنى ميدان البيئة من هذا التوجه، بحيث حظيت الجماعات المحلية باختصاصات جديدة في تدبير المجالات البيئية. ويصبو هذا التوجه إلى دعم وتقوية دورها في المحافظة وحماية البيئة وفي التدبير المعقلن للموارد الطبيعية المحلية.

ويفسر أهمية الدور الذي يمكن للهيئات المحلية أن تقوم به من أجل التنمية المستدامة بعدة اعتبارات منها:

1- اعتبار كون غالبية المشاكل البيئة هي نتيجة للنشاطات المحلية وأن الحلول لمعظمها بيد الهيئات المحلية ؛

2- أهمية الاستثمارات المالية التي تقوم بها الجماعات المحلية والعدد الهائل من المشاريع التي تنجزها، وهذا يحتم عليها الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي في جميع مراحل إنجاز هذه المشاريع ؛

3- اختلاف وتنوع المجالات والميادين البيئية التي تسهر عليها بحيث إن طبيعة مهامها وجل اختصاصاتها لها علاقة وطيدة ومباشرة مع البيئة، فهناك ميادين حيوية تديرها الجماعات مباشرة وهناك أخرى تشارك في تسييرها وأخرى تستشار في كل ما يتعلق بها؛

4- قربها من العوامل المؤثرة على البيئة وكذا من المواطنين مما يمكنها من معرفة المشاكل ويسهل لها عمليات التدخل كما يجعلها على علم برغبات السكان وتطلعاتهم، مما يساعد كذلك في الإخبار والتحسيس بأهمية المحافظة على البيئة.

5- يلعب المجال المحلي دورا مهما في تعبئة العموم من أجل المساهمة في التنمية المستدامة. لهذا ولتقريب العمل العمومي من المواطن فإنه يجب على الجماعات أن تلعب الدور الأساسي والمحوري في هذا المجال.

ولتحسين البيئة المحلية يجب على المسئولين المحليين تبني رؤية تنموية شمولية ومستقبلية لجماعتهم، وفي هذا الاطار احسن المشرع صنعا بإدراجه للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي من بين الوسائل التي يجب استعمالها من اجل تحقيق أهداف التنمية المحلية وان الميادين البيئية تكون في صميم هذا التخطيط والبرمجة.

ويتطلب التخطيط البيئي المحلي المرور من عدة مراحل يمكن إيجازها في:

- إنجاز ضبط شامل ودقيق للحالة البيئية مع الأخذ بعين الاعتبار لمكامن القوة والضعف في هذا الميدان ؛

- صياغة الأولويات حسب خطورة المشاكل المطروحة وحجم آثارها سواء على صحة السكان أو على البيئة أو لتكلفتها الاقتصادية ومع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة والأهداف المستقبلية التي حددها المسئولون المحليون؛

- وضع رؤية شاملة وأفقية في ميدان المحافظة

وتثمين البيئة، تشتمل على إستراتيجية وعلى برنامج عمل دقيق وواضح يمكن إذا ما تحقق من الحد من تدهور البيئة ومن تحسين إطار العيش. والحلول المقترحة يجب أن تكون مناسبة وذات تكاليف مقبولة وأن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الجغرافي والزمني.

ومن أجل إنجاز تخطيط بيئي محلي ملائم ومقبول، يجب اعتماد مقاربة تشاركية من خلال مساهمة جميع المتدخلين المحليين في التخطيط وفي إنجاز المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة.

ثانيا: القنوات الاجتماعية مدخل لتطوير التوعية البيئية

إن من عوامل تدهور البيئة ضعف الوعي بها لدى الأفراد ،فمعظم المشكلات البيئية تنتج في أغلب الأحيان عن السلوكات الإنسانية السلبية حيالها. لذلك تبدو أهمية التوعية البيئية كوظيفة أساسية تستهدف بث القيم والمعارف والمفاهيم حول البيئة بين أفراد المجتمع وحثهم على الالتزام بتصرفات إيجابية للمحافظة عليها.

تبعا لذلك فإن ترسيخ الوعي البيئي بين الأفراد يقتضي الاهتمام بتلقين المبادئ الأساسية في التربية البيئية من خلال المؤسسات التعليمية التي عليها أن تعمل على تزويد الفئات الواقعة داخل النطاق التعليمي بالقيم والمعارف والاتجاهات لتنظيم سلوكها قصد التعامل الإيجابي إزاءها.

كما يجب إدماجها في المقررات والمناهج الدراسية قصد دراسة البيئة في شموليتها ودراستها من الناحية الوطنية والمحلية والجهوية والدولية , مع إقامة دورات مكثفة لتدريب وتكوين المعلمين في ميدان علوم البيئة، وتعميم نوادي البيئة المدرسية وإقامة متاحف ومراكز للحياة الطبيعية وعلوم البيئة لتمكين التلاميذ من التعرف على مكونات البيئة الطبيعية , وعلى مستوى التعليم العالي ينبغي إدخال مواد دراسية تتعلق بالبيئة في مختلف التخصصات العلمية مع تطوير البحث العلمي البيئي.

على أن العمل التوعوي الهادف إلى إشاعة الثقافة البيئية والتحسيس بالإشكالات المرتبطة بها لا ينحصر فحسب في النطاق التعليمي ،بل يتسع ليشمل النطاق المجتمعي بجميع فئاته المتعلمة وغير المتعلمة. لذلك تظهر المكانة البارزة التي تحتلها المؤسسات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية في تعميق الوعي البيئي وتوجيه سلوكيات أفراد المجتمع نحو احترام البيئة.

هكذا وقصد الوصول إلى الفعالية الإعلامية في ميدان حماية البيئة يتعين تطوير آليات وأساليب الإعلام البيئي ، والرفع من الكفاءة المهنية للإعلاميين في تعاملهم مع القضايا البيئية حتى يمكن الوصول إلى كشف المظاهر السلبية التي تؤثر في جودة البيئة وبالتالي إظهار النماذج الوقائية الخاصة بحمايتها .

من جانبها فإن المنظمات غير الحكومية وبالأخص الجمعيات مدعوة إلى تكثيف أنشطتها وبرامجها الهادفة إلى تعريف وتحسيس أفراد المجتمع بالإشكاليات البيئية وتوعيتهم بأهمية المحافظة على البيئة ،من ناحية أخرى فالجمعيات مدعوة إلى تدعيم هياكلها والارتباط بكل شرائح المجتمع ووضع برامج وخطط عمل مدروسة وملموسة في ميدان البيئة وإقامة شراكات فيما بينها ووضع الآليات التنظيمية الكفيلة بتنسيق وتحفيز المبادرات التي من شأنها تدعيم التوعية البيئية.

بعثة سعودية – فرنسية تكشف عن مواقع يعود تاريخها إلى ١٠٠ ألف عام تقريبا في عدد من الجبال في جنوب الرياض

تم العثور في الموقع على كسر الأواني الفخارية العادية والمزججة، باللون الأخضر الغامق والأخضر العشبي، ومجموعة من كسر الأساور المصنوعة من عجينة الزجاج والمطعمة بعجائن ذات ألوان أخرى مثل الأصفر والأحمر والأزرق، إضافة إلى كسر قليلة من أواني الحجر الصابوني الرمادي التي يبدو أنها أجزاء من مسارج وأوانٍ صغيرة.

وكانت البعثة التي تضم 18 عضوا من العلماء والمتخصصين السعوديين والفرنسيين في مجال التنقيب الأثري، بإشراف الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني قد كشفت في موقع عين الضلع الذي يقع في الجهة الغربية من واحة الخرج تم العثور على اثار سكنى بشري يقدر عمرها بحوالي 5000 عام، وحديد يعود إلى بداية الألفية الأولى قبل الميلاد، كما تم العثور على سيف من البرونز يبلغ طوله 56 سم. وقامت البعثة في مجال المسح الأثري بمسح مستوطنة البَنَة (الخِضرمة) ومستوطنة حزم عقيلة إلى الشرق من موقع البَنَة، وخط القنوات من عين فرزان حتى السلمية، وتبين من المسح وجود عدد من المزارع القديمة ومنشآتها المعمارية يعود تاريخها إلى القرن الخامس الهجري.

وتم الكشف عن عدد من النقوش الثمودية والكتابات العربية بدون تنقيط وتعتبر أقدم كتابة إسلامية في المنطقة الوسطى من الجزيرة العربية. وتقع غرب مدينة «السيح» مدافن فوق السلاسل الجبلية التي تطل على وادي الخرج وتشبه «الرجوم الحجرية»، والمدفن شكله إما مستطيل أو دائري، والتخطيط الدائري يبدو من الخارج، أما من الداخل فصمم المدفن على شكل مستطيل من أربعة «ألواح حجرية»، من الحجر الجيري، ثم يحاط المدفن برجم حجري كبير يغطي التخطيط المستطيل السفلي.

يشار إلى أن البعثة السعودية - الفرنسية المشتركة تعمل في إطار الاتفاق الموقع بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني والجانب الفرنسي في 21 أيلول (سبتمبر) 2011، وذلك لأعمال التنقيب الأثري في مواقع محافظة الخرج بمنطقة الرياض،

..... والعثور على أساسيات مسجد بني قبل ألف عام في الباحة

عثر فريق علمي متخصص تابع لقطاع الآثار في الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني على أساسات مسجد جامع موقع عشم الأثري في إقليم تهامة غرب منطقة الباحة.

ويعد هذا المسجد من المساجد المبكرة في جنوب الجزير العربية حيث يشتمل على حجر تأسيسي يشير إلى عمارته كانت في سنة 414هـ (1023)

وتركزت أعمال التنقيب الأثري في الموقع للموسم الأول تركزت في منطقة السوق التجاري في الموقع. ونتج من أعمال الموسم الأول اكتشاف عدد من العناصر المعمارية المتمثلة في جـدران ودعامات وكذلك مساطب في بعض الغرف، فضلا عن عدد من المعثورات الأثرية منها الفخارية والزجاجية والمعدنية، وكذلك العثور على كسر من الأواني الفخارية والزجاجة تمثلت في أجزاء من حواف وابدان وقواعد وتم العثور على فخار مزجج بألوان مختلفة وكذلك على أجزاء من الحجر الصابوني والتي تعود إلى الفترة الإسلامية المبكرة والوسيطة.

وفي الموسم (الثاني) يستأنف الفريق أعماله في الكشف عن العناصر المعمارية لمنطقة السوق التجاري، بالإضافة إلى التعرف على المسجد الجامع في عشم كونه من المساجد المبكرة في جنوب الجزير العربية حيث يشتمل على حجر تأسيسي يشير إلى عمارته كانت في سنة 414هـ (1023)

وتشير أساسات المسجد الباقية إلى أنه كبير المساحة، وفي وسطه ساحة مكشوفة، وله مئذنة رباعية الشكل تقع أساساتها في الزاوية الجنوبية الشرقية منه ويظهر في منتصف الجدار الشمالي الشرقي للمسجد (جدار القبلة) تجويف لمحراب المسجد، بينما يشتمل الجداران الجنوبي والغربي على المدخلين للمسجد، ومن المؤمل أن تكشف الأعـمال الأثرية بالمسجد والمناطق الأخـرى بالموقع عن عدد من التفاصيل المعمارية والمعثورات الأثرية.

مدن ذكية لتنمية مستدامة

د. محمود محيي الدين/ النائب الأول لرئيس البنك الدولي

تتيسر سبل الحياة للناس في مدن حول العالم بفضل ما أسهم فيه مخططوها في الماضي، لإعدادها لمستقبل أصبح اليوم حاضراً. كما يعاني بشر كثيرون من سوء في الخدمات وتدهور في نوعية الحياة وتراجع في مستويات المعيشة لسوء تخطيط مدنهم، وتركها لجهات غلب عليها قصور الرؤية وتدني الكفاءة والافتقار لموارد بشرية ومالية تعينها على عملها.

وبالمثل، فإن تطوير المـدن القائمة وتأسيس مدن جديدة اليوم سيحدد مستقبل نجاح التنمية، ويصوغ احتمالات رضا الناس وسعادتهم بما تقدمه هذه المدن من خدمات، أو نفورهم منها وبؤسهم بسببها. ومدن المستقبل يلزم أن يجتمع فيها تحقيق الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، دون أن تفتئت واحدة منها على الأخرى.

وفي عالمنا اليوم يسكن أكثر من نصف السكان في المدن، ومع تسارع نمو المناطق الحضرية سيتجاوز ساكنو الحضر ثلثي عدد سكان المعمورة في خلال ثلاثة عقود. وهو تسارع في النمو لا تلاحقه الاستثمارات في البنية الأساسية والخدمات في أغلب مدن العالم القديمة والمستجدة، وبخاصة في الدول النامية.

وقد وُضعت المدن في صدارة الاهتمام في اتفاقيات دولية ثلاث، أُقرت خلال الأعوام الثلاثة الماضية، تحت مسميات التنمية المستدامة، وتغيرات المناخ والأجندة الحضرية الجديدة. ومن المفترض أن مطوري المدن القديمة ومخططي المدن الجديدة يضعون ما تعهدت به الحكومات في هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ. ومن أسف أنه قلما يصادف الافتراض النظري بالواقع العملي وفقاً للشواهد، إما لشح في الموارد المطلوبة أو لوهن في التواصل بين دوائر الحكومة المركزية التي تبرم هذه التعهدات وجهات الإدارة المحلية المنوط بها شؤون تطوير وإدارة المدن.

وتتزايد أهمية المدن في عملية التنمية مع تزايد نمو قاطنيها، وكذلك باعتبار أنها المصدر الرئيسي للنفع والضرر في آن واحد. فالمدن هي محركات الاقتصاد العالمي وتحتوي بين جنباتها على مراكز الابتكار والتطوير والإبداع، وهي أيضاً المسببة لأكثر من 70 في المائة من الانبعاثات الضارة بالبيئة والمناخ. ومن دون تنظيم المدن ووضعها على مسار يلاحق متطلبات العصر تزيد العشوائية، وتتفاقم مشكلات المواصلات والإسكان والمياه والطاقة والنظافة وإدارة المخلفات، ويتعذر تقديم خدمات تعليمية وصحية لائقة.

لقد انتهى عهد كان يمكن النظر فيه لتكنولوجيا المعلومات بصفتها قطاعاً منعزلاً عن سـواه من القطاعات، فمستحدثاتها تشكل طبيعة الحياة المعاصرة. وتنتشر تطبيقاتها وبرامجها في مجالات الإنتاج كافة، وكذلك علاج الناس وتعليمهم وتيسير انتقالاتهم وسكناهم وأعمالهم وتعبئة مدخراتهم واستثمارها، فضلاً عن سبل الترفيه عنهم إلى غير ذلك.

وأصبحت هناك إمكانية متاحة لما يزيد على 70 في المائة من سكان العالم للحصول على خدمات شبكة المعلومات واسعة النطاق من الجيل الثالث على الهواتف المحمولة، بما يوفر الحد الأدنى لاستخدام أفضل لخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات. كما يمنح ما يعرف بإنترنت الأشياء آفاقاً جديدة للابتكار والتطوير، وكذلك توفر تحليلات قواعد البيانات الكبرى، إذا ما أحسن تنظيمها، فرصاً لتحسين الخدمات وتوفيرها بشكل أفضل للناس.

يحتاج الأمر إلى سياسة متكاملة لجعل مدن المستقبل مدناً ذكية، بمعنى حسن استخدام تكنولوجيا المعلومات لتطوير منظومة العلاقات بين دوائر الحكومة المركزية والمحلية، وبينها وبين القطاع الخاص، وبينهم جميعاً والمواطنين. ولنا في دولة إستونيا مثل، حيث أطلقت استخدام تكنولوجيا المعلومات في معاملاتها الحكومية، بما حقق لها زيادة 2 في المائة في دخلها القومي في مرحلة التطبيق الأولى. ويسمح هذا النظام المتكامل المعمول به في هذه الدولة الأوروبية بتسجيل أي شركة جديدة في أقل من 20 دقيقة. كما يقدم هذا النظام 99 في المائة من الخدمات الحكومية من خلال شبكة المعلومات - الإنترنت - بما يوفر أكثر من 800 ساعة عمل سنوياً من خلال نظام فاعل للحكومة الإلكترونية. يدعم هذا تنظيم متطور لتداول البيانات التي أصبحت في حد ذاتها مجالاً لنشاط اقتصادي متنامٍ. وتشير الإحصاءات إلى أن سوق البيانات المنظمة في الاتحاد الأوروبي قد بلغ 55 مليار يورو عام 2016، ويتوقع أن يزيد بنحو 37 في المائة حتى عام 2020.

ومـن أوروبـا إلى الصين التي توسعت مدنها في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالات مختلفة بما في ذلك الرعاية الصحية. فباستخدام التكنولوجيا الرقمية تطورت خدمات العلاج؛ إذ يستطيع المريض الحصول على استشارات طبية متطورة من خلال نظام للاتصالات المتخصصة تسانده قواعد بيانات متكاملة.

وقد تم استخدام نظم متطورة للتمويل تعتمد على المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، وكذلك على تمويل من شركات رأس المال المخاطر ثم الطرح العام في البورصات في مراحل مختلفة من التمويل.

كما تشهد مدن عدة في مختلف بقاع العالم، مثل بريشتينا عاصمة كوسوفو، وتيرانا عاصمة ألبانيا، ومداين في كولومبيا ومدينتي سمارانج ودينباسار في إندونيسيا استخداماً متطوراً للذكاء الاصطناعي، وقواعد البيانات الكبرى في تطوير خدماتها. وتشهد هذه المدن تزايداً في الاستعانة بمسوح الأقمار الصناعية للتخطيط لهذه المدن وتحديث المعلومات المساحية للأراضي لتنظيم استخداماتها وفقاً لأولويات التنمية ومراعاة الاعتبارات الاقتصادية وقواعد العدالة في تطبيقها.

فالمدن الذكية لا يتوقف الابتكار والتطوير فيها عند قطاع بعينه، أو فئة محدودة من مجتمعاتها، بل هو نظام شامل ومتكامل تتضافر فيه نظم الإدارة الحكومية مع الشركات الخاصة، وإقبال عموم الناس على تلقي الخدمات بأساليب جديدة، حتى يتم إدراك ثمار التنمية للكافة.

فالمدن الذكية تهدف إلى تحقيق ثلاث أولويات، يتمثل أولها في تحقيق الكفاءة في أنشطة المدينة كافة، وذلك باستخدام قواعد البيانات الكبيرة وتحليلها بما يجعل تقديم الخدمات العامة، كالرعاية الصحية والتعليم والمواصلات، ملبياً لاحتياجات الناس ومتجاوباً مع توقعاتهم المتزايدة في تحسينها. والأولوية الثانية تجعل من المدينة مركزاً متكاملاً للتطوير والابتكار، يزيد من فرص التعاون بين سكانها ومؤسساتها العامة والخاصة بما ييسر توفير الخدمات بأقل تكلفة ممكنة وأقل فاقد اقتصادي. والأولوية الثالثة هي أن تشمل الخدمات السكان كافة دون استبعاد لأيهم، وذلك بضمان أن يتم تقديم الخدمات بشفافية وفق قواعد متعارف عليها للحوكمة، وتقييم الأداء وفاعلية اتخاذ القرار.

ويُعد تحقيق هذه الأولويات تطبيقاً متطوراً لنهج محلية التنمية، تترجم من خلاله الأهداف، التي يتم التعهد بإنجازها على المستويين الدولي والقومي، إلى برامج عملية تنفذ حيث يعيش الناس ويعملون في المدن وأحيائها. ويستلزم هذا الأمر الاستناد إلى قواعد للبيانات والمعلومات تيسر من التخطيط واتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه، كما يلزمه مصادر للتمويل تتوفر على مستوى المدن والسلطات المحلية للإنفاق على الخدمات الحيوية وفقاً لموازنات تترجم الأولويات ومؤسسات منضبطة تنفذها.

وغني عن التأكيد أن المدن لا توصف بالذكية لمجرد اقتنائها أجهزة ومعدات وتقنيات حديثة، لكن بما تحظى به من بشر مؤهلين للتعامل مع مستحدثات تكنولوجيا العصر وتطويرها بما ينفعهم. وفي هذا الشأن يبرز دور نظام التعليم، على أن يكون هذا النظام متطوراً خلاقاً يزكي المعرفة ويصقل المهارات بما يحقق الاستفادة من مستجدات التكنولوجيا في مدن المستقبل. فالمدن تتحقق لها التنمية بأهلها وتقدمهم، وليس بكثرة ما تقتني من أشياء أنتجها غيرها، وإن وُصفت بالذكية.

النائب الأول لرئيس البنك الدولي

* الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن رأي البنك الدولي

رؤى وزوايا / الصين ورؤية طريق الحرير

الصين ورؤية طريق الحرير

جوستين يي فو لين

أبرزت العناوين الرئيسة على مستوى العالم، في عام 2015، المخاوف المتصاعدة بشأن الاقتصاد المتباطئ في الصين، وما إذا كانت قادرة على الحفاظ على زخم الإصلاح واستكمال تحولها إلى نموذج نمو جديد يقوم على زيادة الاستهلاك المحلي والخدمات الموسعة، ولكن داخل الصين تظل الثقة بالمسار الاقتصادي في الأمد البعيد ثابتة لا تتزعزع، والواقع أن قادة الصين، رغم انشغالهم المؤكد بتباطؤ النمو، مازالوا حريصين على التركيز على ضمان تحقيق مبادرة الرئيس شي جين بينغ «حزام واحد وطريق واحد»، وسيظل هذا الأمر على حاله في عام 2016.

بعد مرور أقل من أربعين عاماً على إطلاق دينغ شياو بينغ استراتيجية «الإصلاح والانفتاح»، حققت الصين وضع الدولة ذات الدخل المتوسط المرتفع، وهي الآن أكبر دولة على مستوى العالم من حيث التداول التجاري، وصاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم (والأكبر على الإطلاق من حيث تعادل القوة الشرائية)، ولكن كما يدرك قادة الصين، فإن الطريق لايزال طويلاً لتأمين ما أسماه شي «التجديد العظيم للأمة الصينية»، ولكي تتمكن الصين من الانضمام إلى صفوف الاقتصادات المرتفعة الدخل، يتعين عليها أن تستخدم الأسواق والموارد، في الداخل والخارج، بقدر أكبر من الكفاءة، كما يتعين عليها أن تتحمل قدراً أعظم من المسؤولية، وتمارس قدراً أكبر من النفوذ، على الساحة العالمية.

لا أحد يستطيع أن ينكر أن النظام الدولي الحالي يحابي مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وكان ذلك منطقياً بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تأسس هذا النظام، لكن ميزان القوى العالمي قد تغير، فإذا كان لنا أن نتوقع أن تكون الصين «شريكاً مسؤولاً» في الشؤون العالمية، وهي كذلك، فإنها تحتاج إلى دور أكثر بروزاً في عملية صُنع القرار الدولي.

وقد أثبتت ترجمة هذا الإجماع الدولي على هذه النقطة إلى إجراء واقعي لأنها أمر صعب، ففي قمة مجموعة العشرين في عام 2009 توصل الرئيس الصيني السابق هو جين تاو إلى اتفاق مع الرئيس

الأميركي باراك أوباما يقضي بزيادة قوة تصويت الصين في صندوق النقد الدولي، ولكن الكونغرس الأميركي رفض القرار في العام التالي، ولهذا لم يُنفَّذ قط.

ورغم التصريحات بشأن مسؤوليات الصين الدولية، فقد أظهرت الولايات المتحدة خلال فترة طويلة حرصها على العمل لتقييد نفوذ الصين خصوصاً، حتى داخل منطقتها، وكان هذا هو الدافع الرئيس وراء «محور» أوباما الاستراتيجي نحو آسيا، وعلى نحو مماثل يبدو من الواضح أن اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ، أو المبادرة التي تقودها الولايات المتحدة وتضم 12 دولة مطلة على المحيط نفسه، ولا تضم الصين، يهدف إلى تعزيز التفوق الاستراتيجي الأميركي وحماية مصالح الولايات المتحدة الجيوسياسية والاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

باختصار، يرجع القرار إلى الصين في تأمين القدر الذي تستحقه وتحتاج إليه من النفوذ، وهنا يأتي دور مبادرة شي «حزام واحد، وطريق واحد».

والفكرة بسيطة ومباشرة نسبياً، فمن وحي شبكة طريق الحرير القديم من التجارة والاتصالات سيعمل «حزام طريق الحرير الاقتصادي» و«طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، على ربط الصين ببقية آسيا وإفريقيا وأوروبا في نهاية المطاف، ومن خلال تنفيذ مشاريع البنية الأساسية التي تشتد الحاجة إليها عبر مسالك طريق الحرير، من الطرق إلى خطوط السكك الحديدية إلى الموانئ وخطوط أنابيب الموارد، تأمل الصين بناء «مجتمع يقوم على المصالح والمسؤوليات المشتركة والمصير الواحد».

تتمتع الصين بوضع لم يتوافر لأي دولـة أخرى ويسمح لها بقيادة الطريق في مجال البنية الأساسية، فلأن عملية التنمية في الصين كانت مدفوعة جزئياً باستثمارات هائلة في مشاريع البنية الأساسية المحلية، فإنها تتمتع بقدر وافر من الخبرة في هذا المجال، إضافة إلى صناعة مواد البناء الضخمة، وعلاوة على ذلك يزودها الكم الهائل من الاحتياطيات الأجنبية، التي بلغت نحو 3.5 تريليونات دولار أميركي ومن المرجح أن تستمر في النمو، بالأموال اللازمة لتمويل المشاريع.

وقد خصصت الصين بالفعل بعض احتياطياتها لتمويل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية المنشأ حديثاً، المبادرة التي قادتها الصين لدعم طموحات طريق الحرير، وبمشاركة 57 دولة من خمس قارات، بما في ذلك بعض أقرب الحلفاء إلى أميركا، مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والتي انضمت إلى المبادرة برغم احتجاجات الولايات المتحدة، يُعَد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية أول مبادرة مصممة خصوصاً لتلبية احتياجات البنية الأساسية في بلدان العالم النامي، لاسيما منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ستكون عائدات هذه الاستثمارات هائلة، وتثبت الخبرة منذ الحرب العالمية الثانية أن البلدان النامية القادرة على اغتنام الفرصة الاستراتيجية التي يوفرها نقل الصناعات الكثيفة العمالة على المستوى الدولي من الممكن أن تحقق عشرين إلى ثلاثين عاماً من النمو الاقتصادي، وهذا من شأنه أن يدعم ظهور الأسواق الجديدة التي تتلهف عليها الدول الأكثر تقدماً، بما في ذلك الصين، في حين يساعد في خلق الحيز الكافي في الصين لتمكين الصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى.

ومع تآكل الميزة النسبية التي تتمتع بها الصين في الصناعات التحويلية الكثيفة العمالة بسبب ارتفاع الأجور، فإن البلدان الأقل دخلاً، ولنقل تلك التي يربط بينها طريق الحرير، والتي لا يزيد نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي لأغلبها عن نصف نظيره في الصين، تصبح أكثر جاذبية، ومع تحسن البنية الأساسية تصبح هذه البلدان في وضع أفضل لاستيعاب هجرة الصناعات الكثيفة العمالة من الصين.

وما يمكن استيعابه كثير في واقع الأمر، ففي ستينيات القرن العشرين، عندما بدأت اليابان نقل صناعاتها الكثيفة العمالة إلى الخارج، كانت الصناعات التحويلية لديها توظف 9.7 ملايين عامل، وفي الثمانينيات عندما خضعت اقتصادات «النمور الآسيوية» الأربعة (هونغ كونغ، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان) للعملية نفسها، كانت صناعاتها التحويلية مجتمعة توظف نحو 5.3 ملايين عامل، وعلى النقيض من هذا توظف الصناعات التحويلية في الصين نحو 125 مليون عامل، حيث يعمل 85 مليون عامل منهم في وظائف تتطلب مهارات متدنية، وهذا يكفي لتمكين كل الاقتصادات النامية الواقعة على طول طريق الحرير الجديد من تحقيق التصنيع والتحديث في آن واحد.

وبينما يشعر العالم بالانزعاج الشديد إزاء تباطؤ النمو في الصين والتصحيحات الهابطة لأسعار الأسهم وأسعار الصرف، تتقدم الصين حثيثاً في تنفيذ المبادرة الكفيلة بجلب فوائد لا تحصى للاقتصاد العالمي بأسره، وبعيداً عن خلق فرص غير مسبوقة للدول النامية الأخرى، فإن استراتيجية «الحزام الواحد والطريق الواحد» ستعمل على تمكين الصين من استخدام الأسـواق والمـوارد المحلية والدولية على نحو أفضل، وهذا يعني بالتالي تعزيز قدرتها على البقاء كمحرك للنمو الاقتصادي العالمي.

* كبير خبراء الاقتصاد والنائب الأول لرئيس البنك الدولي سابقاً، وأستاذ وعميد فخري للمدرسة الوطنية للتنمية بجامعة بكين، والمدير المؤسِّس لمركز الصين للبحوث الاقتصادية، وهو مؤلف كتاب «ضد الإجماع: تأملات في الركود العظيم».

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع الجريدة

الوعد العالمي بالصحة الرقمية

«بروجيكت سنديكيت، 2018» بالاتفاق مع «الجريدة»

للتكنولوجيا الرقمية قيمة إذا تم استخدامها لتحسين كيفية عمل الأنظمة، وألا يقضي الأطباء وقتاً أطول في إدخال البيانات مما يقضونه في رعاية المرضى، ولحسن الحظ عند تطبيقها بشكل صحيح، يمكن أن تساعد التقنية الرقمية في أتمتة العملية بحيث يتفرغ مقدمو الخدمة للقيام بما يقومون به على أفضل وجه.

أظهر الخبير الصحي الدولي الراحل هانز روزلينغ في كتابه الأخير الأكثر مبيعاً «حقائق» أن الأهوال مثل الكوارث الطبيعية وتسرب النفط والوفيات في ميدان المعركة تتجه نحو الانخفاض بشكل حاد، وأن عائدات المحاصيل ومعدلات معرفة القراءة والكتابة ومؤشرات التنمية الأخرى في ازدياد، ومع الأخذ بالنهج المستند إلى الحقائق والأدلة، فإن روزلينغ يدعونا للتفاؤل على الرغم مما قد يبدو وكأنه عالم فوضوي بشكل متزايد.

وهناك أيضاً سبب يدعونا للتفاؤل في مجال الصحة العالمية، وذلك لسبب بسيط وهو أنه كما نتج عن الثورة الصناعية تقدم بعيد المدى في مجال الطب، فإن الثورة الرقمية المستمرة ستسمح لنا بتحسين الرعاية الصحية بطرق كان يصعب تخيلها قبل بضع سنوات فقط.

لقد التزمت كل دول العالم تقريباً بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي أجندة دولية لتحسين رفاهية البشرية والكوكب الذي يدعمها، وفيما يتعلق بالصحة العالمية ترمي أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على وفيات الأطفال التي يمكن منعها والأوبئة الرئيسة وتحقيق التغطية الصحية العالمية.

وعلى الرغم من الطموح الكبير الذي تنطوي عليه أهداف التنمية المستدامة فإنها قابلة للتحقيق بشكل كبير، حيث نحتاج إلى اغتنام الفرص التي يوفرها الإنترنت والأجهزة المحمولة وغيرها من التقنيات الرقمية، والتي تعمل بالفعل على توسيع نطاق الوصول للرعاية الصحية، وتحسين جودة الرعاية في المجتمعات التي يصعب الوصول إليها.

لو نظرنا إلى الهند لوجدنا أنه في وقت سابق من هذا العام، قدمت حكومة رئيس الوزراء نارندرا مودي برنامج «مودي كير» وهو برنامج التأمين الصحي الأكبر في العالم، الذي تموله الحكومة، والذي سيغطي ما يصل إلى 40٪ من سكان الهند البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة، وتهدف الحكومة إلى وقف انتشار الأمراض غير المعدية، مثل السكري والسرطان، مع الحد من نفقات الرعاية الصحية التي تؤدي إلى الفقر على مستوى الأسرة، وفي بلد بحجم الهند، يعتمد البرنامج بشكل كبير على التكنولوجيا لربط الأشخاص بخدمات الرعاية الصحية، وتخزين وتحليل بيانات المرضى، ومنع الكوارث التي قد تنشأ عن الخلط بين السجلات الصحية للمرضى.

كما يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تضمن حصول المرضى في المناطق النائية على الرعاية من مقدمي الرعاية ذوي المهارات العالية، وفي برنامج التطبيب عن بعد التابع لمؤسسة نوفارتس في

غانا، يتم التعامل مع 70٪ من استشارات المرضى عبر الهاتف، وبالتالي تجنيب المرضى الذهاب في رحلات شاقة إلى مراكز الرعاية الأولية.

لقد أحدثت التقنيات الرقمية ثورة كذلك في مجال التعليم الصحي، ففي المناطق المعزولة، غالباً ما يسافر العاملون الصحيون سيراً على الأقدام لساعات لتلقي التدريب، وينتهي المطاف بالنسبة إلى الكثير منهم بدون التدريب الذي يحتاجون إليه، ولكن الآن يمكن لمقدمي الرعاية الصحية تلقي التدريب من أي مكان عن طريق الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية.

أنشأ أحد شركائنا «لاست مايل هيلث» منصة رقمية كاملة مصممة خصيصا لتعليم صحة المجتمع، حيث إن هذه الجهود وغيرها تعزز اللامركزية فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية والتدريب وتمكين الممارسين المحليين، وكلها ضرورية لتحقيق التغطية الصحية العالمية.

وغني عن القول إن التقنيات الرقمية ستقود أيضا الموجة القادمة من العلاجات المغيرة للحياة، حيث جعلت تقنيات التواصل الاجتماعي بالفعل إيجاد الأفراد للتجارب السريرية عملية أكثر فعالية، كما سمح الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية بإجراء التجارب بشكل أسرع كثيرا.

ومع ذلك، فإن النطاق العريض عبر المشهد الرقمي سيقدم بعضاً من أهم التحسينات على الإطلاق، ففي البلدان المنخفضة الدخل، يمكن أن يكون الإنترنت عالي السرعة بمثابة نقطة تحول على كل مستوى من مستويات النظام الصحي.

إن بناء البنية التحتية لشبكات النطاق العريض في البلدان الفقيرة بالموارد يشكل تحديا معقدا، ففي كثير من الأحيان تكون خدمات الصحة الرقمية مجزأة بين الوكالات الحكومية والشركات والمنظمات غير الحكومية، وعليه يتم تكرار الكثير من تلك الجهود نتيجة لذلك، ويتم تبديد فرص التعاون. أوغندا هي مثال على ذلك ففي عام 2012، كانت هناك الكثير من مشاريع الصحة الرقمية المتعارضة التي اضطرت الحكومة إلى إعلان وقف مؤقت لها جميعا.

إن مجموعة عمل مفوضية النطاق العريض المعنية بالصحة الرقمية التي تشترك في رئاستها مؤسسة نوفارتيس تركز على كيفية تحسين التكنولوجيا للرعاية بالنسبة إلى الأمراض غير المعدية، ومن خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر، نشرت المفوضية «أن وعد الصحة الرقمية هو التصدي للأمراض غير المعدية لتسريع التغطية الصحية العالمية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل»، فالهدف هو تقديم المشورة العملية لصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة لمساعدتهم في إعادة تصور الطريقة التي يمكن للصحة الرقمية أن تعالج الأمراض غير المعدية.

ومن الواضح أنه يجب على الحكومات بذل المزيد لإدماج جهود الصحة الرقمية عبر الوزارات والتنسيق مع أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والقطاع غير الربحي متى أمكن ذلك، وإن هذا التعاون يحدث بالفعل في أماكن مثل الفلبين، حيث تشرف لجنة توجيهية للصحة الإلكترونية على مجموعة من مبادرات الصحة الرقمية مما يخلق بيئة مثالية للابتكار الرقمي. ومع ذلك، فإن التكنولوجيا الرقمية ليست ترياقاً الحل، لذلك يجب علينا اختيار أولوياتنا بحكمة، وأن تكون الأولوية الأولى للنتائج، ففي العديد من البلدان، يكافأ مقدمو الخدمات الصحية على المهام التي يؤدونها بدلاً من النتائج النهائية، ويمكن للتقنيات الرقمية الموجهة نحو تحقيق النتائج أن تضمن حدوث هذه التغييرات.

إن الأولوية الثانية هي في تحسين معرفة البيانات، حيث تسمح لنا التقنيات الرقمية بالتقاط البيانات ومعالجتها للحصول على إحصاءات على كل المستويات، من البيولوجيا الفردية إلى أنماط المرض العالمية، ومن ثم ينبغي أن تتضمن المناهج التدريبية لمقدمي الرعاية الصحية والإداريين تعليمات في مجال الإحصاء، وإدارة البيانات والتحليلات، حتى يتسنى لمقدمي الخدمات مواكبة التطورات الرقمية.

والأولوية النهائية هي الأخذ في الاعتبار أن التكنولوجيا الرقمية لها قيمة فقط إذا تم استخدامها لتحسين كيفية عمل الأنظمة، ويجب ألا يقضي الأطباء وقتاً أطول في إدخال البيانات مما يقضونه في رعاية المرضى، ولحسن الحظ، عند تطبيقها بشكل صحيح، يمكن أن تساعد التقنية الرقمية في أتمتة العملية بحيث يتفرغ مقدمو الخدمة للقيام بما يقومون به على أفضل وجه. لقد مرت ثلاث سنوات منذ قيام العالم بالتصديق على أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الأهداف على المدى القريب لتحقيق التغطية الصحية العالمية والوصول العالمي إلى الإنترنت بأسعار معقولة، ويظهر التقدم الأخير أننا يجب أن نكون متفائلين بشأن تحقيق هذه الأهداف، لكن النجاح يعتمد على ما إذا كان بإمكاننا تسخير الثورة الرقمية لما فيه مصلحة الجميع.

* آن آرتس وهارالد نوسر

* آن أرتس هي رئيسة مؤسسة نوفارتس، وهارالد نوسر هو رئيس الأعمال الاجتماعية لمؤسسة نوفارتس.

أفعالنا هي مستقبلنا...

جوزيه غرازيانو دا سيلفا

قبل 3 سنوات فقط، في سبتمبر (أيلول) 2015، وافق أعضاء الأمم المتحدة على جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. وقد اعتبر قادة العالم القضاء على الجوع، وجميع أشكال سوء التغذية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، هدفاً أساسياً من أهداف جدول أعمال التنمية، وشرطاً لا بد منه للوصول لعالم أكثر أماناً وعدلاً وسلماً.

ومن المفارقات أن نسبة الجوع في العالم ارتفعت منذ ذلك الحين. فوفقاً لآخر التقديرات، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم عام 2017، للعام الثالث على التوالي. ففي ذلك العام، كان هناك 821 مليون شخص يعانون من الجوع (11 في المائة من سكان العالم - واحد من كل 9 أشخاص على كوكب الأرض)، معظمهم من الأسر المزارعة ومزارعي الكفاف الذين يعيشون في المناطق الريفية الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا.

ورغم ذلك، فإن التحدي الكبير الذي نواجهه لا يقتصر فقط على المعدل المتزايد لنقص التغذية، إذ ازدادت معدلات أشكال أخرى من سوء التغذية. في عام 2017، عانى ما لا يقل عن 1.5 مليار شخص من نقص المغذيات الدقيقة، وهو ما يقوض صحتهم وحياتهم. وفي الوقت نفسه، تتواصل الزيادة في نسبة زيادة الوزن بين البالغين، إذ ارتفعت هذه النسبة من 11.7 في المائة عام 2012 إلى 13.3 في المائة عام 2016 (أو 672.3 مليون شخص).

أما الجوع فهو في العادة ينحصر في مناطق محددة، وهي المناطق التي دمرتها النزاعات وموجات الجفاف والفقر المدقع، وأما السمنة فهي منتشرة في كل مكان، وتزداد في جميع أنحاء العالم، بل إننا نشهد حالياً ما يسمى «عولمة السمنة». فعلى سبيل المثال، تزداد معدلات البدانة في أفريقيا بمعدل أسرع من أي منطقة أخرى، حيث يوجد في أفريقيا 8 دول من أصل 20 دولة في العالم سجلت أسرع ارتفاع لمعدلات السمنة بين البالغين. وعلاوة على ذلك، في 2017، كان هناك 38 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من الوزن الزائد، ويعيش نحو 46 في المائة من هؤلاء الأطفال في آسيا، بينما يعيش 25 في المائة منهم في أفريقيا.

وفي حال لم ندع إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف معدلات السمنة المتزايدة،

فمن المحتمل أن نشهد قريباً أعداد من يعانون من السمنة تتجاوز أعداد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم. وتفرض معدلات السمنة المتزايدة تكلفة اجتماعية واقتصادية ضخمة. وتشكل السمنة عامل الخطر لكثير من الأمراض غير المعدية، مثل أمراض القلب والسكتة الدماغية والسكري وبعض أنواع السرطان. وتشير التقديرات إلى أن الأثر الاقتصادي العالمي للسمنة يبلغ نحو تريليوني دولار أميركي سنوياً (2.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي)، وهذا يعادل الآثار الاقتصادية للتدخين أو النزاعات المسلحة.

وفي هذا العام، يهدف يوم الأغذية العالمي، الذي يصادف 16 أكتوبر (تشرين الأول)، إلى تذكير المجتمع الدولي بالتزامه السياسي الأساسي تجاه الإنسانية، وهو القضاء على جميع أشكال سوء التغذية، ونشر الوعي بأن الوصول إلى عالم خالٍ من الجوع بحلول عام 2030 (أي خلال 12 عاماً) لا يزال ممكناً. وتعتبر تجربة البرازيل خير برهان على ذلك.

فبحسب تقييمات «الفاو»، انخفض الجوع في البرازيل من 10.6 في المائة من إجمالي عدد السكان (نحو 19 مليون شخص) في بداية الألفية الثانية، إلى أقل من 2.5 في المائة في الفترة من 2008 إلى 2010، وهي أدنى فترة تستطيع «الفاو» أن تقدم فيها استدلالاً إحصائياً ذا معنى. وهذا الانخفاض في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية أصبح ممكناً لأسباب من أهمها الالتزام الحازم للرئيس السابق لولا، وتطبيق سياسات عامة وبرامج حماية اجتماعية تعالج الفقر المدقع وتأثيرات الجفاف الطويلة الأمد على الجزء الشمالي الشرقي من البلاد.

وفي الحقيقة، فإن للحكومات الدور الأهم في القضاء على الجوع، من خلال ضمان حصول الفئات الضعيفة من السكان على دخل كافٍ لشراء الغذاء الذي تحتاجه، أو توفير السبل لإنتاج الغذاء لنفسها حتى في أوقات النزاع، إلا أن على قادة العالم أن يتذكروا أن مفهوم القضاء على الجوع لا يقتصر على مكافحة نقص التغذية، بل هو أوسع من ذلك، فهو يهدف إلى تزويد الناس بالمغذيات الضرورية اللازمة ليعيشوا حياة صحية. ويشمل هذا المفهوم كذلك القضاء على جميع أشكال سوء التغذية، ولذلك فإنه لا يعني فقط إطعام الناس، بل تغذيتهم أيضاً.

لقد زادت نظم الغذاء العالمية الحالية من توفر الأطعمة المعالجة الغنية جداً بالسعرات الحرارية والطاقة والدهون والسكر والملح، وفرص الحصول على هذه الأطعمة.

ويجب تغيير نظم الغذاء الحالية، بحيث يمكن لجميع الناس أن يستهلكوا الأغذية الصحية والمغذية، وعلينا أن نعالج البدانة بوصفها مسألة عامة، وليست منفردة. ويتطلب هذا تبني مقاربة متعددة القطاعات، تشارك فيها ليس فقط الحكومات، بل كذلك المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين بشكل عام.

ويجب أن يكون هذا جهد جماعي يهدف إلى تبني أنماط غذائية صحية، يشمل - على سبيل المثال - وضع الملصقات على الطعام، وحظر بعض مكونات الطعام الضارة، وإدراج التغذية الصحية في المنهاج المدرسي، وتبني طرق لتجنب فقدان وهدر الطعام، والتوصل إلى اتفاقيات تجارية لا تعيق الحصول على الطعام الطازج المغذي المنتج محلياً من الزراعة الأسرية.

«أفعالنا هي مستقبلنا» هي رسالة يوم الأغذية العالمي 2018. وقد حان وقت تجديد التزامنا، والأهم من ذلك دعمنا السياسي للوصول إلى عالم مستدام خالٍ من الجوع وجميع أشكال سوء التغذية.

- المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

مدينة الشمس... بعلبك

بعلبك مدينة لبنانية تقع وسط سهل البقاع المشهور، ويحدّها من الشرق نهر الليطاني، ومن الغرب سلسلتا جبال لبنان الشرقية والغربية، وهي مركز المحافظة، وعرفت منذ قديم الزمان بموقعها الاستراتيجي الواقع على الخطوط البرّية، كما أنّها تحتوي على العديد من المباني والمعابد الضخمة التي شيدّها الرومان؛ مما جعلها مدينة جذب سياحي.

تعتبر بعلبك من أكثر المدن استقطاباً للسياح في لبنان؛ فهي مدينة عريقة وتاريخيّة، بالإضافة لتضاريسها المميزة، والمتمثّلة بالمناظر الطبيعيّة الخلابة، ومناخها الهادئ المتأثر بقربها من حوض البحر المتوسّط، إضافة للحضارات العديدة التي توالت عليها، والتي تركت فيها أجمل الآثار والمعالم السياحيّة الإسلاميّة، والمسيحيّة، والرومانيّة، كالمنازل العثمانية الفاخرة، والمعابد الرومانية. كما أن بعلبك واحدة من المدن اللبنانية الغنية بالأراضي الخضراء وخصوبة أراضيها نظراً لعبور نهر الليطاني فيها وبالتالي وفرة محاصيلها الزراعية. تتأثر مدينة بعلبك بمناخ البحر الأبيض المتوسط؛ إذ يُعتبر الأقرب إلى القاحل، فيكون صيفها حاراً جداً يصاحبه جفاف، أمّا شتاؤها فيكون بارداً نسبياً وتشهد سقوطاً ثلجياً في بعض الأحيان.

السياحة في بعلبك

تعّد مدينة بعلبك واحدةً من المدن اللبنانية الجاذبة للسياحة، وذلك نظراً لما تمتلكه من آثار رومانية تشهد على عراقتها، كما تستضيف فوق أرضها عدداً من المهرجانات العالميّة وعدداً كبيراً من الفنانين العرب والأجانب سنوياً، لذا تلعب المدينة دوراً مهمّاً في تنشيط السياحة في الجزء الشرقي من البلاد.

من اهم أثار مدينة بعلبك المعابد، هي مرتع للمعابد الرومانية الضخمة؛ إذ أقام الرومان فيها عدداً من المعابد لآلهتهم الثلاثة: جوبيتير، وفينوس، وميركوري، إلا أنها قد تعرضت للهدم في القرن السادس الميلادي بفعل زلزال، وما زالت بعض بقاياه قائمة حتى وقتنا هذا. وصخرة

المـرأة الحامـل، وهـي تلـك الصخـرة التـي يصـل طولها إلى أكـثر مـن 21 مـتراً، ويفـوق وزنها الألـف طـن تقريبـاً، وهـي صخـرة تـم اقتطـاع أجـزاء منها لبنـاء معبـد قبـل ألفـي عام.•قبتا أمجـد ودوريـس، و تعتـبر القبتـان بمثابـة بقايـا لجامعـين كانـا قـد بُنيـا مـن الحجـارة المُسـتخدمة في بنـاء المعابـد في المدينة، وتفتـح هاتـان القبّتـان للـزوار، وفنـدق بالمـيرا، ويعـود تاريخـه إلى أكـثر مـن مائـة وعشريـن عامـاً، ويمتـاز بموقعـه المميّـز المطـل عـلى شـارع الآثـار.

تعـد مدينـة بعلبـك مـن أهـم المـدن اللبنانيـة التـي تضـم الأثـار الرومانيـة والفينيقيـة، وتعـرف هـذه المدينـة أيضـاً منـذ العهـد الرومـاني باسـم «مدينـة الشـمس".

أمـا اسـم بعلبـك فهـو مزيـج لكلمتـي بعـل (الـرب) وبـق (البقـاع)، وكان قدامـى العـرب قـد أطلقـوا عـلى هـذه المدينـة اسـم الإلـه بعـل.

في بعلبـك الكثـير مـن المواقـع السـياحية والأثريـة المميـزة بالإضافـة إلى المطاعـم المتنوعـة، مـما جعلها في صـدارة المناطـق الجاذبـة للسـياح.

أماكن للزيارة

مـن بـين الأماكـن التـي تسـتوجب الزيـارة في بعلبـك

زيـارة الآثـار الرومانيـة وتضـم::

حجـر الحبلـة: هـو حجـر منحـوت في بعلبـك طولـه 20 مـتراً وعرضـه 4 أمتـار، أمـا سـماكته فهـي 4 أمتـار ووزنـه 1615 طـن. يقـع الحجـر في المدخـل الشـمال الشرقـي لمدينـة بعلبـك حيـث كان الرومـان يقتلعـون الحجـارة الضخمـة وينحتونهـا وينقلونهـا لتشـييد قلعـة بعلبـك الأثريـة ،ويعـد هـذا الحجـر أكـبر حجـر منحـوت في العـالم.

تعتـبر قلعـة بعلبـك مـن اهـم الأماكـن السـياحية والأثريـة في التاريـخ والتـي تعـود إلى العصـور الرومانيـة القديمـة. تتألـف القلعـة مـن عـدة أقسـام وهـي:

-الدكـة: هـي سـاحة مبنيـة مـن الحجـارة الضخمـة، والتـي يبلـغ طـول الواحـد منهـا عشريـن مـتراً، بينـما عرضهـا فهـو ثلاثـة أمتـار، ويعـرف هـذا القسـم أيضـاً باسـم التريليثـون.

-الـرواق المقـدم: بوابـة ضخمـة تتوسـط برجـين يضـمّان أكـثر مـن اثنـي عـشر عامـوداً تمّـت صناعتهـم مـن الجرانيـت إضافـة إلى الـدرج، والـرواق المُحـاط بالتماثيـل.

-البهـو المسـدس: هـو سـاحة مكشـوفة ومحاطـة بسـتة ممـرات.

-السـاحة الكبـيرة: هـي سـاحة كبـيرة تضـم أهـم المعـالم الدينيـة.

كـما يوجـد عـدد مـن المعابـد والمسـاجد في قلعـة بعلبـك منهـا: معبـد جوبيـتر، معبـد باخـوس، مسـجد إبراهيـم وبـرج المملـوكي وغيرهـم.

بعلبـك تُشـكل إحـدى الأعمـدة السـياحية في لبنـان حيـث تُقـام فيهـا مهرجانـات بعلبـك الدوليـة السـنوية وتجـذب العديـد مـن السُـياح مـن داخـل وخـارج لبنـان، وولـدت مهرجانـات بعلبـك في العـام 1956.

تزخـر بعلبـك أيضـاً بالمطاعـم والمقاهـي التـي يقـضي فيهـا الـزوار أوقاتـاً ممتعـة وسـط عبـق التاريـخ القديـم لمدينـة الشـمس، وكذلـك الأسـواق التـي تزخـر بالصناعـات التقليديـة.

(مملكة الرؤية)
من أجل تنمية مستدامة

صدر كتاب (مملكة الرؤية) للباحث الاقتصادي عبد الله سالم السلوم. الكتاب ذو طابع اقتصادي يدرس في محتواه موضوع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 بمختلف محاورها من خلال منهجية مفسرة. ويعد الكتاب نتاجا وخلاصة لسنوات من البحث والدراسة.. يهدف الكاتب إلى فتح أفق ابصار القارىء وادراك أهمية المفاهيم الجديدة لتحقيق الاستدامة واستيعاب عمق وفكر الرؤية 2030.

«حكايات أندلسية»
نافذة لمشاهدة ثقافات أخرى

كتاب «حكايت أندلسية « جمعه خوان اجناثيوبيربث وآنا ماريا مار تينيث وترجمه عن الإسبانية الروائي احمد عبد اللطيف.. تمثل الحكايات الشعبية بشكل عام خلاصة حكمة الشعوب وكلما كانت شعوبا قديمة كانت حكاياتها اكثر عمقاً.

الكتاب عبارة عن تلخيص لتجارب أفراد تحتم عليهم أن يعيشوا في ظروف مختلفة اغلبهم من الريفيين أو الفلاحين او الحرفيين .. فهي حكايات تروي لنا طموحاتهم وأحلامهم. تدور معظم الحكايات مثل الكثير من الحكايات العربية في القرية وهي المكان الأثير للمواقف والأحداث سواء المفرحة أو المحزنة.

علم الجندر والنوع الاجتماعي

صدر عن دار الفارابي كتاب « علم الجندر والنوع الاجتماعي» للدكتور علي عبد خفاف أستاذ متمرس في الجغرافيا البشرية والدراسات السكانية. يركز الكتاب على النوع الاجتماعي ومدى تأثيره على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. فمثلا المرأة ديموغرافيا هي نصف المجتمع وقد يكون تعداد النساء اكثر من النصف أو اقل منه بقليل لأسباب لا يمكن أن يحددها الباحثون وفق الدراسات.. وعليه فهي ثروة اقتصادية باعتبارها قوى بشرية يمكن التخطيط لاستثمارها وتطوير قابليتها.

ترتبط اهتمامات علم الجندر « النوع الاجتماعي» بمكانة المرأة وبطبيعة العلاقات بينها وبين الرجل داخل الأسرة تلك العلاقات التي ينتقل تأثيرها إلى المجتمع.. تستند إلى هذه العلاقات موضوعات كثيرة منها المساواة بين الجنسين والمشاركة وتمكين المرأة وممارسة الديمقراطية داخل الأسرة.

الحر يهدد الأرض

حذر معهد بوتسدام لبحوث المناخ من مخاطر التغير المناخي، مشيرا إلى أن الأرض مهددة بمواسم حر طويلة. وذكرت دراسة أعدها المعهد الألماني أن حرارة الأرض قد ترتفع بمعدل أربع لخمس درجات وأن ارتفاع منسوب المياه قد يرتفع بدوره من عشرة لستين مترا. وركز الباحثون أساسا على ذوبان الجليد في تربة روسيا وأيضا ارتفاع درجة حرارة الميثان في قاع البحر والنظم الإيكولوجية الكبرى، مثل أمطار غابات الأمازون، حسب يوهان روكشتروم، المدير المساعد في معهد بوتسدام لبحوث المناخ الذي أشار إلى أن فقدان الجليد في بعض المناطق قد يؤدي لذوبان أكبر في المستقبل هناك.

متحف الفن الإسلامي يحتفل بأشهر مجرى ملاحي في العالم

في إطار التعاون المشترك بين وزارة الآثار المصرية وهيئة قناة السويس، نظم متحف الفن الإسلامي في القاهرة معرضاً مؤقتاً بعنوان «قناة السويس على مر العصور»، وذلك احتفالاً بمرور 115 عاماً على افتتاحه، ومرور 149 عاماً على افتتاح قناة السويس، الممر الملاحي الأشهر في العالم.

احتوى المتحف على مجموعة من مقتنيات متحف هيئة قناة السويس تحكي تاريخ حفر القناة وصور فوتوغرافية لبعض الشخصيات التي كانت ذات الصلة بالقناة مثل ديليسبس.

يضمّ متحف الفن الإسلامي مقتنيات تتجاوز مئة ألف تحفة تغطي نحو 12 قرناً هجرياً، إذ يحتوي على مجموعات نادرة من الفنون الإسلامية من الهند والصين وإيران، مروراً بفنون الجزيرة العربية والشام ومصر وشمال أفريقيا والأندلس. كما يضم مكتبة تحتوي على مجموعة من الكتب والمخطوطات النادرة باللغات الشرقية القديمة مثل الفارسية والتركية، ومجموعة أخرى باللغات الأوروبية الحديثة كالإنكليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية، بالإضافة إلى مجموعة كتب في الآثار الإسلامية والتاريخية، ويبلغ عدد مقتنيات المكتبة أكثر من 13 ألف كتاب.

زهور السوسن والياسمين الفرنسية كنوز دولية محمية

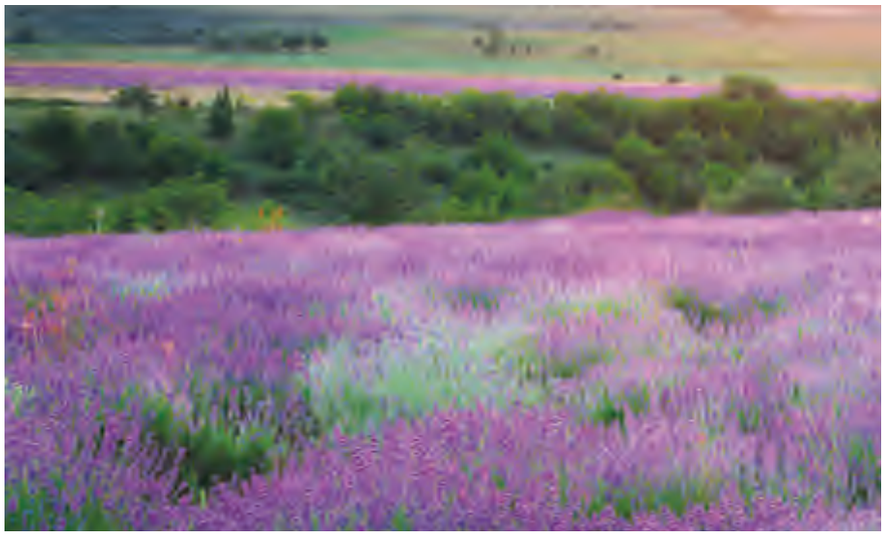

نالت أسرار صناعة العطور في مدينة غراس جنوب فرنسا، حيث توجد زهور السوسن والياسمين وغيرها من النباتات العطرية، تقدير الأمم المتحدة، لتعطي دفعة لمساعي رواد الصناعة المحلية لاجتذاب المزارعين المتخصصين. إذ أضافت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) المهارات المرتبطة بزراعة الأزهار وخلط العطور في غراس إلى قائمتها للكنوز المحمية.

تعد غراس واحدة من أرقى مراكز صناعة العطور في العالم، وذلك بفضل الخبرة المكتسبة على مدى أكثر من 5 قرون والمناخ المحلي الملائم.

افتتاح أول فندق تحت الأرض بالعالم في شنغهاي

افتتحت الصين أول فندق تحت الأرض ليكون الأول من نوعه في العالم، ويتكون من 18 طابقا، يوجد 16 منها تحت الأرض وطابقان آخران تحت الماء داخل حوض سمك عميق يبلغ ارتفاعه 10 أمتار ويضم 336 غرفة تم تزويد جميعها بشرفات كاشفة للمكان. تم تصميم الفندق من قبل المصمم البريطاني مارتن جوشمان.

يقع الفندق على بُعد 30 كم من وسط مدينة شنغهاي الصينية، وقد تم بناؤه بالقرب من غابة جبل شيشان الوطنية وحدائق جبل شيشان النباتية.

اكتشاف معبد أثري في المكسيك

أعلن المعهد الوطني لعلوم الأجناس والتاريخ، اكتشاف خبراء الآثار في وسط المكسيك، أول معبد لقومية الأزتك المحلية، التي كانت موجودة أنذاك.

وعثر المنقبون عن آثار داخل قبو على شكل هرم بمنطقة نداتشيان تيهواكان الأثرية، في ولاية بيوبلا المكسيكية. وقال رئيس فرق البحث عالم الآثار نويمو كاستيللو: إن مبنى المعبد، الذي استخدم بين عامي 1000 و1260م، به معالم متنوعة تحكي حياة الأقوام السابقة.

سايغون الفيتنامية خالية من العشوائيات في 2020

على طول قنوات الصرف الصحي في مدينة سايغون الفيتنامية، ينتظر السكان إزالة منازلهم مع حلول عام 2020، في ظلّ سعي سلطات المدينة إلى هدم أحياء الصفيح لتحسين صورة العاصمة الاقتصادية لفيتنام، واستيعاب النمو العقاري. وقد بدأت السلطات في السنوات الماضية، بهدم 36 ألف بيت على ضفاف مجاري الصرف الصحي، ودفعت لسكانها تعويضات للانتقال إلى الضواحي.

وتتنظر نحو 20 ألف عائلة أخرى المصير نفسه، والانتقال خارج المدينة التي صار اسمها رسمياً هوشي منه، إلا أن سكانها مازالوا يسمّونها باسمها القديم سايغون. يذكر أن قنوات الصرف الصحي كانت في السابق طرق النقل الأساسية في المدينة، وممرّ البضائع والمسافرين.

المدينة المنورة تحقق جائزة «التعاون الخليجي» في أنسنة المدن

حقّق برنامج «أنسنة المدينة المنورة» بهيئة تطوير منطقة المدينة المنـورة، جائزة مجلس التعاون الخليجي التي تحتضنها دولة الكويت في دورتها الثانية للعام 2018 في مجال العمل البلدي. وتُضاف الجائزة الجديدة التي سُجلت باسم المدينة المنورة إلى قائمة الإنجازات التي تحققت للسعودية لتجسد مدى الرعاية والعناية التي توليها القيادة للمدينة المنورة ويخطف هذا الإنجاز مركزاً متقدماً في المنافسة الخليجية ليعكس واقعاً عن مستوى الرضا المجتمعي لبرنامج الأنسنة في المدينة المنورة.

وكانت الجائزة في دورتها الثانية التي ينظمها مجلس التعاون تحت مسمى «أفضل التجارب البلدية في مجال أنسنة المدن» قد شهدت تنافُساً بين 15 مشروعاً بعدد من مدن دول المجلس، وخضعت المشاريع المرشحة لمجموعة من المعايير المحددة تشمل استدامة المشروع والبيئة الملائمة لإقامة هذه النوعية من المشاريع والجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة ومراحل التنفيذ والتحقق من محاكاة محاور المسؤولية الاجتماعية لتلك البرامج وأثرها على المجتمع المحلي.

وركّزت مشاركة هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة على تناول البُعد الإنساني في المدينة المنورة والذي يُعتبر أحد المرتكزات الرئيسية التي تتمحور حولها المشاريع التطويرية والتأهيلية التي تشهدها الأحياء المستهدفة ضمن خطة البرنامج في تحقيق التنمية والتطوير الشامل للمدينة المنورة عمرانياً واجتماعياً واقتصاديا وبيئياً بما يضمن توفير التنمية العمرانية المناسبة للإنسان ويُحسّن من جودة الحياة ويحقق الرُقي الحضاري في ظل توافر الخدمات الأساسية بالإضافة إلى تعزيز الهوية العمرانية للمدينة وإيجاد المساحات المناسبة بهدف دعم وتشجيع إقامة البرامج المتنوعة التي تشمل الفعاليات والاحتفالات الثقافية والفنية والترفيهية الموجهة لمختلف فئات المجتمع.

«معجم الدوحة» بوابة إلى تاريخ اللغة العربية

تم إطلاق «البوابة الإلكترونية لمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية» وهو المشروع الذي قام به «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» منذ منتصف عام 2013 وشارك في إعداده عدد من أساتذة الجامعات والخبراء والعلماء، من الأردن والإمارات وتونس والجزائر والسعودية وسورية والعراق وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

يهدف المشروع بفكرته ومفهومه وجدواه ومبادئه الموجهة إلى تحقيق نهضة لغوية شاملة، إذ ينفرد المعجم برصد ألفاظ اللغة العربية منذ بدايات استعمالها في النقوش والنصوص، وما طرأ عليها من تغيرات في مبانيها ومعانيها داخل سياقاتها النصية، متتبعاً الخط الزمني لهذا التطور.

مصر تستنسخ الأحياء القديمة في المدن الجديدة

أعلنت مصر عن نيتها إعادة استنساخ بعض الأحياء التراثية القديمة بطرزها المعمارية في المدن الجديدة التي يتم بناؤها حالياً، لإعطائها طابعاً سياحياً، وصبغها بصبغة معمارية قديمة، وبينما أيّد البعض هذا المقترح باعتباره وسيلة للارتقاء بالذوق، ورفع قيمة هذه المدن اقتصادياً وسياحياً، انتقد آخرون الخطوة، مؤكدين أن الأفضل هو السعي لإيجاد طابع معماري خاص لهذه المدن الجديدة بدلاً من استنساخ القديمة.

وبدأت وزارة الإسكان إنشاء حي على طراز الإسكندرية القديمة بمدينة العلمين الجديدة بالساحل الشمالي، وأعلن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، في بيان صحافي أنه تم «إسناد الأعمال إلى 6 شركات مقاولات مصرية كبرى، لتنفيذ منطقة بطابع الإسكندرية القديمة، على طراز المدن الكلاسيكي، تحت مسمى (الحي اللاتيني)، بمدينة العلمين الجديدة، بنمط الطراز المعماري الروماني والإغريقي القديم، على مساحة نحو 450 فداناً، وتضم نحو 12 ألف وحدة سكنية، بجانب الخدمات المختلفة»، على أن يكون متوسط عدد الأدوار بالمباني من 4 إلى 7 أدوار.

وأوضح هاني يونس، المستشار الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، أن «الهدف من المشروع هو جعل مدينة العلمين مدينة جاذبة»، مشيراً إلى أن «الحي اللاتيني سيتم إنشاؤه في المنطقة الجنوبية من المدينة والبعيدة عن الشاطئ، وستضم إلى جانب ذلك جامعات ومدينة تراثية، وأوبرا ومجمع سينمات، وبحيرات».

في الوقت نفسه، أعلنت وزارة الإسكان عن البدء في إنشاء «غاردن سيتي الجديدة» على مساحة ألف فدان، في العاصمة الإدارية الجديدة، وستضم 23 ألف وحدة سكنية عبارة عن شقق سكنية وفيلات متصلة وشبه متصلة، ومنفصلة، إضافة إلى عدد من الوحدات الفاخرة، على الطراز الفرنسي، الموجود بمنطقة وسط البلد، وسيضم الحي مجموعة من الأبراج السكنية، وفندق 5 نجوم.

في السياق نفسه، يتم حالياً تطوير عدد من المباني ذات الطراز المعماري المتميز بمنطقة وسط البلد، ضمن مشروع القاهرة التاريخية، والذي يتضمن إلى جانب تطوير المباني التراثية، وضع خطة لإعادة استغلال المباني الحكومية ذات الطراز المعماري المتميز، بعد انتقال هذه الهيئات والوزارات إلى العاصمة الإدارية الجديدة، ومن بينها مبنى مجمع التحرير، الذي توجد أفكار لتحويله إلى فندق سياحي.

اكتشاف مقبرة أثرية في محافظة أسوان

اكتشفت البعثة الأثرية السويدية العاملة في مصر برئاسة الدكتورة ماريا نيلسون، مقبرة ترجع إلى عصر الأسرة الثامنة عشرة، وذلك أثناء أعمال الحفر بمنطقة جبل السلسلة بكوم أمبو في محافظة أسوان. تقع المقبرة على عمق خمسة أمتار، وهي غير مزخرفة وتتكون من حجرة للدفن وحجرتين جانبيتين، وسبق وتعرضت لمحاولات الحفر خلسة، ما جعلها مملوءة بالرمال والطمى، وتسبَّب في عدم إمكان تقييم الضرر الذي لحق بها، فضلاً عن المياة الجوفية التي ملأت الغرف الداخلية والقطع الأثرية الموجودة فيها. احتوت المقبرة على ثلاثة توابيت مصنوعة من الحجر الجيري ومجموعة من التمائم، وبقايا هياكل عظمية لنحو 50 شخصاً ما يشير إلى وجود مجتمع متكامل كان يعيش في تلك المنطقة.

المدن العربية والصينية

للمرة الأولى على مستوى المدن، اجتمعت في مدينة تشنغدو عاصمة مقاطعة سيتشوان، وسط جمهورية الصين الشعبية، أواخر شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2018، نحو عشرين مدينة عربية وصينية للتباحث في تعاون الجانبين على الصعيدين الثقافي والسياحي، في «منتدى الثقافة والسياحة للمدن الصينية والعربية»، بتنظيم مشترك من وزارة الثقافة والسياحة الصينية، ومؤسسة مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية، المنبثقة عن منظمة المدن العربية.

التعاون مؤسسي الطابع بين الجانبين العربي والصيني، ظهر إلى الوجود منذ العام 2004، ولكن على مستوى الحكومات، وذلك مع الإعلان عن تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني، والذي انتهج كما هو معروف نهج التركيز على المسائل الاقتصادية والتجارية. وبينما يتجه العالم اليوم للتسليم بأدوار المدن والحكم المحلي في توجيه مسارات التنمية وقيادة الحياة البشرية في مختلف دول العالم، كان واجباً الالتفات إلى تعاون المدن على الجانبين، من أجل الوصول بالتعاون إلى نتائج أفضل.

قبل انعقاد المنتدى بيومين، التقيت في عمّان سفير الصين لمنتدى التعاون العربي الصيني، لي شينغ ون، الذي كان يقوم بجولة شملت عدة دول عربية. قال السيد «لي» إن بناء علاقات مستقبلية بين المدن سيكون له أهمية كبرى في إنجاح مرامي منتدى التعاون، وأن المنتدى يمثل بذلك أهمية كبرى.

في تشنغدو، كان الأمر كذلك فعلاً، فقد بدت أعمال المنتدى على درجة عالية من الأهمية، ابتداءً من إشارة وزير الثقافة والسياحة الصيني، لوه شو قانغ، إلى أن التعاون الصيني العربي دخل مرحلة جديدة على نحو شامل، آملاً أن تعزز المدن الصينية والعربية آليات التبادل والتعاون بينها، بحيث تبني علاقاتها الثقافية والسياحية الخاصة، مروراً بتصريح الأمين العام لمنظمة المدن العربية، أحمد حمد الصبيح، أن المنتدى سيؤسس لمرحلة جديدة من التعاون العربي الصيني، على طريق دعم برامج العمل الثقافي على مستوى المدن والبلديات العربية، والاستفادة من التجارب والخبرات الصينية في استقطاب المبدعين والخبراء في تنظيم المعارض والفعاليات الثقافية والفنية، التي من شأنها أن تحقق لمدن الجانبين مجتمعات متحضرة وعلى مستوى متقدم من المعرفة والثقافة.

وفي ضوء إعلان تشنغدو، اتفقت المدن الصينية والعربية على تعزيز التعاون الثقافي والسياحي بينها في خمسة مجالات: تعميق التعاون الثقافي والسياحي في إطار مبادرة الحزام والطريق، نشر التوافق الثقافي المنفتح والمتسامح، إثراء مضمون التعاون ثقافياً وسياحياً، التركيز على التعاون بين المدن ورفع قدرة المدن التنافسية وجاذبيتها في الثقافة والسياحة، وإبداع نموذج للتعاون يعزز اندماج التنمية الثقافية والسياحية.

ما يمكن التأكيد عليه في هذا السياق، أن العلاقات العربية الصينية تتوفر اليوم على أرضية أصلب من أي وقت مضى لبناء العلاقات الثنائية، وإقامة التعاون المشترك، بخاصة بعد الكلمة التاريخية التي ألقاها الرئيس الصيني شي جين بينغ في افتتاح قمة منتدى التعاون العربي الصيني خلال شهر تموز (يوليو) من العام الجاري، والتي تحدث فيها عن مسارات جديدة للعلاقات بين الصين والدول العربية، منها نقل التكنولوجيا والتعاون في مجالاتها، وهو مجال غير مسبوق للتعاون بين العرب وأي من القوى العالمية المعاصرة.

لكن ما يُخشى عليه دوماً، أن تواصل العلاقات غير التجارية بين الجانبين مراوحتها في إطار المجاملات وتسجيل المواقف، من دون أن تنعكس واقعياً على الأرض. هنا، قال لي السفير، سيكون دور المدن مختلفاً عن دور الحكومات، ما دامت مؤسساتٍ للحكم المحلي في ما يمس معايش الناس وحيواتهم اليومية. ليس غريباً إذن أن منظمة الأمم المتحدة اعتبرت إبان صياغتها خطتها للتنمية المستدامة في المدن 2030، أن العالم اليوم هو عالم المدن.

حسنٌ إذن، ربما تغير المدن نظرتنا وفهمنا للعلاقات الدولية ومناهجها ومراميها، وتكون أكثر عملية وجدوى وإثماراً.

سامر خير احمد

مناسبات عالمية

اليوم العالمي للسكان

اليوم العالمي للسكان هو حدث سنوي، يحتفل في 11 يوليو من كل عام ، يهدف إلى زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالسكان، تم إعلان هذا اليوم لأول مرة من قبل المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 1989. و استلهم هذا اليوم من يوم 11 يوليو، 1987، حيث وصل عدد سكان العالم إلى خمسة مليار نسمة تقريبًا.

اليوم العالمي للمرأة

أو اليوم العالمي للمرأة هو احتفال عالمي يحدث في يوم 8 من شهر مارس / آذار من كل عام، ويقام للدلالة على الاحترام العام، وتقدير وحب المرأة لإنجازاتها الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية. الاحتفال بهذه المناسبة جاء على إثر عقد أول مؤتمر للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي في باريس عام 1945 وغالباً ما يصحب الاحتفال سمة سياسية قوية وشعارات إنسانية معينة من قبل الأمم المتحدة، للتوعية الاجتماعية بمكانة ودور المرأة عالمياً.

يوم الصحة العالمي

في عام 1948 دعت جمعية الصحة العالمية لأولى إلى تكريس «يوم عالمي للصحة» لإحياء ذكرى تأسيس منظمة الصحة العالمية. ومنذ عام 1950، جرى الاحتفال سنوياً بيوم الصحة العالمي في السابع من أبريل. ويتم، كل عام، اختيار موضوع ليوم الصحة العالمي لتركيز على مجال من المجالات التي تثير القلق وتحظى بالأولية في سلّم منظمة الصحة العالمية. أما دستور المنظمة فقد جاء في أيار/ مايو عام 1984 عندما صادقت 26 دولة من الدول الأعضاء الـ 61 بالموافقة عليه فيما بعد عقدت الجمعية العمومية الأولى للصحة العالمية في جنيف

برج المدن العربية - 2

في الكويت

تحفة معمارية تجمع بين الأصالة والمعاصرة